

Copyright © King Saud University

١٢٣٦

ملثقي الابحر

ابراهيم الحلي

٢١٧،٤

ع.٢

ملتقى الأبحر ، تأليف الحلبي ، إبراهيم

ابن محمد - ٩٥٦ هـ ، كتب في القرن الحادي
عشر الهجري تقديرا .

١٥٣ق

١٩ س ٢٠٥٨٣ سم

نسخة جيدة ، طبع

الأزهرية ٢ : ٢٧٧

١ - المذهب الحنفي ، فقه السني المذهب الاسلامي
٢ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

١٢٣٦

وف
١٤٥٥
لأب
١٤٥٥
١٤٥٥

المرفق : الحلبى

| |
|--|
| مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات |
| اسم الكتاب ملحق الزبحر الرقم ١٤٣٦ |
| اسم المؤلف إبراهيم بن محمد بن إبراهيم كلبى |
| تاريخه القرن ١٠ هـ عشر |
| عدد الأوراق ١٥٢ القياس ٢١٧ |
| ملاحظات فقه حنفى |

٢٠٣

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين الذي هو حبل المتين
 وفضل المبين وسيرت الانبياء والمرسلين وحجتهم
 الامامة على الخلق جميعين وحجتهم السالكين الى اهل
 عليين والصلوة والسلام على خير خلق محمد المبعوث
 للعالمين وعلى اله وصحبه والتابعين والعلماء العاملين
 وبعد فيقول الموفق الى رحمة ربه الفقيه ابراهيم بن ابراهيم
 الحلبي قدس الله تعالى بعض طالب الاستفاد ان اجتمع له كتابا
 يستعمل على مسائل القدم وروي المختار والكفر والوقاية بعبارة
 سهلة غير مغلفة فاجتبه ذلك واضفت اليه بعض ما
 يحتاج اليه من مسائل المجمع ونبهة من الهداية وصرحت
 بذكر الخلاف بين ائمتنا وقد ثبت من اقاويلهم ما هو
 الأرجح واخرت غير الايمان قيدته بما يفيد الترجيح
 واما الخلاف الواقع بين المتأخرين اوبين الكتب
 المذكورة فكل صدر به بلفظ قيل او قالوا وان كان مقرونا
 بالاصح وخوفاً فانه يرجح بالنسبة الى ما ليس كذلك
 ومتى ذكرت لفظ التنية من غير قرينة تدل على من هو
 فهو لابي يوسف ومحمد والاصل في التنية على الاصح
 والا قوى وما هو المختار للفوق وحيث اجتمع فيه

الكتب

قوله في مسائل المجمع

قوله في مسائل المجمع

قوله في مسائل المجمع

قوله في مسائل المجمع

الكتب المذكورة سميته ملتقى البحر وافتوا الاسم
 المسمى والله سبحانه اسأله ان يجعله حال الصالحين
 الكريم وان ينفعني به يوم لا ينفع ملا ولا ينون الا من
 اتى الله بكتاب بقلب سليم **كتاب الطهارة** قال الله
 تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
 وجوهكم وايديكم الى المرافق واسجدوا وسلم وار
 جللكم الى الكعبين ففرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة
 ومسح الرأس والوجه ما بين قضاة الشعر واسفل
 الذقن وشيئ من الاذنين فيفرض غسل ما بين العذار
 والاذن خلا قال ابو يوسف والرفقان والكعبان يدخلان
 في الغسل والمفروض في مسح الرأس قد روي في
 مجزئ وضع ثلثة اصابع ولو مد اصبعين لا يجوز
 وبفرض مسح ريع الحية في رايه والاصح مسح ما بالي
 البشرة وسنذكر غير ذلك الي الذين الى الذين ابتداء القيمة
 وقيل مستحبة والسواك وغسل اليهم بجملة والافضل
 وتخليل الحية والاصابع هو المختار وقيل هو في الحية
 فضيلة عند الامام ومحمد وتخليل الغسل والنسبة
 والترتيب المنصوص واستجاب الرأس بال مسح وقيل هذه
 الثلاثة مستحبة والاولا ومسح الاذنين بماء الرأس

قوله في مسائل المجمع
 قوله في مسائل المجمع
 قوله في مسائل المجمع

قوله في مسائل المجمع
 قوله في مسائل المجمع
 قوله في مسائل المجمع

قوله في مسائل المجمع
 قوله في مسائل المجمع
 قوله في مسائل المجمع

2

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

اندر در السماوات
و در تعالی
ما را

والامثتان

في عشر وعمقه مالا تحصى الارض بالغرف فانت
كالجاري وهو ما يدّهب بنية فجوز الطراز به
ماله يراثر الخياصة وهو لون او طعم او ريح
والما لم يستعمل طاهر غير مطهر هو المختار وعن الامام
انه حسن مغلظ وعند ابي يوسف محقق وهو ما
استعمل القريه او لرفع حدث خلا فالمحمد ويصير متعلما
اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان
ولو انغمس جنب في البريلانية فقبل الماء والرجل
بحسان عند الايام والا صبح ان الرجل طاهر و
الماء مستعمل عنده وعند ابي يوسف هما بحالهما
وعند محمد الرجل طاهر والماء طهور وموت ما
يعيش في الماء فيه لا يتنجسه كالسمك والضفدع
والسرطان وكذا ما لا ينفس له سائلة كالنمل والباب
والزنبور والعقرب وكل اهاب ذبيغ فقد طهر الجلد
الا دمي لكرامته والخنزير نجاسة عنه والفيل كالبع
وعند محمد الخنزير قالوا وما طهر جلده بالذباغ
طهر بالذباغ وكذا الحمة وان لم يוכל وشعر المستة
وعظمها وعصبها وقرنها وحافها طاهر وكذا شعر
الانسان وعظمه فجوز الصلوة معه وان جاوز

عشر

قدر

الدرهم وبول ما يوقل لحمه نجس خلا فالحمد ولا
يشرب ولو للتداوى خلا فالابي يوسف فصلا
ينزع البر لو وقع نجس لا ينحو بعرو وث وختي
ماله يتكسر ولا نجس حمام وعصفور فانه طاهر وان
علمه وقت الوقوع حكمه بالنجس من وقته والافمن
يوم وليلة ان لم يتفحح الواقع ولم يتفحش ومن
ثلاثة ايام ولياليها ان التفحح او تفشخ وقال
من وقت الوجدان وعشرون دلوًا وسطا الى
ثلاثين موت خوفارة وعصفور او سام ابرص الكثر
واربعون الى ستين بخوصا مده او دجاجة او سنور
وكله نجس كلب او شاة او آدمي او انتفا الحيوان او
تفشيده وان لم يكن نزعها نزع قدر ما كان فيها
ويفتي بنزع ما في دلو الى ثلثمائة وما في ادر على الوسط
احتسب به وقيل يغتر في كل بشر لو دحا وسنور الادسي
والفارس وما يوقل طاهر وسنور الكلب والخنزير
وسباع البهائم نجس وسنور الهرة والدجاجة المختلات
وسباع الطير وسواكر البيت للحية والفارة مكروه
وسنور الحمام والبغل مشكوك يتوضا به ان لم يجد
غيره ويبتسم وايضا قد جاز وعرق كل شئ كسنوره وانما
اي شئ بال

فصل
في تنجس البشائر من
غير ذك النجس او ذك النجس

الحمة

شدة كثر

والنفاس دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض
ولا جلا لقله وكثره اربعون يوما وانما الجاهل
حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد استغسله
والا فالزائد على اكثر فقط استحاضة والعادة شائعة
وتنقل برة في الحيض والنفاس عند اى يوسو وبه
يفتى وعندهما لا بد من المعادة ونفاس التوسين
من الاول خلافا لمحمد وانقضاء العدة من الاجر
اجماعا والسقطان ظهر بعض خلقه فهو ولا يصير
امه نقساء والامه امة وليد يقع الطلاق المعلق
بالولادة وتنقض به العدة ودم الاستحاضة كراعيان
في دايهم لا يمنع صلوته ولا صوما ولا وطاء **فصل**
المستحاضة به سلس بول واستطلاق بطن
او انقلاات رخ او عاف دايهم او جبره لا يرقاء ينوضون
لوقت كل صلوته ويصلون به في الوقت ماشاؤا من
فرض ونفل ويصل خروج فقط وقال في دخوله فقط
وقال اى يوسو بايهما كان فالمتوضا وقت الفجر لا يصلي به
بعد الطلوع الا عند زفر المتوضا بعد الطلوع يصلي به
الظهر خلافا له ولا يوسو والمعدون لا يمضي عليه
وقت صلوته الا والعذر الذي ابتلي به يوجد فيه **باب الاغتسال**

والنفاس دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض
ولا جلا لقله وكثره اربعون يوما وانما الجاهل
حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد استغسله
والا فالزائد على اكثر فقط استحاضة والعادة شائعة
وتنقل برة في الحيض والنفاس عند اى يوسو وبه
يفتى وعندهما لا بد من المعادة ونفاس التوسين
من الاول خلافا لمحمد وانقضاء العدة من الاجر
اجماعا والسقطان ظهر بعض خلقه فهو ولا يصير
امه نقساء والامه امة وليد يقع الطلاق المعلق
بالولادة وتنقض به العدة ودم الاستحاضة كراعيان
في دايهم لا يمنع صلوته ولا صوما ولا وطاء
المستحاضة به سلس بول واستطلاق بطن
او انقلاات رخ او عاف دايهم او جبره لا يرقاء ينوضون
لوقت كل صلوته ويصلون به في الوقت ماشاؤا من
فرض ونفل ويصل خروج فقط وقال في دخوله فقط
وقال اى يوسو بايهما كان فالمتوضا وقت الفجر لا يصلي به
بعد الطلوع الا عند زفر المتوضا بعد الطلوع يصلي به
الظهر خلافا له ولا يوسو والمعدون لا يمضي عليه
وقت صلوته الا والعذر الذي ابتلي به يوجد فيه

على القتيبي
قبل الزوال ولو لم يجد
يظهر

انما من السرا على كل شيء

الماء
على طهارة
انما من السرا على كل شيء
انما من السرا على كل شيء

يظهر بدن المصلى وثوبه من الجسر الحقيقي بالماء وبكل
ما يع طاهر من زيل كالحل وما بالورد لا الدهن وعند محمد
لا يظهر الا بالماء والمخوف ان يتجسس بجسم له جرم بالادك
المبالغ ان جو خلافا لمحمد وكذا ان له بحق عند اى يوسو
وبه يفتى وان يتجسس ما يع فلا بد من الغسل والمشي
جسرة يظهران بسبب الفكر والايغسل والسيق وخوف
بالمسح مطلقا والارض بالحقا وذهاب الاثر للصلاة لا
التيتم وكذا لا الاجر المرفوش الحصى المنسوب والشجر
الكلاء غير المقطوع هو المختار والمنقصل والمقطوع لا بد
من غسله وطهارة المرفوش والى عنه ويعفى اثر خلق رثاله
بظهره وغيره بالغلثا او سبعا والعصر كل مرة ان امكن
عصره والافيا الخفيف كل مرة حتى ينقطع النفاطر وقال محمد
بعدم طهارة غير المنعصر يدا ويظهر بسايط يتجسس
بحري الماء عليه يوما وليلة وخواروث والعذرة
بالحر حتى يصبر ما اذا عند محمد هو المختار خلافا لالا
يوسو وكذا يظهر جمار وقع في الماحة فصار ملحا وعلى
قد لادهم مستاحه كعرض الكوة والرفيو ووزننا بقدر
منقلا في الشيق من جيس غلظ كالدم والبول ولو من
صغير ياكل وكل ما يخرج من بدن الا دمي موجبا للظهور

انما من السرا على كل شيء

استغسله بالماء
استغسله بالماء
استغسله بالماء

لا بد من السرا على كل شيء
لا بد من السرا على كل شيء
لا بد من السرا على كل شيء

Copyrighted material

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, written in red ink.

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णार्चनम् ॥
 श्रीगुरुभ्यो नमः ॥
 श्रीगणेशाय नमः ॥

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And peace be upon the one after whom no prophet comes).

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

کتابخانه

ان یغیب جبر مکاشفہ
منی وقت التفتیہ الی
ان یغیب جبر مکاشفہ
ای عندا فو الشصی الی

في وقت وقف السحابة في الهواء

لا يخرج من الطهارة شيء والأصل
لأنها المقصودة وقدم الأوقات
لأنها الأسبب وهي مقدمة على
الأسباب كذا في غانية البيان
ووهو رواية محمد بن الإمام وليه أخا الإمام
الفقير الملقب بالرجوع

والامام عليه السلام ورواية الحسن بن
وردق است وبه اخذ قزويني والشيخ
ابن ابي عمير عن ابن عمر وعنه الامام
الزبير بن عدي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
وقت الظهور لا يدخل ولا يخرج
من البيت ولا يصبر ظلك شي مثليه يكون بين
العصر والمغرب وقت مهمل شرح

فوق قول الحق يحضى النصف وكوف وقتها
صلاة النساء وهذا الخلاف مبني على أن
تتر فرض عندك وسنة عندهما شرح
تقول عليه السلام اسفروا بالفتحة فافاد
ظلم

عليه السلام ابو دوا بالظهر فان شدة
من فوج جهنم اومن شدة حرها وقال
طلقت فافاد ان لا نور بين ان يصلح
كونه في بلاد حارة اولاد ابن كونه في
اولاد لهذا قال فيهم ويفضل الابواب
فان لا لله عليه السلام كان يا عمر
من تكفي النفاوا

على التقدير الفرض بحيث لا يخاف فيه
على الصباح لا التقدير الضوء الان ذا
سل بعد الزوال

المنا

عند الامام علي بن ابي طالب
عليه السلام في ثلاث
فصول واما الفصل

لا شئ انما ينبغي عليه السلام
 فليحفظ هذا في الحديثين
 والقسم لا عن قضا فائده
 لتقبل بعد طلوع الفجر أكثر
 ليه انما كانت وقيل
 وقت عصر أو غشا صلته
 بفضله لا من حاض
 من دون غيرها ولا
 لا

عشقه

وفي الصلاة عن نائلكة فريض وهو
أحد قولي الشافعي

أبى يونس السعدي لا الكوفة فأنها لا تستحق على الصحيح لعدله فقال وأما من أراد أن يعلم
العلم إذا أخذ الزينة عليها لا يمكن للمسلم أن يطلب العلم إلا بالعلم ولا بالعلم إلا بالعلم

لأن ربح الشيء يقوم مقام كله في بيعه
كأنه كله ظاهر في موضع الضم
فتقرر عليه الصلاة فيه كرج

شواهدی مطلق بها

في كل ركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة

في كل ركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة

قاعد ابابا، وقبله من بكة عين الكعبين ومن بعد جهنم
فان جهل اولم يجد من يسأله عن آخره وحل فان علم
خطاه بعد ما لا يعيد وان علم به في الاستدلال ببق وكذا
ان يقول انه وان شرع بلا آخر لا يجوز وان اصاب عليه
اي يوسو ان اصاب جازت وان آخر وقوم جهات وجلهوا
حالا اما هم جازت صلوة من لم يتقدم بخلاف من تقدم
او علم حاله خالفه وقبله الخاوجه قدرته ويصل قصد فله
الصلوة بغيره اوضح النطق الى القصد افضل ويكفي طلق
التد للنفيل والتد والتد في الصلوة والرض شرط
تعيينه كالصلاة مثلا والمقد، ينفذ المتابعة ايضا والجازة

بنوى الصلوة لله والادعاء للبعد ولا يشترط فيه عدد
الركعات **باب صفة الصلاة** فرضها الخمسة وهي شرط والقيام
والقراءة والركوع والسجود والقعود الاخير قد تشهد
وهي اركان والخروج بصفة فرض خلافها لها واجها
قراءة الفاتحة وضمة سورة وتعيين اركان وحد اي
القراءة في الاوليين ورعاية الترتيب في فعل كل ركعة
وتعديلا لكان وعند ابو يوسف فوفرض والقعود الاول
والشهادة ان لفظ السلام وقتوت الونز وتكبيرات
العبد بين والجهل في محله الاسرار في محله وشها رفع الدين

وهو قول الامام في كل ركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة

في كل ركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة

للخروج وشراط نشر صابغة وجه الام بالتكبير والثناء
والرفع منه واخذ ركبة يديه وتفرج اصابعه وتكبير السجدة
وتسبح ثلثا ووضه يديه بركبة واكثر اشر رجلا
السجدة وض السجدة والقومة والحالة والصلوة على
النبي وم والا دعا وادابها نظره الى موضع سجدة وكظم
فم عند الثنا وب اخراج كف يده من كنبه عند التكبير ووضع
السجدة لا استطاع والقيام عند حتى على الصلوة وقبله عند
حتى على الفلاح والشرع عند قد قامت الصلوة فصل

ينبغي الخشوع في الصلوة واذا اراد الدخول في ركعة اخرى
اذ ان بعد رفع يديه فحاذر ابهامه حذاء مستحصى اذ نيد وقيل في صلاة تشهد خاشعوت
ما شاء وعند ابو يوسف رفع التكبير لا قبله والمرأة ترفع حذاء
منكبيها ومقارنته تكبير الموم تكبير الامام افضل خلافا لهما
ولو قال بدلا التكبير الله اجلا واعظم واتهن اكبر او لا اله الا الله
او اكبر بالفارسية فتح وكذا الوقراء بها عاجزا عن العربية
او ذبح وتسمى بها وغير الفارسية من المسلمين مثلها
وفي الصحيح ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف
ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا بدله ثم يعتمد بيمينه

في كل ركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة

في كل ركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة

طحا الارض حاله السجود لقوله عليه السلام
امسرت اساجد على سبعين اعظم وعد
منها اليدين والركبتين وهو سنة عندنا
لتحقق السجود بدون وضعتها والاما
وضع القدمين فقد ذكر القدوري
انه فرض في السجود كما في التبيين شرح
طاهر من بيان اركان الصلوة وشروطها
وواجباتها واستها وادابها شرع
في بيانها صفة الشرع فقال شرح

في كل ركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة

في كل ركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة
والركعة من ركعات الصلوة

اى الى انظر معها السور
 ولو تضرع فلا تسلم عليه
 على الخبير ولو لم يكن
 التسمية وانما من
 اعتما دعا بعبادة النافذة
 مستح

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in a single column. The script is dense and appears to be a form of Sanskrit or a related language. The page is aged and shows signs of wear, including discoloration and some fading of the ink.

2

هو الصحيح الآن في الجمل
المختار في ركعة واحدة
شيع

لا يفتقر الى دليل ولا يحتاج الى برهان
اذا انشأنا على ما ذهب اليه من ان الواجب
على كل واحد من المؤمنين ان يقاتل في سبيل الله
ولا يقاتل في سبيل الله الا بالبرهان
ولا يقاتل في سبيل الله الا بالبرهان
ولا يقاتل في سبيل الله الا بالبرهان

من الاخصار لانه قد قرأه النبي
عليه السلام فضلا في الفجر المهيمة
لا يمكن من اعات السنة بذلك
مع التحفيف وكذا في الظاهر وفي
المبسوط يقرأ في الفجر وفي الظهر
الطارق والشمس ويقعد اها نحو
الاخلاص
شرح
بيان للسنة وهذا يعني اطالة
القراءة في الركعة الاولى والثانية
في الفجر متفق عليه للثقات ولما فيه
من اعانة المؤمنين على ادراك قضاء
الجماعة لانه وقت نوم وغفلة و
وقته فقط دلالة على انه لا
تطويل في غير الفجر عند الشيخين
افرضية الاستماع الا اذا قرأ قوله
تعالى صلوا عليه الآية تسامكا في المكتب
في وجوب الاستماع والاداء
الانصات له

[illegible]

لا تفتن الفتنة موجر وجهك
وغيره من خيلك ولا تله
افضل من صلاتها في صوم دارها
موصلا لها في قعر بيتها افضل
صلاة لها في قعر بيتها افضل
ليلك فتولد عليه الام
كل صلاة نهارية او

أستأجره قاري
الجماعة إلا العجوز في الفجر والعشاء فقط
وجوز لحضورها في الكل من صبح واجد إقامة عن
بنيه ويتقدم على الاثنين فصاعدا ويصو الرجال ثم
الصبيان ثم الغنائم النساء فان حازته مشتهاء في
صلوة مطلقه مشتركة خبرته واداء في مكان سجد بلا حلال
فسدت صلوة ان تويت امامتها ولا تدخل في صلوة بلائنه
اياها وفسد افتداه ومكسر بغيره وغير قوم بموم ومفتر
بمنفرد او بمفتر في فرض اخر يجوز افتداه فاسل بالامام
ومتفرد بمفتر في موم بمثل وقائم باحد وكذا افتد المتوفي
بالبنته والفايم عند خلاف الحمد فيه وان علم ان امامه
كان محدثا عاد وان افتدى استى وقاري باستي فسدت
صلوة الكل والاصل قاري فقط ولو استخلف الامام القاري
اميا في الاخر بين فسدت باب الحد في الصلوة من سبعة

حدث في الصلوة نوضاء وبني والاستيناف افضل وان
كان اما حذر اخر الى مكانه فاد انوضاء عاد وان في مكانه
حما ان كان امامه لم يفرغ والافهو مخي بين العود وبين
الانمام حيث نوضاء كالنفر د ولو احدث في عمدا
استأنف وكذا الوجت او اغني عليه او احلم او فقهه
او اصابته بخاسه مانعة او سبب ان وطن انه احدث

باب ان ينام في الصلاة فقام
لا يفسد وضوءه او وجب
عليه ان يركع ركعتين
باب ان ينام في الصلاة فقام
لا يفسد وضوءه او وجب
عليه ان يركع ركعتين

هذا الحديث يدل على ان الجماعة لا تجوز في الفجر والعشاء فقط
والصلاة في غيرهما لا تجوز الا في جماعة من الرجال
والصبيان ثم الغنائم النساء فان حازته مشتهاء في
صلوة مطلقه مشتركة خبرته واداء في مكان سجد بلا حلال
فسدت صلوة ان تويت امامتها ولا تدخل في صلوة بلائنه
اياها وفسد افتداه ومكسر بغيره وغير قوم بموم ومفتر
بمنفرد او بمفتر في فرض اخر يجوز افتداه فاسل بالامام
ومتفرد بمفتر في موم بمثل وقائم باحد وكذا افتد المتوفي
بالبنته والفايم عند خلاف الحمد فيه وان علم ان امامه
كان محدثا عاد وان افتدى استى وقاري باستي فسدت
صلوة الكل والاصل قاري فقط ولو استخلف الامام القاري
اميا في الاخر بين فسدت باب الحد في الصلوة من سبعة

حار

فخرج من المسجد واجاوز الصفوف خارجة ثم ظهر انه
لم يحدث ولو لم يخرج اوله مجاوز بني ولو سبقه الحدث بعد
الشهد نوضاء وسلم وان نفعه في هذه الحالة او عمل ما بنا
في اتم وتبطل عند الامام ان رآه في هذه الحالة وهو منهم
ماء او مت مدة الماسيح او نزع خفيه يعمل قليل او
تعلم الامي سورة او وجد العاري ثوبا او قدر الومي
على الا كان او تذكر صاحب الترتيب فابنه او استخلف
القاري اميا او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت
العصر في الجمعة او زال العذر المذور او سقط من الجيرة
عن بر ولو استخلف الامام مسوقا صح فاذا اتم صلوة
الامام بقدم مدر كالمسلم بهم ثم لو فعل ما يابعد
يضيئه والامام ان لم يكن فرغ ولا يضيئ من فرغ ولو فرغ
الامام عند الانتهاء او احدث عيدا فسدت صلوة
من كان مسوقا لان تكلم او خرج من المسجد ومن

سبعة الحد في ركوع او سجود او اعادة جثيا بني ومن
تذكر سجدة في ركوع او سجود ففسد هانذب اعما
دشها ومن اتم فهدا فحدث فان كان الماموم رجلا تعين
للاستخلاف وان لم يستخلفه والافقيل يتعين ففسد
صلاتهما والاصحاح لا يتعين ففسد صلوة دون الامام

باب ان ينام في الصلاة فقام
لا يفسد وضوءه او وجب
عليه ان يركع ركعتين
باب ان ينام في الصلاة فقام
لا يفسد وضوءه او وجب
عليه ان يركع ركعتين

هذا الحديث يدل على ان الجماعة لا تجوز في الفجر والعشاء فقط
والصلاة في غيرهما لا تجوز الا في جماعة من الرجال
والصبيان ثم الغنائم النساء فان حازته مشتهاء في
صلوة مطلقه مشتركة خبرته واداء في مكان سجد بلا حلال
فسدت صلوة ان تويت امامتها ولا تدخل في صلوة بلائنه
اياها وفسد افتداه ومكسر بغيره وغير قوم بموم ومفتر
بمنفرد او بمفتر في فرض اخر يجوز افتداه فاسل بالامام
ومتفرد بمفتر في موم بمثل وقائم باحد وكذا افتد المتوفي
بالبنته والفايم عند خلاف الحمد فيه وان علم ان امامه
كان محدثا عاد وان افتدى استى وقاري باستي فسدت
صلوة الكل والاصل قاري فقط ولو استخلف الامام القاري
اميا في الاخر بين فسدت باب الحد في الصلوة من سبعة

لو جرد للشاركة في الصلوة وبينه
لهذا المسوق ان لا يتقدم ولو تقدم
جاز وكذا لو كان الامام مسوقا
بينه ان لا يقدم مقبلا شرح

صالحا للاستخلاف وان لم يستخلفه لما
فيه من صيانة الصلاة ادخل مكان
الامام عن الامام يفسد صلاة المقدم
حتى لو احدث الامام ولم يقدم احد حتى
خرج من المسجد ففسد صلاة القوم
وتعين الامام لقطع الحاجة عند كثرة
القوم وهو متعين شرح

قد يطلق الفرض على ما لم يثبت بدليل قطعي كالفرض العملي
 فلا يكفر جاحدا لكن تفوت الصحة بفوته كالربع المقدر
 في مسح الرأس في الوضوء والواجب ما ثبت بدليل ظني لا يكفر
 جاحدا ولا يفوت الجواز بفوته كقراءة الفاتحة في الصلوة
 فحصل الفرق بين الواجب والفرض العملي بقيد ملحوظ
 في الفرض العملي وهو فوات الصحة بفوته دون الواجب
 فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا لصدقهما على
 الوتر وانفراد الواجب بصدقه على قراءة الفاتحة في
 الصلوة دون الفرض العملي كما افاده مولانا المحقق الذي
 قيل في حقه كشف أسرار البلاغة ذهنة ايضا حقه
 كم مشكل قد فسر كمر نجم فضل من سماء قريحة لها
 في برج فكر بالسعادة سيرا وله فصاحة منطق اشكا
 نتجت مجد في السماح تكررا يمناه فيها كل يمن مثل ما
 يمحسه بيسان كمر من عسير يسر فيناه للتقبيل شرف مورد
 يا مورد الجود اضحى مضلك مولاي دام لك الزمان كما
 ابد بفضلك شاهدا ومبشرا

عاجز
 ولو حصرت القراءة جازلة الاستحلاف خلافها
 باب ما ينفسد الصلوة وما يملك فيها يفسد ها
 الكلام ولو سرق او فتنه وكذا الدعاء بما يشبه
 كلام الناس ويؤما يملك طلبة منهم والائين والتاوة
 والتافيق ولو كانت بحرفين خلافا لابي يوسف والكاء
 بصوت لوجع او مصيب لا الذكر جنة اونا في الختج
 بلا عزه وثبت عالمه وقصد جواب الحمد لله او الهيلة
 والسجدة او الاستنجاء او الحود قلته خلافا لابي لا حول
 يوسف ولو اراد بذلك اعلامه بانه في الصلوة لا تنفسد
 اتفاقا ولو فتح على عيني امامه فسدت لان فتح على
 امامه مطلقا في الاصح والتكليم عمدا وردة وقرآن
 من له مصحف خلافا لهما واكل وشربه وسجود
 على جسر خلافا لابي يوسف فيما اذا اعادته على طاهر
 والعمل الكثير وشروعه في غيرها لا يشروعه فيل ثانيا
 ولا ان نظره مكتوب فراه او كل ما بين انسان دون
 الخصة وتنفسد في قدرها وان سرق ما في موضع سجدة
 اذا كان على الارض او حاذي الاعضاء الاعضاء اذا كان على
 الدكان انه المار ولا تنفسد وينبغي ان يغور امامه في العكر
 سيرة طول زراعي وعظا اصح ويقرب من او يجعل على احد

منه ما يثبت في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة

منه ما يثبت في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة

منه ما يثبت في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة

منه ما يثبت في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة
 من غير ان يكون في الصلاة

الاسير او الامير
وهو فخر الان
الاسير او الامير

وفي الاصطلاح هو كل من غلط في
الامر بحال من كان غلط في
تفصيل القطع يجوز والا

حاجبه ولا يكون الوضع ولا الخط ويدر المازان عدت السرة
بالاشارة او السبح لا يبرها او قصد المورينك وبها
وجاز تركي عند امن المور وسرة الامام مخبر عن القوم
ولو صلا على ثوب بطلانته نجده صبح ان لم يكن مضميا وكذا
لو صلا على الطرف الطاهر من بساط طوقه نجس سواء تحرك
احدهما بتحريك الاخر ولا فساد وكذا ثوبه اوبد

وقيل الحصى الاسرة لم يكن السجود وفرقة الاصابع
والشخص والاشفاق والاقعاء وافقوا من ذراع عيده
ورد السلام بيده والتمتع بلا عذر وكذا ثوبه وسرله
والشواوب والتطيط وتغيب عنه والصلوة معقوص التعليل
او استمره او كونه

وجاسن الراس تدلا او في ثياب البدلة وسبح جهنم
فيما من السواب والنظاير السماء وعدا الاي والاسبح بيده
خلافها ما وقيام الامام في طاق المسجد وانفراد على الدكان

او الارض والقيام خلق من فيه فرجه وليس ثوبه فيه تصاو
وان يكون فوق راسه او بين او بجذابة صوته الا ان تكون
صفوة لا تبد والناسط او لغير ذي رفق او موقوف الرأس

لا قبل الحجة والعقرب وقيام الامام في المسجد ساجدا في
طاقه والصلوة في الظاهر فاعيد بتحدث والاصحق او سبق
معلق او الشمع او سراج وعلى باب المذبح تصاوي ان لم يسجد

اذ لا يعبدان لان الجوسس يفسدون
الحجر للالهيب وقيل يكره شرح

لقوله عليه السلام ان الله تعالى كره لكم
ثلاثا متوالي ذكر منها العيب في الصلاة
لان العيب خارج الصلاة حرام في ظنكم
فيها وكراهة تخبره حتى لو كثر فسدت
صلاته لكونه عملا كثر في العيب الفقل
الذي فيه عرض لكونه بشرى والسفه مالا
الذي فيه عرض لكونه بشرى والسفه مالا
الذي فيه عرض لكونه بشرى والسفه مالا

وهو نفسه مكره لانه يشبه
حامل الصنم فكيف في الصلاة شرح
وهو المكان المرتفع والقوم على الارض
ثم قدر الارتفاع قامة الرجل والباس
عما دونها لكن اطلاقه شامل لما دونها
وهو ظاهر البرواية لا لطلاق النهي
وقيل مقدار ذراع وعليه الاعمال دوني
الغاية هو الصنم وفي الفتح هو
الحجاب شرح

الاسير او الامير
وهو فخر الان
الاسير او الامير

الاسير او الامير
وهو فخر الان
الاسير او الامير

الاسير او الامير
وهو فخر الان
الاسير او الامير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
البرق الكواكب
المنير النور
البرق الكواكب
المنير النور

عليها وكذا البون والنا والوطي فوق المسجد على بابيه
والاصح جواز عند الخوف على متاعه ويجوز نقضه بالجمعة
وما الذهب والبور ونحوه فوق بيتة ساجدة
باب الفصل الثاني في التواجد وقال سنة وهو ثلث

ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة سورة الفاتحة
وسورة ويقرأ في الثالثة دائما قبل الركوع بعد
ما كبر ورفع يديه ولا يقرأ في صلوة غيرها وينبغي التواجد
فانت الوتر ولو بعد الركوع ولا ينبغي فانت الفجر
حلا فالابو سوسو بل يقرأ في الاظهر والسنه
قبل الفجر وبعد الظهر والعرب والعشاء ركعتان

وقبل الظهر والجمعة وبعد ما اربع وعند اب يوسف
بعد الجمعة سنة وتذيق الاربع قبل العصر او ركعتان
والسنة بعد المغرب والاربع قبل العشاء وبعد ما وكره
الزيادة على الاربع بسلمة في تغل النهار لا تغل الليل الى
ثمان خلا فاللهما ولا يزد على الثمان والافضل فيها ما

رباع قال في السبل المتفق افضل وطول القيام افضل
من كثير الركعات والقراءة فرض وكل النفل والوتر
وليزم نفل شرعي في قضاء او لو عند الطلوع والغروب
لان شرع ما انا انه عليه ولو نوى اربعاء وافسد بعد

عليها وكذا البون والنا والوطي فوق المسجد على بابيه
والاصح جواز عند الخوف على متاعه ويجوز نقضه بالجمعة
وما الذهب والبور ونحوه فوق بيتة ساجدة
باب الفصل الثاني في التواجد وقال سنة وهو ثلث

ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة سورة الفاتحة
وسورة ويقرأ في الثالثة دائما قبل الركوع بعد
ما كبر ورفع يديه ولا يقرأ في صلوة غيرها وينبغي التواجد
فانت الوتر ولو بعد الركوع ولا ينبغي فانت الفجر
حلا فالابو سوسو بل يقرأ في الاظهر والسنه
قبل الفجر وبعد الظهر والعرب والعشاء ركعتان

وقبل الظهر والجمعة وبعد ما اربع وعند اب يوسف
بعد الجمعة سنة وتذيق الاربع قبل العصر او ركعتان
والسنة بعد المغرب والاربع قبل العشاء وبعد ما وكره
الزيادة على الاربع بسلمة في تغل النهار لا تغل الليل الى
ثمان خلا فاللهما ولا يزد على الثمان والافضل فيها ما

رباع قال في السبل المتفق افضل وطول القيام افضل
من كثير الركعات والقراءة فرض وكل النفل والوتر
وليزم نفل شرعي في قضاء او لو عند الطلوع والغروب
لان شرع ما انا انه عليه ولو نوى اربعاء وافسد بعد

والاستوى في ذكره في كل ركعة
المتون وهو طاهر
الرواية عن الامام
عن الشافعي عن الامام
عن الشافعي عن الامام
عن الشافعي عن الامام
عن الشافعي عن الامام
عن الشافعي عن الامام
عن الشافعي عن الامام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
البرق الكواكب
المنير النور
البرق الكواكب
المنير النور

عليها وكذا البون والنا والوطي فوق المسجد على بابيه
والاصح جواز عند الخوف على متاعه ويجوز نقضه بالجمعة
وما الذهب والبور ونحوه فوق بيتة ساجدة
باب الفصل الثاني في التواجد وقال سنة وهو ثلث

ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة سورة الفاتحة
وسورة ويقرأ في الثالثة دائما قبل الركوع بعد
ما كبر ورفع يديه ولا يقرأ في صلوة غيرها وينبغي التواجد
فانت الوتر ولو بعد الركوع ولا ينبغي فانت الفجر
حلا فالابو سوسو بل يقرأ في الاظهر والسنه
قبل الفجر وبعد الظهر والعرب والعشاء ركعتان

وقبل الظهر والجمعة وبعد ما اربع وعند اب يوسف
بعد الجمعة سنة وتذيق الاربع قبل العصر او ركعتان
والسنة بعد المغرب والاربع قبل العشاء وبعد ما وكره
الزيادة على الاربع بسلمة في تغل النهار لا تغل الليل الى
ثمان خلا فاللهما ولا يزد على الثمان والافضل فيها ما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
البرق الكواكب
المنير النور
البرق الكواكب
المنير النور

عليها وكذا البون والنا والوطي فوق المسجد على بابيه
والاصح جواز عند الخوف على متاعه ويجوز نقضه بالجمعة
وما الذهب والبور ونحوه فوق بيتة ساجدة
باب الفصل الثاني في التواجد وقال سنة وهو ثلث

ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة سورة الفاتحة
وسورة ويقرأ في الثالثة دائما قبل الركوع بعد
ما كبر ورفع يديه ولا يقرأ في صلوة غيرها وينبغي التواجد
فانت الوتر ولو بعد الركوع ولا ينبغي فانت الفجر
حلا فالابو سوسو بل يقرأ في الاظهر والسنه
قبل الفجر وبعد الظهر والعرب والعشاء ركعتان

وقبل الظهر والجمعة وبعد ما اربع وعند اب يوسف
بعد الجمعة سنة وتذيق الاربع قبل العصر او ركعتان
والسنة بعد المغرب والاربع قبل العشاء وبعد ما وكره
الزيادة على الاربع بسلمة في تغل النهار لا تغل الليل الى
ثمان خلا فاللهما ولا يزد على الثمان والافضل فيها ما

والاستوى في ذكره في كل ركعة
المتون وهو طاهر
الرواية عن الامام
عن الشافعي عن الامام
عن الشافعي عن الامام
عن الشافعي عن الامام
عن الشافعي عن الامام
عن الشافعي عن الامام

بعد العقود الاولى او قبله قضى ركعتين وقال
اي يوسو يقض اربعاء وافسد قبله وكذا للثلاث
لو جرد الاربع من القراءة او قرأ في احد الآخر يمين
فحسب ولو قرأ في الاولين او الاخيرين فقط او تركها
او احدى الاوليين او احدى الاخيرين فقط قضى
ركعتين اتفاقا ولو قرأ في احدى الاوليين لا غيرا وفي
احد الاوليين واحدا الاخيرين قضى اربعاء وقال
محمد يقض ركعتين ولو ترك الفعدة الاولى فيل لا يبطل
خلافا لمحمد ولو ترك صلاة في مكان فاداهما وادى مشروفا
منه جاز ولو نذرت صلاة او صوما في غير محاض
فيه لم ينسها القضاء ولا يبطل بعد صلاة مثلها وصح
الفعل فاعدا مع القدم على القيام ولو قعد بعد ما افتتحه
فاثما جاز ويكره لو بطل اذنه فلا يجوز الا بعد من ينفل
راكبا خارج المصروميا الى اوجه توجهت دانس
وبني بنو له خلا فلا يوسو بركوبه لا يوسو **فصل في التواجد**
سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر
وبعد جماعة عشرون ركعات بعشر تشالعات وجلسة
بعد كل اربع بقدرها والسنة فيها الخمسة مرة فلا يتوكل لكل
القوم وتكون قاعدة مع القدم على القيام ويؤتي جماعة في
فيل

ولو جردت من كل شفع ركعة يعني
موسم فائدت رابعة ولو بقدر في
ركعة من شفع الاولى وفوركة من شفع
الثاني اتفاقا لمحمد يقض اثنين لان ترك
الفعدة في احد الركعتين يوجب نساء الفجر
عنه ولم يصح الشرع في الثاني وهي بالكل
ايها افتيا يقض الاربع اما ابو يوسو
فقد مر على اصله من الشافعي والافضل
يفسد التحريم واما ابو حنيفة فقد
عمل في المسئلة السابقة والقياس هذه
للسئلة بالاستحسان وهذا التحريم
انفسدت بترك القراءة لكن قويت
بوجود الفعدة في ركعة لان الغرض
عند بعض العلماء قراءة ركعة فقط
فصارت ملزمة للشفع الثاني فوجب
قضاء الاربع ابن ملك
طريقا اذا افتتح ركبا ثم تلا بينه اى وصل
ما بقى الى ما صلى بركوع وسجود و
هذا رواية الاصل شرح

Copy

عن الدنيا ولفقه له
عليه السلام فصار
صداقة الرجل فبقيت
الاعلى بفتح

وَمُضَانُ فَقَطْ وَالْأَفْضَلُ فِي السَّنَنِ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا الشَّيْءَ وَمِنْ
فصل يصلي امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين
 ركوع واحد وبطلان القراءة وتبجيلها وقال يجزئ ثم يدعو
 بعدهما حتى تنجلي الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلا
 فرأى ركعتين او أربع ركعات كالتسبيح والظلمة والركوع
 والفرغ **فصل** الاصل في جماعة في الاستسقاء بالدعاء واستغفار
 فان صلو افرادي جاز ولا يصلي الا امام بالناس ركعتين يجزئ فيها
 بالقراءة ويخطب بعدهما خطبتين كالعيد عند محمد وعند
 يوسف خطبة واحدة ولا يُقبل القوم اريد يتسلم
 ويُقبل الاقام عند محمد ويجزئ ثلثة ايام فقط ولا يحضر
 اهل اللغة بارادوا الرزق **شرع** في فاقم ان لم يسجد
 لله ويقطع ويقبض وان سجد وقبض لم يبرأ يتم شفعا
 ولو سجد لثلاثه يتم ويقبض منطوقا الا في العصر
 ولو في الفجر او في المغرب يقطع ويقبض ولم يقبض الثانية
 سجدة فان قبيد يتم ولا يقبض ولو كان في سنة الظهي
 او الجمعة فاقم او خطب الخطيب يقطع على شفعا وقيل يتمها
 وكره خروج من سجدة ان فيه قبا ان يصلي ما دُن لها
 الا ان تقام به جماعة اخره وان صلا لا يكسر الا في
 الظهر والعشاء ان شرع في الاقام ومن خاف فوات الفجر

مع الحماة فلا بأس به
في النهاية انخرج
والذي العبري في الفصحى
بما يكون اصلاً او مؤلفاً
ان

بسمه و عشقین در جله شرح
کمال فیجود و
لاشکر ان الجماعة فضيلة على الافراد

من قرآن القرآن وما قبل
الغزوات ثم يقطعها
فيجب القضاء بعد ذلك
للصلاة المفترقة وركعتي
الفجر في كل صلاة على
حبل الصلوة كما في
الفتح شرح

ان ادى سنة يتركها ويقتدى وان رجا ادرك ركة
لا يترك بل يصليها عند المسجد ويقتدى ولا تقضى الا بها
الغرض وعند حد تقضى بعد الطلوع ويتبرأ سنة

الظاهر في الحالين وفي غيرها وفيه قبل شفعه وغيرهما من
وغير الغرض المحس والوفاء بقضه أصلا ومن أدرك ركعة واحدة
من الظاهر جماعة لم يصله جماعة بل أدرك الركعة فظاهرا ومن
الذي مسجد أو لم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ماشاء ما لم يخف
قوته ومن أدرك الإمام ركعا فكتي ووقوفه رفع رأسه لم يدرك
تلك الركعة ومن كعب قبله امامه فادركه امامه فيه صحيح

باب قضاء الفوائت الترتيب بين الفائتة والوفية

فرضه موقوفه وعندهما باناً فلو فضاها فله اداء
 عند الامام اعظم
 است بطلت فرضه باصا والا صحت لغيرهما والقول
 عند

كالقروض عدا فذكرهم ^{من} فسد خلا فالهما وكوصلا العشاء ^{عنده} بلا
وضوء ^{أعني الأعيان} فانيام ^{أي موضوعة} في السدة ^{أي أحاطة السدة} والوتر ^{أي أحاطة السدة} بعيد السدة

العمادة العشاء ولا يعيد الفخا والهما ويطلان
الفرضية لا يبطل اصل الصلوة خلافا لمحمد و

الترتيب بضيق الوقت وبالسياق بصورة الفوات
ستاحد يثني أو قديم ولا يعود ويعودها إلى القلة

وصف القريض
أبيكم ألسون أوتية

اي الترتيب
 اي الفوايز
 الخط وعليه
 الامام السديني
 قرا ما بقي لا يهود
 بعض الفوايز
 اي الترتيب

ایک اور سوز و غم

وصف الفريضة

غير سنة الفجر والظهر
من السنن شرح
أي لافي الوقت والابعد والاوجدها
بالاشتاق ولا يتبعه فريضها الا
عند بعض المشايخ فانها قالوا
يقضايها شعبا لقضاها في الشرع
لكن الاول هو الاصح كما في الدرر
من شرط المشاركة في جزء من الركن وقد وجد
لكن كره لقوله عليه السلام لا تأبذوا ركني بالركوع والركعة
وقوله عليه السلام اما يخشعه الله برأسه
ويرفع ان يجود الله رأسه برأسه
وقال زفر لا يصح ان يعيد الركوع لان
ما اتى به قبل الامام لا يعتد به
بني عليه شرح

سَمَاءُ وَمَنْ تَرَكْ فَرَضًا أَوْ فَرَضَنَ
وَصَلَّى الْخَمْسَةَ

في حجر الداني بطل الحجة موقوف

ایمان آدبی السادات هو

طه صبح الکره

بعض الفوائد

صاحب

اي القعود بالاعذار / اجابنا
 هذا اذا كان من يوط على
 الشط وان كان من يوط
 في البحر وهو يضطرب
 اضطرابا شديدا فهو
 كالساكن في ظلم
 اي القعود بالاعذار / اجابنا
 هذا اذا كان من يوط على
 الشط وان كان من يوط
 في البحر وهو يضطرب
 اضطرابا شديدا فهو
 كالساكن في ظلم

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines, some of which are crossed out or written over. The script is dense and appears to be a form of Sanskrit or a related language. The text is written on aged, slightly discolored paper.

فمنه انما استقرى القلب شئ

طلائع اربعة تامة او اكثرها
 او نصفها مع كلمة
 السجدة على الحلاف
 ولو فزادها وحدها
 فلا يجب كثرتها
 الا في سجدة واحدة
 الاعراف والعدد والتكليم
 والحرز وميمه
 بين السبعة فزيد
 القاف والنون
 بين الثلاثة واجبه
 والنقل والجمع
 بين الاربعة سنه
 ١٢

من أربع عشرة في الاعراف والرعد والنخل والاسرى
ومنهم والحي اولا والفرقان والسمل والتمزيق وضغطت
ثم النجم والاشفاق والعلق وعلم من سمع ولو غير قان
الاصد وعلى المؤتم بتلاوة امامه ولا يجب تبدا وتبدا
الا على سماع شمس مع في الصلوة وكوسم المصلي ممن
ليس معه لا يسجد في الصلوة ويسجد بعدها فان سجد
فيه لا يجوز ولا تبطل الصلوة وكوسم من امام فاقد
اي من الافعال
فيل ان يسجد معه وان افند بعد ما يسجد فان دخل
في تلك الركعة لا يسجد اصلا وان في غيرها يسجد
خارج الصلوة كما لو لم يفند ولا يقضي الصلاة فيه
تلاها ثم دخل في الصلوة فاعادها وتسجد كفته
عن التلاوتين وان يسجد لا او لم تشرع واعادها او اسجد
يسجد اخرى ولو كرر اية واحدة في مجلس واحد
اي سقطها او وجد
كفته سجدة واحدة فان تبدلها او المجلس لا يشد
اي اية السجدة
الثوب والدياسة والانتقال من عضو الى عضو
اي سجد
اخر تبدل ولو تبدل مجلس السماع تكرر الوجوب
اي لا
عليه وان اتحد مجلس التالى وان تبدل مجلس التالى
واتحد مجلسه لا وكيفيه ان يسجد بشرائط
الصلوة بين تكبيرتين من غير رفع يد ولا تشهد
اي سجد التلاوة
هو السجدة

وان لم يسمعها منه بان قراها
 مع الامام يسأل او جهدا ولم يقرأها
 بعينه او اقتلده بعد قرائتها
 لانه لو لم يسجد معه ثلث
 الخلفه بين الاصل والشرح
 فلا يجوز
 لانه لو لم يسمعها يسجد معه
 تنبأ فهمنا اولى
 لا في الصلاة ولا بعدها لانه صار
 مدركا للسجدة باذنه او الركعة
 فيصير موديا لها وفي الخلاصة
 من سمع قبل الاقتداء يسجد بعد
 مطلقا الصلاة

سجدة اخرى ولو كرر رايه واحده في مجلس واحد
 كفته سجدة واحدة فان بدلها او المجلس لا يتبدل
 الثوب والذباية والانتقال من عضو الى عضو
 اخر تبديل ولو تبدل مجلس السماع تكرار الوجوب
 عليه وان اتحد مجلس التالى وان تبدل مجلس التالى
 واتحد مجلسه لا وكيفيته ان يسجد بغير ربط
 الصلوة بين تكبيرتين من غير رفع يد ولا تشهد
 عند الترتيب من غير ان يرفع يده

أي لا يتكرر الوجوب على الأصح وفي
 السراجية وعليه الفتوى لكن
 هذا علوان السبب في حق السامع
 هو السماع بشرط التلاوة وأما
 على القول بأن السبب في حق السامع
 التلاوة وايضاً و السماع بشرط فينبغي أن
 يقتصر في التكرار وعدمه بتكرار المجلس
 الثالث وعدمه كما في التلخيص

هذا هو السفر الذي ذكره الله تعالى في قوله
 ولا تسافر في السفر الا في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

هذا هو السفر الذي ذكره الله تعالى في قوله
 ولا تسافر في السفر الا في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

هذا هو السفر الذي ذكره الله تعالى في قوله
 ولا تسافر في السفر الا في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

بمثاله والسفر والاصل وفاتية السفر تقضي الحضر
 ركعتين وفاتية الحضر تقضي في السفر ركعتين
 ذلك اخر الوقت والعامي ركعتين ونسبة الاقامة تقضي
 من الاصل دون التبع كالعبادة والمرأة والحج والعمرة
 لا تصح الا بنية شرط المصروف فاقه والسلطان
 او نائبه ووقت الظهور والخطبة قبلها في وقتها او الجماعة
 والاذن العامة والمصر كل موضع له امير وقاض ينفذ
 الاحكام ويبقي الحدود وقيل ما لواجمع اهله في الكبر
 مساجده لا يستخرجهم وفناؤه ما يتصل به بعد المصالح
 وتصح في مصر مواضع هو الصحيح وعن الامام

في موضع فقط وعند ابو يوسف في موضعين ان حال
 بينهما نهر ومضى مصر في موضع تصح الجمعة في الخطبة
 او امير الحجاز لا امير الموسم ولا يعرفات وفرض الخطبة
 نسيحة او نحوها وعندهما لا بد من ذكر طويل يسمى الخطبة
 ونشر ان يخطب قائما على طرارة خطين يفصل بينهما
 بجلسة مشتملين على ثلاثة اية والايطاء بالنوع
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل ركعة ترك ذلك
 وافل الجماعة الجمعة ثلاثة سوا الامام وعند ابي
 يوسف اثنان وقيل ثلثة فلو تفرقوا قيل سجود يستأنف

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

هذه شروط الاداء وانما قد منها على
 شروط الوجوب لان الوجوب عند
 وجود الاسباب

قيل قالوا ما احبب الولاية ومصدر
 الشريعة وغيره مما شرح

وهو قول الطرفين في اللام نقله عن
 الفتح الاصح الجواز مطلقا خصوصا
 اذا كان مصر كيبان في اتحا فوضع
 حرجا بينا لا استدغاية تقويل
 المسافة على الاكثر في كلامه اشياء
 بانه لو كان للمصطفى لاشقة في
 اجتماع اهل في موضع واحد لا
 يجوز الزيادة على واحد

عند الطرفين لانها اقل الجمع والخطاب
 ورد الجمع وهو قوله تعالى فاسفوا
 الودك الله فانه يقضي ثلاثين
 الخطايا لذكر

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

والسفر في هذه الارضين
 هو السفر في اربعة اماكن
 مكة والمدينة واليمن والحجاز

في حجة على الطريق ومثله الشيخ

عقبت الوالدة له تعالى
اذ انقضى الصلوة فرفع
الجمعة فاسعوا الى ائمة
الله وذريته وبيع قتل
بالاذان الثاني لكن الاول
هو الاصح وهو مختار
شمس الاعيان لانه
انظر الاذان عند النبي
بقوته اذ التفت وسجد
للخطبة ورجع فقرأ الجمعة
اذ كان بيته بعلمه فرفع
سبح

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines, some of which are partially obscured by the binding or the way the page is folded. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored.

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a vertical line on the right side.

ويستحب ان يأكل حلوى و فحل
انفس يأكل عذات و ترأفله يأكل
قلها الا يشم لكن بالتركة في اليد
يعاقب شرح

لأنه يوم اجتماع ليلا يقع التأذي
بالراجحة الكريمة شح
جديدا كان أو معسولا ماروي الطيراني
في الوسط كان النبي صلى الله عليه
سلم يلبس يوم العيد حلة حمراء وفي
الفتح أن الحلة الحمراء عبادلة عن ثوبين
من اليميني فيها خطوط حمراء وخضراء
لأنه أحمر نج شح

هو من القوم الذين
 في القوم الذين
 الله عنهم ما لا يعلمون
 الخبر وهو قديم
 الرواية وهو قديم
 عنهم وبدا فيهم
 الزنا والفساد
 في القوم الذين

الانسان والحيوان والنبات
الانسان والحيوان والنبات
الانسان والحيوان والنبات

والان هذا الامساك ليس بصوم ولكن لا يشترط ان يكون صوماً بل هو حق المصري اما المصري

للمصلح عليه وليستفقد
الناس لان فيه تليد
انار وباس باعلام
وان كان رافعا للاهل
خبر قد صغره اليه
عجولوا ثم فان كان
بلا خلوا عليه السلام
ويضعوا عنده الطيب
شريح

بكرس الى الحجارة ويجوز فتحها وهو
مشهور لانه ابلغ من استخراج الفسلح
للرود خطم العليق وهو مثل الصابون
الغظيف وعند الصائغ وان وجدوا الابا
صابوناً ونحوه وهذا اذا كان فراسه
شعر اعتبر بة بحاله العادة شريح
او مضع سيجو من جهته وافته شرح
وركيته وقدميه

لأهل الزينة وقد استغن عنهما
منكساً فلا بأس باخذه وفي القنابي
لو قطع او مشرق ادبرج معه في
تنض طفر وينشف شرح واسعه
كانت بالاكثيرة
والورثة قلته فكنف
السنة اولي وان كان العليق
فكنف الكفاية اولي كما في الثانية
لا يجوز الحريق ونحوه اعتبار بحال شرح
الحياة الألبسة وثالث بحال الحياة
كما في الفاتحة شرح
بان يد رجس ثلاثاً او خمساً أو سبعاً شرح

فوق نية الغسل فوق ذلك تحت اللغاف ويعقد الكفن
ان خيف ان يتسرع في **فصل الصلوة** عليه من كفاية و
شرطها اسلام الميت وطهارته واولى الناس
بالترقية في السلطان ثم القاضي ثم امام الحق ثم
الولي الاقرب الا الارفاة يقدم على الابن والولي ان
ياذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلا اذن اعاد الولي
ان شاء ولا يصلي غير الولي بعد صلوة واذا دفن
بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن وتقوم خداه الصدرة
والرء ويكثر تكبيره يثنى عقبها ثم ثانيا يصلي النبي
بعدها ثم ثالثة يدعو النفس والميت والمسلمين
بعدها ثم رابعة ويسلم عقبها فان كبر خصالا اتباع
ولا قراءة فير ولا تشهد ولا رفع يدا الا ولا يستغفر
او يحزن ويقول اللهم اجعل لنا فرطا واجعله لنا
اجرا وزحرا واجعله لنا شافعا متشفعا ومن انى
بعد تكبير الامام لا تكبر حتى يكبر آخر فليكن معه وقال
ابو يوسف يكبر ولا ينظر كن كان حاضرا حال الحرية ولا
يجوز اركبا استخسانا ويكبر في مسجد جماعة ان كان
الميت فيه وان كان خارجا اخلف المشايخ ولا يصلي
على عضو ولا على غائب ومن استهل بعد الولادة

غسل
ان عضو كان هذا اذا وجد
الاقل ولو مع الرءى خلافا
للشافعي اما اذا وجد الاكثر
والنصف مع الرءى فيفصل
ويصل عليه بالاتفاق

فوق نية الغسل فوق ذلك تحت اللغاف ويعقد الكفن
ان خيف ان يتسرع في فصل الصلوة عليه من كفاية و
شرطها اسلام الميت وطهارته واولى الناس
بالترقية في السلطان ثم القاضي ثم امام الحق ثم
الولي الاقرب الا الارفاة يقدم على الابن والولي ان
ياذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلا اذن اعاد الولي
ان شاء ولا يصلي غير الولي بعد صلوة واذا دفن
بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن وتقوم خداه الصدرة
والرء ويكثر تكبيره يثنى عقبها ثم ثانيا يصلي النبي
بعدها ثم ثالثة يدعو النفس والميت والمسلمين
بعدها ثم رابعة ويسلم عقبها فان كبر خصالا اتباع
ولا قراءة فير ولا تشهد ولا رفع يدا الا ولا يستغفر
او يحزن ويقول اللهم اجعل لنا فرطا واجعله لنا
اجرا وزحرا واجعله لنا شافعا متشفعا ومن انى
بعد تكبير الامام لا تكبر حتى يكبر آخر فليكن معه وقال
ابو يوسف يكبر ولا ينظر كن كان حاضرا حال الحرية ولا
يجوز اركبا استخسانا ويكبر في مسجد جماعة ان كان
الميت فيه وان كان خارجا اخلف المشايخ ولا يصلي
على عضو ولا على غائب ومن استهل بعد الولادة

غسل وبسته وصلى عليه الا غسل في الخنك وادسه في خرقه
ولا يصل عليه ولو سبي حتى مع احد ابويه لا يصل عليه الا
ان اسلم احدهما او اسلم هو عاقلة او لم يثبت احدهما
معد ولو مات لمسلم قريب كافر غسله غسل الجاسنة ولو
في خرقه والقام في خرقه او دفعه الى اهل دينه وسن
في عمل الخزانة اربعة وان سدا فضع مقدم على غيره ثم
من هاتم مقدمها على سائر ثم من خرقه ويسرع عوايه
دون الخب والمشي خلفها افضله واذا وصل الى قبره كرم
الجوار فيه ووضع عن الاغواق ويحفر القبر ويأخذ بيته ويد
خل الميت فيمن حرة القبر ويقول واضعه بسم الله
وعلى يد رسول الله الله ويسبح في المرأة لا الرجل ويوجه الى القبلة
ويحفر العقدة ويسوي عليه اللبن او القصب ويكره الاجرة
ويهلل الثياب ويسم القبر لا يبيع ويكبر بناؤه بالحصى
والخب والخب ولا يدفن انسان في قبر الا الضمير ولا يخ
في القبر الا كونه الامن مقصوبة ويكره وطى القبر والجلوس والنوم
وعليه الصلوة عنده **باب الشهيد** من قتله اهل البغى و
اهل الحرب او قطع الطريق ووجد في المعركة وداثر او قتل
بشمس او نيران او قتل بغيره فمكروه وكان عظام ابيه
بأن يوضع محارة على راس القبر ويكتب
عليه شتى وفي شتى كره ان يكتب عليه
اسم صاحبه مشي

غسل
ان عضو كان هذا اذا وجد
الاقل ولو مع الرءى خلافا
للشافعي اما اذا وجد الاكثر
والنصف مع الرءى فيفصل
ويصل عليه بالاتفاق

فوق نية الغسل فوق ذلك تحت اللغاف ويعقد الكفن
ان خيف ان يتسرع في فصل الصلوة عليه من كفاية و
شرطها اسلام الميت وطهارته واولى الناس
بالترقية في السلطان ثم القاضي ثم امام الحق ثم
الولي الاقرب الا الارفاة يقدم على الابن والولي ان
ياذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلا اذن اعاد الولي
ان شاء ولا يصلي غير الولي بعد صلوة واذا دفن
بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن وتقوم خداه الصدرة
والرء ويكثر تكبيره يثنى عقبها ثم ثانيا يصلي النبي
بعدها ثم ثالثة يدعو النفس والميت والمسلمين
بعدها ثم رابعة ويسلم عقبها فان كبر خصالا اتباع
ولا قراءة فير ولا تشهد ولا رفع يدا الا ولا يستغفر
او يحزن ويقول اللهم اجعل لنا فرطا واجعله لنا
اجرا وزحرا واجعله لنا شافعا متشفعا ومن انى
بعد تكبير الامام لا تكبر حتى يكبر آخر فليكن معه وقال
ابو يوسف يكبر ولا ينظر كن كان حاضرا حال الحرية ولا
يجوز اركبا استخسانا ويكبر في مسجد جماعة ان كان
الميت فيه وان كان خارجا اخلف المشايخ ولا يصلي
على عضو ولا على غائب ومن استهل بعد الولادة

هو ابي بكر الصديق عليه السلام
عليه الصلوة والسلام لا تزكوا
في حال حتى يجوز

[illegible]

يكون ضمرا كافيا
 لان البعض المؤدى غير متيقن في
 الباقي لكون الباقي محلا للوجوب
 في الزكاة التفهيم
 اضراد بهم وهو الجواز في الجملة
 المصنف لانه قد مره قيدا وعليه
 قصاص الفتوى شرح
 ظم بعينه سورة ارادة بوضا شق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

العلف آيام السليج والست انا عيس لاله وميخو

الرهبان خلافهما فان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء
 قوترا واعطى من قيمته اربع العشرة بلغت نصابا وليس
 في الذر كره الخيل شئ اتفاقا وفي الاثنا عشر الخيل عن
 الامام مائة دينار ولا شئ في البغال والخيول تكتل التجارة ولا
 الفصالان والجلان والخيول الا ان يكون له كبير عند
 يوسف فبر واحد منها وكفى الحوامل والعوامل والعلف
 وكذا السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب كل من نصابا
 وجعل من فلم يوجد عنده فتح ادونه مع الفصل او
 في الزكاة باعتبار القيمة المتوسطة

الحمد لله

[illegible]

من بعد عوده الى دوا عشر نيا والافلا ويضرب فيه الخنجر لاقية
الخنجر وعند ابى يوسفان متر بهما معا بعشرهما ولا يعشرا في كل مرة
بعشرهما مطلقا
وقال الشافعي لا يعشرو
احدا منهم وقال ابو
يعشرهما مطلقا
لا يه جمل الخنجر ثانيا
وعشر الخنجر دون الخنجر
ان متر بهما على الانفراد
وقال الشافعي لا يعشرو
احدا منهم وقال ابو
يعشرهما مطلقا

ما یوخذ
استفاده
حج

خلافا لمحمد وليس في عين غير ^{وهو الذي هو في} ونقط في ارض عشر عتق
 وانك كنت في ارض حريم في حريم الصالح للذرية ^{والصالح} **باب المص**
 لا فير ولا يجمع عشر وخراج في ارض واحدة ^{او المص} **باب المص**
 يوالفق ويوق من ارضي دون نصاب والمساكين من ارضي
 وقيل بالعسر والعلل يقطع بقدر عمله ولو غنيا والمساكين
 يعان في فك رقة والمديون لا يملك نصابا فاضلا من دينه
 ومنقطع الفقة عند ابي يوسف والمجمع عند محمد ان كان فقيرا
 ومن في وطنه مال لا معه وجور دفعها اليهم او الي بعضهم
 ولا تدفع لبناء مسجد او لتكفين ميت او قضاء دينه او ثمن
 فدية يفتق ولا الى ذمتي صح غيرهما ولا الى غني يملك نصابا من
 او مال كانا وعينه او طفله بخلاف ولده الكبير وامرته
 لانها نفيرين ولا الى هاشمي من الامراء او عباس او جعفر
 او عبيد او الحارث ابن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها
 قبل خلافتهم ومواليهم مثلهم ولا يدفع الميراث
 الى ابيه وان علا او فرعده وان سفل او زوجة وكذا لا تدفع
 الى زوجها خلافا له ولا الى عبده او مكاية او مدبره او ام ولد
 وكذا عبده العتق بعض خلافا لهما ولو دفع الى غني فله نصيب
 فيان انه غني او هاشمي او كافر او ابوق وابنة اخيه خلافا
 فالابي يوسف ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يجزيه وندب

[illegible]

في شهر رمضان فيه افضل وعند اجوسس
الدرهم افضل كتاب الصيام
والوطى من الفجر الى الغروب مع نية من احله ويوم
عاقل طاهر من حيض ونفاس وصوم رمضان
فرض على كل مسلم اداء وقضاء وصوم المتدور
والكفارة واجب وغير ذلك نقل وصوم العيدين
وايام الشريق حرام ويجوز اداء رمضان والنذر
المعين بنيت بين الليل واليراقيل نصق الشرار لا عند
في الاصح وبمطلق النية ونسبة التفضل وصوم رمضان
بنية واجب اخذ للصحيح المقيم لا النذر المعين بل تمام
نواه ولو نوى المريق او المسافر فيه واجبا اخذ
تماما وعندهما عن رمضان في النقل كله يجوز
فيل نصق النهار والقضاء والنذر المطلق والكفارة
لا تصح الا بنية معينة من الليل ونسبة رمضان
برؤية هلاله او بعد شعبان ثلثين ولا يصام يوم
الاشهر الا تطوعا وهو احب ان وافق صوما يعاد
والافصوم الخوافي يفطر غيرهم بعد نصق الشرار
وكره صوم رمضان او من واجب اخذ وكذا
نوى ان كان رمضان فعنه والافق نقل او من واجب

فمن شترى به الاشياء فيه افضل وعند اجوسس
الدرهم افضل كتاب الصيام
والوطى من الفجر الى الغروب مع نية من احله ويوم
عاقل طاهر من حيض ونفاس وصوم رمضان
فرض على كل مسلم اداء وقضاء وصوم المتدور
والكفارة واجب وغير ذلك نقل وصوم العيدين
وايام الشريق حرام ويجوز اداء رمضان والنذر
المعين بنيت بين الليل واليراقيل نصق الشرار لا عند
في الاصح وبمطلق النية ونسبة التفضل وصوم رمضان
بنية واجب اخذ للصحيح المقيم لا النذر المعين بل تمام
نواه ولو نوى المريق او المسافر فيه واجبا اخذ
تماما وعندهما عن رمضان في النقل كله يجوز
فيل نصق النهار والقضاء والنذر المطلق والكفارة
لا تصح الا بنية معينة من الليل ونسبة رمضان
برؤية هلاله او بعد شعبان ثلثين ولا يصام يوم
الاشهر الا تطوعا وهو احب ان وافق صوما يعاد
والافصوم الخوافي يفطر غيرهم بعد نصق الشرار
وكره صوم رمضان او من واجب اخذ وكذا
نوى ان كان رمضان فعنه والافق نقل او من واجب

اخر وصح في الكائن رمضان ان شئت والافق ان جرم
ونفان سراد وان قال ان كان فان يصام عنه والافق
لا يصح ولو ثبت رمضان نية ولا يصح صا تمام
اذا كان بالسما على قبل في حلال رمضان خيرة
لو عبد كادني او جد ودا في قدر ثاب ولا ينشر لفظ
الشهادة في حلال الفطر وذي الحجة شهادة
مبين او خير وحرين ينشر العدالة ولفظ الشهادة
لا الدعوى وان لم يكن بالسما على فلا بد في الكائن
مع عظيم يقع العلم بخبر هو في اية يكتفي باثنين
وقال الطحاوي يكتفي بواحد ان خارج البلد
او كان على مكان مرتفع ولو صاموا ثلثين ولم يروه
حل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين وان بشهادة
واحدة لا يحل ومن راي هلال رمضان او الفطر واد
لو صام وان افطر فضي فقط ويجب على الناس
الناس الهلال في التاسع والعتري من شعبان
من رمضان واذ ثبت في موضع لزوم جميع الناس
فيل يخلف باختلاف المطالع باب موجب الفضا
في الفقه والكفارة كفارة الظهار على من جامع
رمضان عدا في احد البيليين او اكل او شرب
ما عدا اوده واء وكذا لو احتضن او غلب
من امته فطر فاك عدا ولا كفارة بافساد صوم
والاول اصح

ادالم يكن به الظاهر لما صح ان النبوة عليه
السلام قبل شهادة الواحد في روية
هلال رمضان وحقيقة العدالة
ملكته على ملازمة التقوى والبر
واذا ناهى عن الكبار والاصغر على الصغار
فلزم ان يكون صوما عاقلا بالفاشع
او في هلال رمضان والافق مشرح
لهم الفطر سواء تقميت السماء في الزمانين
اولا وقال محمد لو تقميت السماء فيهما
حل الفطر قال الخلو في لاخلاف فيه واما
الحلال اذا اصحت شمس
بدليل شمس صام في الاول لقوله تعالى
المسلم من شهد منكم الشهر فليصمه
وهذا قد شهد به والثاني لقوله عليه
السلام هو منكم يوم يفطرون والناس
او جوم مع يوم يفطرون والناس
لو يفطر في هذا اليوم فويله
موا فقههم

في شهر رمضان فيه افضل وعند اجوسس
الدرهم افضل كتاب الصيام
والوطى من الفجر الى الغروب مع نية من احله ويوم
عاقل طاهر من حيض ونفاس وصوم رمضان
فرض على كل مسلم اداء وقضاء وصوم المتدور
والكفارة واجب وغير ذلك نقل وصوم العيدين
وايام الشريق حرام ويجوز اداء رمضان والنذر
المعين بنيت بين الليل واليراقيل نصق الشرار لا عند
في الاصح وبمطلق النية ونسبة التفضل وصوم رمضان
بنية واجب اخذ للصحيح المقيم لا النذر المعين بل تمام
نواه ولو نوى المريق او المسافر فيه واجبا اخذ
تماما وعندهما عن رمضان في النقل كله يجوز
فيل نصق النهار والقضاء والنذر المطلق والكفارة
لا تصح الا بنية معينة من الليل ونسبة رمضان
برؤية هلاله او بعد شعبان ثلثين ولا يصام يوم
الاشهر الا تطوعا وهو احب ان وافق صوما يعاد
والافصوم الخوافي يفطر غيرهم بعد نصق الشرار
وكره صوم رمضان او من واجب اخذ وكذا
نوى ان كان رمضان فعنه والافق نقل او من واجب

ويستحب تأخيرها إلى سحر رالي مالم يشك في الفجر ويستحب
 تعجيل الفطر لقوله عليه السلام ثلاث من أخطاء المؤمنين
 تعجيل الفطر وتأخير السجود والسواك وموت السنة
 تعجيل الإفطار وتأخير السجود السواك وصحت وكأنت
 أن يغفل حين الإفطار بالليل أو صحت وكأنت
 وعليك تركت وعلى ترك الإفطار ولصوم الفطر
 من الشهر رمضان فليت فطره في ما قد استقرت

كما إذا تمضي
 على السواك
 على الإفطار
 على تأخيرها

فأن كان
 الأداة
 لا تأكل
 فقط

لا تأكل
 إلا إذا وجد طهرها
 فيفسد بشرح

ولا تأكل
 إلا إذا وجد طهرها

في إعادة
 في إعادة
 في إعادة
 في إعادة

لا تأكل
 إلا إذا وجد طهرها

لا تأكل
 إلا إذا وجد طهرها

لا تأكل
 إلا إذا وجد طهرها

لا تأكل
 إلا إذا وجد طهرها

وإن مد مضفها فلا والفقير ملا لمفع ان عاد أو أعيد
 يفسد عند أبي يوسف وإن كان قليلا لا يفسد وعند
 محمد يفسد باعادة القليل لا يعود الكثير وكردون
 شئ ومضفه بلا عذر ومضغ العلكة والبقلة ان لم يأ
 من على نفسه لا ان آمن ولا الكحل ودقن الشارب
 والسواك ولو غثيا ومضغ طعام لا بد منه لفضل
 ولا الحجامة ويكره عند الامام الانتشاق للبرد
 وكذا الاعتار والتلفق بثوب ولا يكره ذلك
 عند أبي يوسف وقيل نكره المضغ لغير عذر والمبا
 شرة والمعانقة والمصافحة في رواية ويستحب
 الشحور وتأخيرها وتعجيل الفطر **فصل**
 يباح الفطر للمريض ولا قضاء ان ما على حالها
 خاف زيادة مرضه بالصوم والمسافر وصومه أحب ان لم
 يفطر ولا قضاء ان ما على حالها ويجب بقدر ما فات
 ان صح أو أقام بقدره ويلزم من الثلث ان أوصى والا
 فلا لزوم وإن تبرع به فتح والصلح ما لصوم وقد بينه
 كل صلوة كصوم يوم هو الصحيح ولا يصوم عنه ولينه
 ولا يصلي وقضائه مضان ان شاء ترقه وان شاء تابعه
 فان أخره حتى جاء آخر قديم الإلتم قضى ولا فدية عليه

لا تأكل
 إلا إذا وجد طهرها

لا تأكل
 إلا إذا وجد طهرها

والشيخ الثاني اذا عجز عن الصوم بفطره ويطلع
لكل يوم كالنذر وان قدر بعد ذلك لزمه القضاء
وحامل او مريض خاف على نفسه او ولدها تفطر
وتفطر بلا فدية ويلزم صوم قبل شرع في الا في
الايام المنية ولا يباح اليه الفطر بلا عذر في رايه
ويباح بعد الضيافة ويلزم القضاء ان افطر ولو في
المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقت صحيح
ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم بقاها مسافر في
يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيه ما دامت اغمى عليه
اياما فضاها الا يوما حدث فيه او ليلة ولو جرت كل
ايام فضاها لا يفطر وان افاق ساعة منه افض ما مضى
ما مضى سواء بلغ مجنونا او عرض له بعد في ظاهر الرواية
ولو بلغ متي و سلم كافر و اقام مسافرا و ظهر تحايض
في يوم من رمضان لزمه اساءة بقية يومه ولا يلزم
الاولين فضاوة بخلاف الآخرين **فصل** في نذر الصوم
يوم العيد و ايام التشريق فتح و افطر وقضى ولا
لو نذر صوم السنة بفطر هذه الايام و بقبضه ولا
عنده لو صامها ثم ان نوى النذر فقط او نواه
ونوى ان لا يكون مينا ولم ينو شيئا كان نذرا فقط

والشيخ الثاني اذا عجز عن الصوم بفطره ويطلع
لكل يوم كالنذر وان قدر بعد ذلك لزمه القضاء
وحامل او مريض خاف على نفسه او ولدها تفطر
وتفطر بلا فدية ويلزم صوم قبل شرع في الا في
الايام المنية ولا يباح اليه الفطر بلا عذر في رايه
ويباح بعد الضيافة ويلزم القضاء ان افطر ولو في
المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقت صحيح
ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم بقاها مسافر في
يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيه ما دامت اغمى عليه
اياما فضاها الا يوما حدث فيه او ليلة ولو جرت كل
ايام فضاها لا يفطر وان افاق ساعة منه افض ما مضى
ما مضى سواء بلغ مجنونا او عرض له بعد في ظاهر الرواية
ولو بلغ متي و سلم كافر و اقام مسافرا و ظهر تحايض
في يوم من رمضان لزمه اساءة بقية يومه ولا يلزم
الاولين فضاوة بخلاف الآخرين **فصل** في نذر الصوم
يوم العيد و ايام التشريق فتح و افطر وقضى ولا
لو نذر صوم السنة بفطر هذه الايام و بقبضه ولا
عنده لو صامها ثم ان نوى النذر فقط او نواه
ونوى ان لا يكون مينا ولم ينو شيئا كان نذرا فقط

والشيخ الثاني اذا عجز عن الصوم بفطره ويطلع
لكل يوم كالنذر وان قدر بعد ذلك لزمه القضاء
وحامل او مريض خاف على نفسه او ولدها تفطر
وتفطر بلا فدية ويلزم صوم قبل شرع في الا في
الايام المنية ولا يباح اليه الفطر بلا عذر في رايه
ويباح بعد الضيافة ويلزم القضاء ان افطر ولو في
المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقت صحيح
ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم بقاها مسافر في
يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيه ما دامت اغمى عليه
اياما فضاها الا يوما حدث فيه او ليلة ولو جرت كل
ايام فضاها لا يفطر وان افاق ساعة منه افض ما مضى
ما مضى سواء بلغ مجنونا او عرض له بعد في ظاهر الرواية
ولو بلغ متي و سلم كافر و اقام مسافرا و ظهر تحايض
في يوم من رمضان لزمه اساءة بقية يومه ولا يلزم
الاولين فضاوة بخلاف الآخرين **فصل** في نذر الصوم
يوم العيد و ايام التشريق فتح و افطر وقضى ولا
لو نذر صوم السنة بفطر هذه الايام و بقبضه ولا
عنده لو صامها ثم ان نوى النذر فقط او نواه
ونوى ان لا يكون مينا ولم ينو شيئا كان نذرا فقط

وان نوى اليمين وان يكون نذرا كان مينا فحسب حجب
بالفطر كفارة اليمين لا القضاء وان نواهها او نوى
اليمين فقط كان نذرا ومينا ويجب القضاء والكفارة
ان افطر وعدا ابو سؤدد في الاول وجب في الثاني
ولا يكره اتباع الفطر يصوم سنة من شتوا ولا تفرقها
بعد عن الكراهة والشبهة بالنصاري **باب الاعتكاف**
بوستة مؤكدة ويجب بالنذر وهو البستة مسجد
جماعة مع السنة واقالة يوم عند الايام والكثرة عند
ابو يوسف وساعة عند محمد والصوم شرط في الاعتكاف
الواجب ولا في التغل في رواية والمرأة تعتكف في مسجد
بينها ولا يخرج المعتكف الا حاجة اليه او الحاجة في وقت
يذكر كرامع شتر او لا يلبث في الجامع اكثر من ذلك فان
لبث فلا يفسد فان خرج ساعة بلا عذر فسد
وعندهما لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكمله وشربه ونحوه
فيه ويجوز ان يبيع الوطوء داعية ويفسد بوطئه ولو
تسايا في السيل والامس والقبلة والوطئ في غيرهم
ايضا ان انزل والا فلا ويكره الصمت والكلام الا بغير
ومن نذر اعتكاف ايام لزمه بلها اليها وان نذر يومين لم يلا شية ليلتهما
ولا يلا شية ليلتهما

وان نوى اليمين وان يكون نذرا كان مينا فحسب حجب
بالفطر كفارة اليمين لا القضاء وان نواهها او نوى
اليمين فقط كان نذرا ومينا ويجب القضاء والكفارة
ان افطر وعدا ابو سؤدد في الاول وجب في الثاني
ولا يكره اتباع الفطر يصوم سنة من شتوا ولا تفرقها
بعد عن الكراهة والشبهة بالنصاري **باب الاعتكاف**
بوستة مؤكدة ويجب بالنذر وهو البستة مسجد
جماعة مع السنة واقالة يوم عند الايام والكثرة عند
ابو يوسف وساعة عند محمد والصوم شرط في الاعتكاف
الواجب ولا في التغل في رواية والمرأة تعتكف في مسجد
بينها ولا يخرج المعتكف الا حاجة اليه او الحاجة في وقت
يذكر كرامع شتر او لا يلبث في الجامع اكثر من ذلك فان
لبث فلا يفسد فان خرج ساعة بلا عذر فسد
وعندهما لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكمله وشربه ونحوه
فيه ويجوز ان يبيع الوطوء داعية ويفسد بوطئه ولو
تسايا في السيل والامس والقبلة والوطئ في غيرهم
ايضا ان انزل والا فلا ويكره الصمت والكلام الا بغير
ومن نذر اعتكاف ايام لزمه بلها اليها وان نذر يومين لم يلا شية ليلتهما
ولا يلا شية ليلتهما

والفعل على ثلاثة اقسام واجب
وهو المندور وسنة مؤكدة وهو
اعتكاف القصر الاخير من رمضان
ومستحب وهو غيره من الايام
كما في التبيين شرح
والركن اللبث والكون في المسجد والنية
شرطان للصحة واذا اراد نجاب
الاعتكاف ينبغي ان يذكر بلسانه ولا يكره
الاحتياط في النية كما في البراءة وفي
الفهستاني وجب بحجر المقصد القلب
الشرع لكن اذا لم ينو لا يعتكاف
شرح

ويحتاج فيه بلا حضار
سنة ولا يجوز لغيره
يحرم عليه صح

الاعتكاف في الايام
الاعتكاف في الايام
الاعتكاف في الايام
الاعتكاف في الايام

الاعتكاف في الايام
الاعتكاف في الايام
الاعتكاف في الايام
الاعتكاف في الايام

COPY

من يومه او الغد او بعده الى مكة فيطوف للزيارة
لا يركب ولا يسوي ان كان قد قدسها او الارض فيه ويسعى
بعده وقد حذرنا النساء ووقته بعد طلوع فجر يوم
الخميس وهو فيه افضل وكبره نأخذه عن ايام الخريف يعو
الى منى فيرمي للجمر الثالث في اليوم الثالث بعد الزوال
بيداء بالتالي السجدة فيرميها سبع حصيات
يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو انتم بالتالي
تلك الاذكار ثم بحجرة العقبة لذلك الاذكار لا يفوت عند
حاشا يفعل في الثالث لذلك ثم ان شاء نفوذ الى مكة
ولا كذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرى
وان نشاء اقام فرمى كما تقدم وهو احب وان رمى في
قبل الزوال اجاز خلافه الى مكة والركب افضل
في غير حجرة العقبة ويسبب ليالى الرمي مكي وكبره تقدم
تقلا الى مكة قبل نقره فاذا انقضى الى مكة نزل الى الحصب
ولو شاع فاذا اراد الطعن عن طاف الصدر بسبعة
اشواط بلا رمل ولا سيع وهو واجب الاعلى السقف
بمكة ثم يسبق من زمزم ويشرب ثم ياتي بالباب ويقف
العقبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على المنبر
بين الباب والحجر الاسود ويسبب بالاسنار سحبا
من يومه او الغد او بعده الى مكة فيطوف للزيارة
لا يركب ولا يسوي ان كان قد قدسها او الارض فيه ويسعى
بعده وقد حذرنا النساء ووقته بعد طلوع فجر يوم
الخميس وهو فيه افضل وكبره نأخذه عن ايام الخريف يعو
الى منى فيرمي للجمر الثالث في اليوم الثالث بعد الزوال
بيداء بالتالي السجدة فيرميها سبع حصيات
يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو انتم بالتالي
تلك الاذكار ثم بحجرة العقبة لذلك الاذكار لا يفوت عند
حاشا يفعل في الثالث لذلك ثم ان شاء نفوذ الى مكة
ولا كذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرى
وان نشاء اقام فرمى كما تقدم وهو احب وان رمى في
قبل الزوال اجاز خلافه الى مكة والركب افضل
في غير حجرة العقبة ويسبب ليالى الرمي مكي وكبره تقدم
تقلا الى مكة قبل نقره فاذا انقضى الى مكة نزل الى الحصب
ولو شاع فاذا اراد الطعن عن طاف الصدر بسبعة
اشواط بلا رمل ولا سيع وهو واجب الاعلى السقف
بمكة ثم يسبق من زمزم ويشرب ثم ياتي بالباب ويقف
العقبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على المنبر
بين الباب والحجر الاسود ويسبب بالاسنار سحبا

الجمعة صلواتهما مع الامام خلا فاليها وكونه
محرما فيه مانع بقوركها مع الامام بوضوء او غير
وبوالسنة قرب جبل الرحمة وعرفات كلها موقوف
الا بطرف عرفته ويستقبل القبلة رافعا يديه بسططا
حامدا مكبرا مهللا ملجيا مصليا على النبي وم
داعيا حاجته بحمد ويقول الناس وراوا الامام
بقرب مستقلين سامعين يقولون ثم يقفون
معه بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل
فريح ويصلي المغرب والعشاء باذان واقامة ومن
صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليها اعادتها
مالم يطلع الفجر خلا فابى يوسف ويثبت بمزدلفة
فاذا طلع الفجر صليا بغلس ووقفا بالمشعر الحرام ويا
كما وعرفته والمزدلفة كلها موقوفة الا وادي محسر
فاذا سافر نذر قبل طلوع الشمس الى منى فيبدأ في
بروي حجرة العقبة من بطن الوادي سبع حصيات
كف الخذف يكبر مع كل حصاة ويفطع التلبية
باولها ولا يفوت عندها ثم يذبح ان احب ثم يحلق
وهو افضل ويقضي وقد حذرنا غير النساء ثم يذهب
الى مكة فيطوف للزيارة
لا يركب ولا يسوي ان كان قد قدسها او الارض فيه ويسعى
بعده وقد حذرنا النساء ووقته بعد طلوع فجر يوم
الخميس وهو فيه افضل وكبره نأخذه عن ايام الخريف يعو
الى منى فيرمي للجمر الثالث في اليوم الثالث بعد الزوال
بيداء بالتالي السجدة فيرميها سبع حصيات
يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو انتم بالتالي
تلك الاذكار ثم بحجرة العقبة لذلك الاذكار لا يفوت عند
حاشا يفعل في الثالث لذلك ثم ان شاء نفوذ الى مكة
ولا كذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرى
وان نشاء اقام فرمى كما تقدم وهو احب وان رمى في
قبل الزوال اجاز خلافه الى مكة والركب افضل
في غير حجرة العقبة ويسبب ليالى الرمي مكي وكبره تقدم
تقلا الى مكة قبل نقره فاذا انقضى الى مكة نزل الى الحصب
ولو شاع فاذا اراد الطعن عن طاف الصدر بسبعة
اشواط بلا رمل ولا سيع وهو واجب الاعلى السقف
بمكة ثم يسبق من زمزم ويشرب ثم ياتي بالباب ويقف
العقبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على المنبر
بين الباب والحجر الاسود ويسبب بالاسنار سحبا

من يومه او الغد او بعده الى مكة فيطوف للزيارة
لا يركب ولا يسوي ان كان قد قدسها او الارض فيه ويسعى
بعده وقد حذرنا النساء ووقته بعد طلوع فجر يوم
الخميس وهو فيه افضل وكبره نأخذه عن ايام الخريف يعو
الى منى فيرمي للجمر الثالث في اليوم الثالث بعد الزوال
بيداء بالتالي السجدة فيرميها سبع حصيات
يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو انتم بالتالي
تلك الاذكار ثم بحجرة العقبة لذلك الاذكار لا يفوت عند
حاشا يفعل في الثالث لذلك ثم ان شاء نفوذ الى مكة
ولا كذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرى
وان نشاء اقام فرمى كما تقدم وهو احب وان رمى في
قبل الزوال اجاز خلافه الى مكة والركب افضل
في غير حجرة العقبة ويسبب ليالى الرمي مكي وكبره تقدم
تقلا الى مكة قبل نقره فاذا انقضى الى مكة نزل الى الحصب
ولو شاع فاذا اراد الطعن عن طاف الصدر بسبعة
اشواط بلا رمل ولا سيع وهو واجب الاعلى السقف
بمكة ثم يسبق من زمزم ويشرب ثم ياتي بالباب ويقف
العقبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على المنبر
بين الباب والحجر الاسود ويسبب بالاسنار سحبا

من يومه او الغد او بعده الى مكة فيطوف للزيارة
لا يركب ولا يسوي ان كان قد قدسها او الارض فيه ويسعى
بعده وقد حذرنا النساء ووقته بعد طلوع فجر يوم
الخميس وهو فيه افضل وكبره نأخذه عن ايام الخريف يعو
الى منى فيرمي للجمر الثالث في اليوم الثالث بعد الزوال
بيداء بالتالي السجدة فيرميها سبع حصيات
يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو انتم بالتالي
تلك الاذكار ثم بحجرة العقبة لذلك الاذكار لا يفوت عند
حاشا يفعل في الثالث لذلك ثم ان شاء نفوذ الى مكة
ولا كذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرى
وان نشاء اقام فرمى كما تقدم وهو احب وان رمى في
قبل الزوال اجاز خلافه الى مكة والركب افضل
في غير حجرة العقبة ويسبب ليالى الرمي مكي وكبره تقدم
تقلا الى مكة قبل نقره فاذا انقضى الى مكة نزل الى الحصب
ولو شاع فاذا اراد الطعن عن طاف الصدر بسبعة
اشواط بلا رمل ولا سيع وهو واجب الاعلى السقف
بمكة ثم يسبق من زمزم ويشرب ثم ياتي بالباب ويقف
العقبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على المنبر
بين الباب والحجر الاسود ويسبب بالاسنار سحبا

من يومه او الغد او بعده الى مكة فيطوف للزيارة
لا يركب ولا يسوي ان كان قد قدسها او الارض فيه ويسعى
بعده وقد حذرنا النساء ووقته بعد طلوع فجر يوم
الخميس وهو فيه افضل وكبره نأخذه عن ايام الخريف يعو
الى منى فيرمي للجمر الثالث في اليوم الثالث بعد الزوال
بيداء بالتالي السجدة فيرميها سبع حصيات
يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو انتم بالتالي
تلك الاذكار ثم بحجرة العقبة لذلك الاذكار لا يفوت عند
حاشا يفعل في الثالث لذلك ثم ان شاء نفوذ الى مكة
ولا كذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرى
وان نشاء اقام فرمى كما تقدم وهو احب وان رمى في
قبل الزوال اجاز خلافه الى مكة والركب افضل
في غير حجرة العقبة ويسبب ليالى الرمي مكي وكبره تقدم
تقلا الى مكة قبل نقره فاذا انقضى الى مكة نزل الى الحصب
ولو شاع فاذا اراد الطعن عن طاف الصدر بسبعة
اشواط بلا رمل ولا سيع وهو واجب الاعلى السقف
بمكة ثم يسبق من زمزم ويشرب ثم ياتي بالباب ويقف
العقبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على المنبر
بين الباب والحجر الاسود ويسبب بالاسنار سحبا

هذا هو البيت الذي فيه نزلت الآية
وكان في مكة من قبل مكة

وبدعوا بجهدا وبكبر وبجرع الفقه في حرم
من المسجد **فصل** ان لم يدخل الحرم مكة وتو
جه الى عرفه ووقربها سقط عنه طواف القدوم
ولا شئ عليه تركه ومن وقف او اجاز بعرفة ساعة
ما بين زوال الشمس من يوم عرفه وطلوع الفجر
من يوم النحر فقد ادى ركعة الحج ولو نائما او نياما عليه
او لم يعلم انها عرفه ومن فات ذلك فقد فاته الحج
في طواف ويسعى ويحلب ويقضي من قابل ولا دعي
ولو امر رقيقه ان يحرم عنه عند اغنامه ففعل فحج
وكذا ان فعل بل امر خلاها والرها والمرأة في جميع ذلك
كالرجل الا انها تكسوا وجهها لاراسها ولو سجد
على وجهها شيئا وجافة حاز ولا تجهر بالتلبية
ولا ترمي ولا تسبح بين الميكن ولا تخلو بل تقصرو
وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده
رجل ولو حافت عند الاحرام اغسلت واتت
جميع المناسك الا الطواف وان حافت بعد
طواف الزيارة سقط عن طواف الصدر والاشئ
علم التركا يسقط عن اقام مكة ولو بعد التفرغ
ابي يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعد ومن
فلد بدنة

هذا البيت الذي فيه نزلت الآية
وكان في مكة من قبل مكة

هذا البيت الذي فيه نزلت الآية
وكان في مكة من قبل مكة

هذا البيت الذي فيه نزلت الآية
وكان في مكة من قبل مكة

هذا البيت الذي فيه نزلت الآية
وكان في مكة من قبل مكة

فلد بدنة
فلد بدنة
فلد بدنة

فلد بدنة تطوع او نذر او جرد صبي او نحو وتو
جه محرا يوبد الحج فقد احرم وان لم يلك فان
بعث بها ثم توجه فلا حتى يلحق الا في بدنة النعمة
فان جلتها واستغرها او قلدا شاة لا يكون محرا
والبدن من الابي والبيقر **باب القرآن والثقة**
القران افضل مطلقا وهو ان يهل بالعمرة والحج
معان الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم اني
اريد الحج والعمرة فسيرها او تقبلها ما شئ فاذا دخل
مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج طواف
المنذور وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سعيين
جاروا ساء ثم يحج كما مر فاذا ارى جمر العقبة يوم
الحديج دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان
عجز عنه صام ثلثة ايام قبل يوم النحر والا فضل
كون احدها يوم عرفة وسبعة ايام اذا فرغ ولو لمكة
فان لم يصم ثلثة قبل يوم النحر تعين الدم وان فو
القران بعرفة قبل طواف المعرة فقد رخصها فعلى
دم لرفضها ويقضي وسقط عنه دم القران **والنعم**
افضل من الافراد وهو ان ياتي بالعمرة في اشهر الحج
ثم يحج من عام فيحرم به الميقات ويحطوف لير
فلد بدنة

لقوله عليه السلام من قلد بدنة
فقد احرم لان سبق الرهدي في
معنى التلبية في اهلها الاجابة
لانه لا يفعل الامن يمد
الحج او العمرة فانه كما يكون بالقدر
يكون بالفعل وقال الشافعي وما
لك لا تصح بدانية شرج

حيث يصير محرا ما كان توجه ان نذر
الاحرام قبل ان يلحقها شرج
واما قدم ذلك في عمرة مع
تقديم العمرة على الحج والذكر متقب
عند الاهل الملو فقتله القول
الفعل تبركا بقوله تعالى واتوا
الحج والعمرة لله شرج
اد صام سبعة ايام بعد ما فرغ
من اعمال الحج لان الصوم منها
في ايام التشريق شرج

من الحج بعد ايام
التشريق
بالوجوب ولا يجوز ان يصوم
الثلاثة ولا السبعة بعدها
وعند الشافعي في القول بخبر
يصوم الثلاثة بعدها شرج

فلد بدنة
فلد بدنة
فلد بدنة

COPYRIGHT

يوم التوبة لك
الاصناف والصور


وَيَسَعِي وَيَتَحَلَّى مِنْهُ أَنْ لَا يَسُوَ الْهَدْيَ وَيَقْطَعُ التَّلْبِينَ
بِأَوَّلِ الطَّوَافِ ثُمَّ يَحْرُمُ بِالْحَجِّ مِنَ الْحَرَمِ يَوْمَ النِّسْوَةِ
وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ وَيَحْتَجُّ وَيَذْبَحُ كَالْقَارِنِ فَإِنْ عَجَزَ فَكَحَكَ وَجَازَ
صَوْمَ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا وَلَوْ فِي شَوَّالٍ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهَا
لَا قِبَلَ فَإِنْ شَاءَ سَوَّى الْهَدْيَ وَتَوَافَضَ أَهْلُ حَرَمٍ وَكَوْ
وَقَوَّاهُ إِلَى مَنْ قُوْدِهِ وَإِنْ كَانَ بِدَنَتِهِ قَلْدَهَا بِمَزَادَةٍ
أَوْ نَعْلٍ وَقَوَّاهُ إِلَى مَنْ الْخَيْلِ وَالْأَسْبَاحِ جَائِدٌ عِنْدَهَا
وَقَوَّاهُ سَنَامٌ مِنَ الْإِبِلِ وَهَذَا الْأَسْبَابُ يُفْعَلُ
عَمَّا مِنْ الْأَمْنِ وَيَكُونُ عِنْدَ الْأَمَامِ ثُمَّ يَقْعُرُ كَمَا تَقْدُمُ
وَلَا يَتَحَلَّى وَيَحْرُمُ بِالْحَجِّ كَمَا مَرَّ فَإِذَا حَلَّقَ يَوْمَ الْحَجِّ
حَلَّقَ أَحْرَامَهُ وَلَا تَمْتَعُ وَلَا تَقْرَأُ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ
جُودَا خَلَّ الْمَوَاقِبَ فَإِنْ عَادَ التَّمَتُّعُ إِلَى أَهْلِهِ
بَعْدَ الْعَمَةِ وَلَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ بَطُلًا تَمْتَعُهُ وَإِنْ
كَانَ قَدْ سَاقَ لَا وَمَنْ طَافَ لِلْعَمَةِ قَبْلَ اشْهُرِ الْحَجِّ
أَقْلَمَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَأَتَمَّ بَعْدَ دُخُولِهَا وَحَتَّى كَانَ
مُتَمَتِّعًا وَإِنْ كَانَ طَافَ أَرْبَعَةً فَلَا وَلَوْ اعْتَمَرَ كُوفًى
فِي اشْهُرِ الْحَجِّ وَتَحَلَّى وَأَقَامَ بِمَكَّةَ وَحَتَّى مَتَّعَ
وَلَا الْوَاقِفَ بِبَصْرَةٍ وَقِيلَ لَا يَمْتَحُ عِنْدَ لَوْ أَفْضَلُ
وَقَامَ بِبَصْرَةٍ وَقَضَاهَا وَحَتَّى لَا يَبْصَحَ ثَمَّةَ الْآنَ

آن یقیناً

فَقِيلَ إِنَّ يَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ

لا يحل منعه من الخروج من البيت
 ولا من الخروج من البيت
 ولا من الخروج من البيت
 ولا من الخروج من البيت

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ १ ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥ २ ॥



Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular shape, possibly a stain or a piece of tape. The visible text includes:

...
...
...
...
...
...
...
...
...
...

مع البديهة
البحر
لا بعد ما حل منه شئ
لان عمره لم يكنه والسفر
الاول قد انتهى بالهجرة
الفاسية ولا تخفى
لا اهل مكة شئ

وان لم يعدوا نبق الافسار كما

وان لم يعد وان بقي الا فسادا بجملة وقضى وجتج من غير
 عود لا يصح تنعده اتفاقا وما افسده المتع من غيره
 او جتج مضى فيه وسقط ديم التمتع ومن تنع فضي الاجتج
 عن دم المتعة **كتاب الخانات** ان طبت المحرم عضو الزمة دم في
 وكذا الواحدة من برئت وعندها صدقة ولو خضب رأسه
 او لزمه دم عند التام
 كما واوسته ثم ما كما افعل ودمه كذا

جها وأوسى يوما كاملا فعليه دم ولدا الولي محظا ^{الاوليلة في تلك}
 يوما كاملا او حلق ربع رأسه او لمحية او حلق رقبته او ^{اعلى البالغ}
 ابطيه او احدها او عاتى وكذا الوحلو محاجمه ^{او حلق لاهل وجه الندى سواء}
 صدقه وان قص اظافر يديه ورجليه في مجلس واحد ^{او حلق الدرس ودمحى يد}
 فعليه دم وكذا الوقص اظافر يديه واحدة او رجل ^{او حلق عضوا كالملا شريح}
 وان قص اظافر يديه ورجلين في اربعة ^{اقامة للربع مقام الكل كحافى الخلق كحافى}
 اربعة ^{عظ} يوما وعند محظ دم واحد وان طيب اقل من عضو ^{مستقلا فلا وجه له}

اوستى راسه اولى الخياط واقل من يوم فعليه صدقة
 وكذا لو حلقوا اقل من ربع راسه او لحيته او حلقوا بعض
 رقبته او عانة او احد ابطيه او راس غير او فص
 اقل من خمسة اظفار او خمسة مستقرة وعند محمد في
 خمسة مستقرة دم وان طيب اولى او حلقوا لعل
 خبثا نشا ذبح شاة وان شاة نصفه بشاة
 ذبح اخر كافى الخياط

يا صوم يا بغير امر
 فقل للحالق صدقته
 وعلى الخلق
 على الخلافة
 الشان في امر
 على الخلق ولو قص
 فظا في غير فهم
 الخلق عند الامام
 عند محمد لا شق
 عليه شرح
 يجب لكل ظفر صدقة
 ثلاثون لوف لا
 ثلاثون حكم الكل
 الشيخ في نقصان
 الحنابلة

على ستة مساكين وان شاء صام ثلثة ايام ولو
 ارتدى واشتبه بالقبض او اثر بالسر او لم يلبس
 وكذا لو ادخل مسكبه في القباء ولم يدخل يديه في كفيه
 وان طاف للقدوم او للصدقة جبا فعليه دم وكذا لو
 طاف للركن محدثا وترك طواف الصدر او اربعة
 طواف او دون اربعة من الركن او افاض من عرفه قبل
 الامام او ترك السبع او الوقوف بمزدلفة او رمى الجمار
 كل يوم او رمى يوم او رمى جمرة العقيقة يوم الحرام و
 اكثري وكو طاف للقدوم او الصدر محدثا فعليه
 صدقة وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر او رمى
 احدى الجوارث وكذا طواف الركن او اربعة من
 به محرم ما بدا حتى يطوفها وان طاف جبا فعليه
 بدنة والا فليان يعيد ما دام بمكة ويسقط الدم
 ولو طاف للصدر طاهرا في اخر ايام التشريق بعد ما
 طاف للركن محدثا فعليه دم وكذا لو كان بعد ما طاف
 جبا فدمان وعند هارم فقط ايضا وان طاف
 لغيره وسبع محدثا يعيد هارم فان رجع الى اهله
 ولم يعد هارم فعليه دم ولا شئ لو اعار الطواف
 فقط هو الصحيح وان جامع الحرم في السيلين
 الحرامين عليه دم
 احتراز عما قال بعض
 المشايخ عليه دم
 لو ترك الطهارة فيه
 ولو ترك الطهارة بالعدو
 ولو ترك الطهارة بالعدو
 ولو ترك الطهارة بالعدو

قبل الوقوف بعرفة ولو ناسى فسد حجه وعصى
 فيه ويقضه وعليه دم وليس عليه ان يقضي عن زوجته
 في القضاء وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد
 وعليه ولو بعد الحلق قبل طواف الزيادة فعليه دم
 وكذا لو قبل او لم يسهو وان لم ينزل وكذا لو جامع في
 عمرة قبل طواف الاكثر فسد وقضاها وان بعد طواف
 الاكثر لم يسهو ولا يفسد ولا شئ ان ترك ينظر للحل ولو لم
 يسهو وان اخر الحلق او طواف الزيادة عن ايام النحر فعليه دم
 خلافا لهما وكذا الخلاف لو اتم الرمي وقدم نسكا على
 نسك هو قبل وان حلق لغير الحرم لحجته او عمره فعليه دم
 خلافا لابي سفيان ولو عاد الميتم بعد خروجه وقصر فلا
 دم اجماعا ولو حلق القارن قبل الذبح لم يدمان وعند
 هارم والدم حيث ذكر شاة تجزى في الاضحية
 والصدقة ما تجزى في الفطرة **فصل ان قتل محمد صديق الله**
 عليه السلام قتل فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد بنقويم العد ليعاد
 في موضع قتله او في موضع اقرب منه ان لم يكن له في قيمته ثم ان
 شاء اشترى بها هديا ان بلغت فذبح بالحرم وان شاء قتل
 واشترى بها طعاما فصدق به على كل فقر نصق صاعا او صاعين
 او اشترى لا اقل وان شاء صام عن طعام كل فقير يوما
 او صاعا واخذ من الخبث
 او صاعا واخذ من الخبث
 او صاعا واخذ من الخبث
 او صاعا واخذ من الخبث

من ثابله سواء كانت
 حجة الاسلام او لا
 لا بد ان لا يفسد
 بوجوه الضحية
 وان شاء شاة ويقبل
 الشاة والبدنة
 من ثابله سواء كانت

ان كان جامع بينهما وهو
 ان كان جامع بينهما وهو
 ان كان جامع بينهما وهو
 ان كان جامع بينهما وهو

بالفسخ والسكون او عبادة من عبادة الله
 في الاصل مصدر بمعنى الذبح لله
 استعمل للذبح ثم قيل عبادة
 المراد بالدم المذكور
 في كل موضع فيما تقدم الشاة
 التي تجوز في الاضحية وبالصدقة
 الصدقة التي تجوز في الفطرة المحرم
 من ثابله سواء كانت
 حجة الاسلام او لا
 لا بد ان لا يفسد
 بوجوه الضحية

وإذا كان يوم النحر
فإنه يوم عظيم
وإذا كان يوم النحر
فإنه يوم عظيم

بإذنه من عباده
صلى الله عليه وسلم
في كل عبادة

المذكور
أن تقدم الشاة
في الفطرة الحرة

في الفطرة الحرة
وإذا كان يوم النحر
فإنه يوم عظيم

أو أكثر رمي جرة العقبة لأن الأكثر
حكم الكل وأن تركه انك تصدق
لكل حصاة نصف صاع ويوم
بالعادة في الوقت فإن أعاد علم الترتيب
يسقط الدم وفي التبيين شعر بتأخير
رمي كل يوم إلى اليوم الثاني يجب
الدم عند الإمام مع القضاء خلافا
لهم ما إن أخره إلى الليل ورمى
قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني
فلا شيء عليه بالإجماع شرح

وإذا كان يوم النحر
فإنه يوم عظيم
وإذا كان يوم النحر
فإنه يوم عظيم

وإذا كان يوم النحر
فإنه يوم عظيم
وإذا كان يوم النحر
فإنه يوم عظيم

وان فضل اقل من طعام فقير تصدق به او صام عنه يوم ما كان
ملا وعند محمد الجز او نظير في الجنة فيما لا نظير في النار
شاة وفي الضع شاة وفي الاربع غنق وفي الربوع جحر
وفي النعامة بدنة وفي حمائل الوحش بقرة وما لا نظير فكقولهما
والعامد والناسي والعايد والمكدي في ذلك سواء وان
جرع الصيد او قطع عضو او تنوش شعره ضمن ما نقص
او قطع فواجب عن حيز الا
متناع فعليه قيمة كاملة وان حله فقيمة له وان كسر بعض فقيمة
البقي وان خرج من البيض فخرج ميت فقيمة الفرج ولا شئ
بقيل غراب وحذاء وذئب وحية وعقرب وقارة وكلب
عقور وكعوص وعمل في برعوت وفراد وسحفات
وان قتل فملا او جلدته تصدق بمائتا درهم خمر مارة
والنجار وشاة في قتل السبع وان صال فلا شئ بقتله وان
اضطر المحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه الجزاء والحرم
ربح شاة وبقرة وبغير ودجاء وبيط اهلي وصيد سمك
وحلي الجزا بذبح عام يسر في اولي شئان ولو ذبح لحم
صيد فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء
بخلاف محرم اكل من اللحم لحم صيد صاده حلالا وذبح
ان لم يدله ولا امره بصيد ولا اعانه ومن دخل الحرم في
الصيد فله الجزاء ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء
بخلاف محرم اكل من اللحم لحم صيد صاده حلالا وذبح
ان لم يدله ولا امره بصيد ولا اعانه ومن دخل الحرم في
الصيد فله الجزاء ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء

يدصيد فعليه ارساله فان باعه رد البيع ان كان باقيا وان
فات لزيم الجزاء ومن احرم وفي بيته او قصده صيد لا يلزم
ارساله وان اخذ حلالا صيدا ثم احرم فارسيد احد ضمن
المرسل بخلاف ما اخذ محرم فان قتل الحلال ما اخذ المحرم
محرم اخر ضمنا ورجع اخذه على قاتله وان قتل الحلال الصيد
لحم فعليه قيمة وان حله فقيمة له ومن قطع جيش لحم
او شجر غريم ولا مما بينية الناس ضمن فقيمة الاما حق
والصدق منعين وهذه الاربعة ولا تجزئ الصوم وحرم بالحج
وعن حشيشه وقطعه الا الاخر وكل ما على المفرد ده
ففي القاتل به دمان الا ان يجاوز الميقات فخرج من
قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل وان قتل حلالا ان
صيد الحرم فعليه ما جزاء واحد ويطلق بيع المحرم الصيد
شرا ومن اخرج فطية الحرم ففولدت وما يات ضمنهما وان الاسلام
اذا جزاها ثم ولدت لا يضم الولد باب مجاوز الميقات
الحرام من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم ثم
ان لم يلب وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا
الحرام بعمره ثم افسدها وقضاها وان عاد بعد ثلثا ما شرع
الطواف لا يسقط وان دخل كوفي البستان لحاجة فلا دخول
او بستان بنوع عام ولو عم الواحد والدخول
فقد نفى

لنفس المالك من ارساله
تسببه لان تسببه على وجه
فردم بالجلالة على وجه
لا يخرج ولا يخرج
فكله على وجه
او قال ما لا يشاء
ولا عليه الا ان يشاء
ولا عليه الا ان يشاء
ولا عليه الا ان يشاء

تعود والجنابة منهما الاخذ بالاخذ
والقاتل بالقاتل فان لم يكن كل واحد جاز
كامل الا في قول الشافعي شرح
او في ذبح الحلال صيد المحرم وحليه
وقطع حشيشه وشجره شخ
والعمق فحينئذ عليه دم لترك
هذا الوقت وقال زفر بحب فيه دهان

بل ارا د بينهما وبين اللواقيت كالاستان
مثلا طاحنة مست اليه فله ان يد
لانه يقضيها كاملا باحرام كما بين انفا شرع
فيجوز به ما نقص من حق الميقات
بالحج او غيره عنه بفرد احرم خلاف زفر
او بستان بنوع عام ولو عم الواحد والدخول
فقد نفى

مَكْرَهٌ غَيْرُ مَحْرُومٍ وَمِثْلَانِ الْبَسَانِ وَمَنْ دَخَلَ مَكْرَهًا لَا أَحْرَامَ لَزِمَ حَبْطُ
 أَوْ عَمْرٍاءُ فَلَوْ عَادَ وَاحِدٌ بِحَبْطِ الْإِسْلَامِ فِي عَامِهِ سَقَطَ مَا لَزِمَهُ
 بِدُخُولِ مَكْرَهٍ آيْضًا وَأَنْ بَعْدَ عَامِهِ لَا يَسْقُطُ وَأَنْ جَاوَزَ مَكْرَهًا وَمُتَمَعٍّ
 الْحَرَمِ غَيْرُ مَحْرُومٍ فَهُوَ كَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَانَ وَوَقُوفُهُ كَطَوَافِهِ **بَابُ أَهْلِ**
الْأَحْرَامِ الْحَرَمِ عَلَى طَائِفَةٍ لَعَمْرَهُ شَوْطًا فَحَرَمَ بِالْحَبْطِ رَفْضُهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ وَفَضَاءٌ
 جَمْعٌ وَعَمْرُهُ فَلَوْ أَنْتَمَ بِمَا صَحَّ وَعَلَيْهِ دَمٌ وَمَنْ أَحْرَمَ بِحَبْطٍ بِأَخْرِ يَوْمٍ الْفَنَاءُ
 كَانَ قَدْ حَلَفَ فِي الْأَوَّلِ لَعَمْرَهُ الثَّانِي وَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَلَا لَزِمَ وَعَلَيْهِ دَمٌ سِوَا
 فَضْرٍ بَعْدَ أَحْرَمَ الثَّانِي أَوْ لَمْ يَفْضَرْ وَعَنْدَهُمَا إِنْ لَمْ يَفْضَرْ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ
 وَمَنْ فَرَّغَ مِنْ عَمْرَةٍ أَلْتَفَضَّ فَحَرَمَ بِأَخْرِ لَزِمَ دَمٌ وَلَوْ أَحْرَمَ آفَاتِي بِحَبْطٍ
 ثُمَّ بَعَثَ لَزِمَهُ فَإِنْ وَقُفَّ بِغَيْرِهَا فَعَلَّ الْعَمْرَةَ فَقَدْ رَفَضَ الْوُقُوفَ
 وَلَمْ يَفْضَرْ فَإِنْ أَحْرَمَ بِهَا بَعْدَ طَوَافِ الْحَبْطِ يَذِبُ وَلَا رَفْعَ أَوْ يَفْضِهَا
 وَعَلَيْهِ دَمٌ فَإِنْ مَضَى عَلَيْهِ بِمَا صَحَّ وَلَزِمَ دَمٌ وَقَدْ دُمَ جَسْرًا فِي الصَّحِيحِ
 وَأَنْ هَلَّ الْحَاةُ بَعْمَةً يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ بَابَ الشَّرْعِ لَزِمَ رَفْضُهَا
 وَفَضَاءُهَا وَدَمٌ فَإِنْ مَضَى عَلَيْهِ بِمَا صَحَّ وَعَلَيْهِ دَمٌ وَمَنْ فَازَ الْيَوْمَ
 فَحَرَمَ بِحَبْطٍ أَوْ عَمْرَةٍ لَزِمَ الرِّفْضُ وَالْقَضَاءُ وَالذَّمُّ **بَابُ الْأَحْصَاءِ**
 أَنْ أَحْرَمَ الْحَرَمَ بَعْدَ وَامْرَأَتِهِ أَوْ عَدَمَ مَحْرَمٍ أَوْ ضَاعَ نَفَقَتُهُ فَلَا إِنْ يَبْعَثُ
 يَذْبَحُ عَنْهُ فِي الْحَرَمِ فِي وَقْتٍ مَعِينٍ وَيَتَحَلَّلُ بَعْدَ ذَيْبِهَا مِنْ غَيْرِ حُلُولٍ وَلَا قَضَاءٍ
 خِلَافَ ذَلِكَ بَوْسُقًا وَأَنْ كَانَ فَانْطَلَقَ بِمَحْرَمٍ وَبَحْرُورَ ذَيْبِهَا فَبَلَّ يَوْمَ الْحَرَمِ
 الْحَلَّ وَعَنْدَهُمَا لِيَحْجُوزَ قَبْلَ يَوْمِ الْحَرَمِ إِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِالْحَبْطِ إِذَا تَحَلَّلَ

[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ श्रीकृष्णाय नमः ॥

نوشته اور محرم

لا يبطل ووقفا عن المجلس
١١١٠

أَتَى عَلَى الرَّجُلِ أَمَةٌ وَجَدَتْهُ وَأَنْ عِلَّتْ وَبَنَتْهُ وَبَنَتْ وَلَدَهُ وَأَنْ تَفْلَحَ

مطلقا وبنت امرأة داخل بها وامرأة ابنة ولدا علا وابنة تسفل

اوولاً علي بن ابي طالب فلو تزوج اخيه التي وطئها واحدة منها

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْغُلَامِ لَا هِيَ وَلَا هُوَ إِلَّا هُمُ الْغُلَامُ

الحائس ونظروا اوجها الا اذ اخذوا من اذناهم

المسألة الثنت الحمة هو المصباح وصححنا كما كتبتة والمصباح

الم والحق والمنة السامة والكتابية ولو مع طول الخ

خلافا لبوسق ولا تظا حتى تنقع وموطوءة لها

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

والتاريخ المذكور في سنة ١٢٠٠

செய்து கொடுத்திருக்கிறார். சம்பந்தம்
இருக்கிறது. அந்த சம்பந்தம்...

مجلسه

[Faint handwritten text]

[Faint handwritten notes or bleed-through from another page.]

1875

من غفر

۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲
 ۵۲۳
 ۵۲۴
 ۵۲۵
 ۵۲۶
 ۵۲۷
 ۵۲۸
 ۵۲۹
 ۵۳۰
 ۵۳۱
 ۵۳۲
 ۵۳۳
 ۵۳۴
 ۵۳۵
 ۵۳۶
 ۵۳۷
 ۵۳۸
 ۵۳۹
 ۵۴۰
 ۵۴۱
 ۵۴۲

ظهر شهادته ما ان ادعت ومن امر رجل ان يزوم
 امرأته عند رجل صحيح ان كان الاب حاضرا والا فلا ^{او ان يبين}
 بالغة عند رجل ان صرفت صحيح والا فلا ^{فصل في المهر}
 لامرأته وجدة وان علت وبنية وبنية ولده وان سفلت
 او بنيت اجير وان سفلت وعتمت وخالة وام امرأة %
 بنت امرأة داخل بها وامرأة البية وان علا وابنة سفلت

[illegible]

٢٣٦ - ٢٤١
ملفوظات الميرزا
مولانا
من المجلس

٢٣٦ - ٤١
مجلس نكاح المهرقة

ولزقان

من المجلس

Cop

اوو لیا و ولیم اور کلا
واحد

خطی

فعلها
باللفظة

وَقَدْ هَمَّ بِهَا وَهُوَ الْإِسْتِخَارُ
الْمُطْلَقُ وَفِيهِ الْإِيمَانُ

لان ابنتها المهر لو بعد الدخول والا ف نصفه لو ابى ولا شيء لو
 ابنت ولو كان ذلك في المهر لا تبين حتى تحيض ثلثا قبل الاسلام
 الاخر وان اسلم زوج الكتابية بقي نكاحهما وتباين الدارين سبب
 الفرقة لا التبني فلو خرج احدهما الياسما او خرج متهما بان
 معالا ومن هاجرت الياسمات ولا عدة عليهما خلافا لهما وارثا واحد
 الزوجين فيخ في الحال وعند محمد ارثا الرجل طلاق وللمطوقة تمام المهر
 وغيرهما نصفه ان ارتد ولا شيء لهما ان ارتدت وان ارتد معا واسما
 معالا تبين وان اسما متفقا بانث ولا يصح تزوج المهر المرتدة و
 المرتدة احدا باب القسم يجب العدل فيه بيتوته لا وطنا والكر
 واليب والجديدة والفدية والسلمة والكتابية فيسوء وللأمة والكتابة
 والمدبرة وام الولد نصف الحرة ولا قسم في السفريسا فر عن شاة والقرعة
 احب وان وهبت قسمها لغيرها صح ولها ان ترجع كتاب الرضاع
 وهو مضمون الرضيع من ثدي الاممية في وقت مخصوص وينت
 حكمة بقليله وكثيره في مدته لا بعد عنها وهي حولان ونصف وعندها
 حولان فيحرم به ما يحرم من النسب الاجدة ولده واخنت ولده وعمته
 ولده وام اخيه واخنت وام عمته او خاله او خالته والابن المهر لهما فوس
 عليه وتخل اخت الاخ رضاعا ونسبا كما خ من الاب لاخت من امه
 تمل لاخته من ابية ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانها ولا
 بين رضيع وولد مرضعة وان سفل وولد زوج لغيرها منه فهو اب للرضيع

في المهر المرتدة
 في المهر المرتدة
 في المهر المرتدة
 في المهر المرتدة
 في المهر المرتدة
 في المهر المرتدة
 في المهر المرتدة
 في المهر المرتدة
 في المهر المرتدة
 في المهر المرتدة

وابنة اخ وبنته اخت واخوه عم واخنة عمه ولا حرة لوضعا من شاة او من
 رجل ولا في الاختقان بلبن المرأة ولبن البكر المشيمة محرمة وكذا الاسقاط و
 اللبن المخلوط بالطعام لا يحرم خلافا لهما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب بالخط
 بما او دواء او لبن شاة وكذا لو خلط بلبن امرأة اخرى وعند محمد تتعلق المرأة
 بهما وان ارضعت فترتها حرمتا ولا مهر للكبيرة وان لم توطأ وللصغيرة نصفه
 ويرجع به على الكبيبة وان علقت بالنكاح وقصدت الفساد لان لم تعلم به او
 قصدت دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه مفسد والقول قولها فيه وانما ثبت
 الرضاع بما ثبت به المال وقال هذه اخية من الرضاع ثم ادع الخطأ كتاب الطلاق
 هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح احسنه تطليقها واحدة في طهر لا جماع فيه
 ونزكها حتى تمضي عدتها وحسنه وهو سنة تطليقها ثلثا في ثلثة اطهار لا جماع
 فيها ان كانت مدخولا بها ولغيرها طلاقه ولو في الحيض والايضة والصغيرة
 والحامل يطلق للسنة عند كل شهر واحدة وعند محمد لا تطلق الحامل للسنة الا
 واحدة وبار طلاقه عقب الجماع وبديعة تطليقها ثلثا او ثنتين بكله
 واحدة او في طهر واحد لا رجعة فيه ان مدحولا بها او في طهر جامعها فيه وكذا
 تطليقها في الحيض تجب مراجعتها في الاصح وقبل تنجب فاذا طهرت ثم حاضت
 ثم طهرت طلقها ان شاء وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة
 ولو قال للمطوقة انت طالق ثلثا السنة وقع عند كل طهر واحدة واذا نوى
 الوقوع جملة تحت نيته ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكها او سكران
 واخرس باشارة العهودة لا طلاق حتى وجنون ونائم ووسيد عار وجهه بعد

يعني اذا احققت الصبي بلبن امه لم يتعلق
 به التحريم لان المهر ليس عين الوصول
 الجوف بل حصول المهر ليس عين الوصول
 به شبهة البعثة وهذا ما حصل
 من الاعلى الى الاسفل ليصل الى
 المعدة لا من الاسفل لانه
 ليصل اليها ابن مكد

ولو لا ايسة ولد للميت
 عوت

في بدعيه وقتا

واعتباره بالنساء فطلاق الحرة ثلث ولو تحت عبد وطلاق الامه
ثنتان ولو تحت مربي باب ايقاع الطلاق صريحة ما عمل في خلاصة ولا
يحتاج الى نية وهوان طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكل من هو واحدة
رجعية ولو نوى اكثر او بانه وقوله انت الطلاق او انت طلاق الطلاق
او انت طالق طلاقا يقع بكل من هو واحدة رجعية وان نوى ثنتين او با
ثنتين وان نوى بانه طالق واحدة وبطلاقا اخرى وقعت وان نوى الثلث
وقوع ويقع باضافته الى جملتها كما مر او الى ما يعتبر به عن الجملة كالرفقة
والعنق والراس والوجه والبدن والروح والجسد والفرج او الى جزء شايع
منها كصفيها وتلثها لا باضافته الى يديها او رجليها او ظهرها او بطنها او بطلقها
نصف تطليقة او سدسها او ربعها اطلقت ويقع في انت طالق ثلثه انصاف
تطليقتين ثلث وفي ثلثه انصاف تطليقة ثنتان وقيل ثلث وفي واحدة الى شتي
او بانه واحدة الى شتي وعندها ثنتان وفي الى ثلث ثنتان وعندها
ثلث وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو شيئا او نوى الضرب والحساب
وان ثنتين او مع ثنتين فثلث وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنتين
وان نوى مع ثنتين فثلث فيها ايضا وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى
الضرب وفي انت طالق من هذا الى الشامه واحدة رجعية وفي انت طالق بمكة
او في مكة تطلق للحال حيث كانت ولو قال انا دخلت مكة او في دخولك ولا
يقع مالم يدخلها وكذا الدار فصلا قال انت طالق عند او في عند
يقع عند البصر وان نوى الوقوع وقت العصر صحت ديانته وفي النكاح قضاء

لو صحت دم
ايضا

ايضا خلافا لهما ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ذكرا
ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا انت طالق امس
وقد نكحها اليوم وان نكحها قبل امس وقع الآن ولو قال انت طالق مالم
اطلقك او من لم اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علق الثلث وقعه
بكونه وان وصل انت طالق وقع واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق
لا يقع لم يمت احدهما واذا بلا نية قتل ان وعندها مثل ميم ومع نية الشرط
او الوقت فانوى واليوم للنهار مع فعل محدد وطلاق الوقت مع فعل لا
يمتد فلو قال امرك بيدك يوم فقدم ليل لا يتخير وان قال يوم انزوجه
فانت طالق فنكحها ابلا وقع ولو قال انامتك طالق فهو لغو وان نوى ولو
قال انامتك بائن او عليك حرام بانه ان نوى ولو قال انت طالق فهو لغو
موتى او مع موتك فهو لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا
لمحمد في رواية وان ملك امرأته او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد
ولو طلقها بعد الفاء ولو طلقها قال هي امه انت طالق ثنتين مع اعتناق
سيدك اياك فاعتقها ملك الرجعية وان علق طليقتها بمجي الغد وعلق
مولاها بعتقها به لا تحل له الا بعد زوج اخر وعند محمد عليك الرجعية وتنفذ
كالحره اجماعا فصلا قال لها انت طالق هكذا مشيرا باصابعه وقع
بعددها فان اشار بيطونها تعتبر المنشورة وان بظهورها تعتبر المضمومة
واو وصف الطلاق بضرب من الشدة بان قال انت طالق بائن او البتة
او فحش الطلاق او اخبثه او اشده او طلاق الشيطان او البدة او كالجيل

لا يقدم زيد

او كالف او ملة البت او تطليقة او عريضة شديدة وقع واحدة بائنة بدو
نية وكذا ان نوى الشين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة ويقول يا ش
او البتة اخرى فيقع بائنان وصحت نية الثلث ~~والاحد في الكل~~ فصل
طلق غير المدخول بها ثلثا وقع و فرق بانث بالاولى ولا يقع الثانية
ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة وكذا لو قال واحدة قبل واحدة
او بعد واحدة ولو بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة
فثنان وفي الموطاة ثثنان في الكل ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة
ووافي دخلت يقع واحدة وعندهما ثثنان ولو اخر الشرط فثنان اتفاقا ويقع
بعد قرن في الطلاق لانه فلو مات قبل ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة
لا تطلق ~~فصل~~ وكنائبة ما احتمل وغيره لا يقع بها الابنية او دلالة
اي بنية الزوج او الطلاق حال شها اعتدى وابتوى رجك وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية
مضاف الى الفاعل المفعول وما سواها يقع بها واحدة بائنة الا ان ينوي ثلثا فيقع ولا يقع نية
الثنين وهي بائن بنية بئنة حرام خلية بنية خيلك على غارك غارك
الحق باهلك وبيك لاهلك سرحك فارقتك امرك بيدك اختاري
انت حرة تقضي او تخمري استري لغزني اخري اذهبي فومي استفي الازواج
فلو انكر البتة صدق مطلقا حالة الرضا ولا يصدق فضا عند مذكرة الطلاق
فيما يصل للجواب دون الرد ولا عند الغضب فيما يصل للطلاق دون الشتم
وبصدق وبانة في الكل ولو قال ثلث مرات اعتدى ونوى بالاولى وبالباقى
حيضا صدق ان لم ينو بالباقي في ثلثا وقع الثلث وتطلق بلسان بامرة ثلث

كن بروج ان نوى الطلاق والصرح بلحق الصريح والبائن بلحق الصريح
لا بائن الا اذا كان معلقا بالشرط باب التفويض وان قال لها اختاري
بنوي الطلاق فاخترت نفسها في مجلسها الذي علت به فيه يات
واحدة ولا يقع بنية الثلث وان قامت منه واخذت في عمل اخر بطل ولا يات
من ذكر النفس والاختيار كما هو مذهبنا وان قال لها اختاري فقالت انما اختار
نفسى واخترت نفسي تطلق وان قال لها ثلث مرات اختاري فقلت اخترت
الاولى او الاخرى او الاخرى يقع الثلث بلانية وعندها واحدة بائنة ولو
قالت اخترت اختارة وقع الثلث اتفاقا ولو قال طلفت نفسي او
اخوت نفسي بتطليقة بانث بواحدة في الاصح وقيل بملك الرجعة ولو قال
امرئ بيدك في تطليقة او اختاري تطليقة فاخترت نفسها وقع رجعية
ولو قال امرئ بيدك بنوي ثلثا فقلت اخترت نفسي بواحدة او بمررة واحدة تطلق
واخترت نفسي بتطليقة فواحدة فقلت طلفت نفسي واحدة واخترت نفسي
فواحدة بائنة ولو قال امرئ بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل في ردة
اليوم لا يرتد بعد غد وان قال اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت اليوم لا
يبقى غدا ولو مكنته بعد التفويض يوما ولم تقم ان كانت دائمة فجلست
او جالسة فانت كات او مكنته فمكنت او على دابة فوقف او دعت ايا
للمشورة او شهوة لا لشهاد ولا يبطل خبارها وان سارت وابتهاها
بطل لا يسير فلك هي فيه ولو قال طلق نفسك ولم ينوي او نوى واحدة في
فطلقت وقعت رجعية وكذا لو قالت انت نفسي وان طلفت ثلثا ونوه

ان خيارها لان ذلك دليل الاعراض

الثلث وان قال في

ها

وقعت ولغت نية التيقن ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع
 بعد فوله طلق نفسك ينقيد بالمجلس الا اذا كان في حشيت ولو قال لها
 طلق ضرتك او اخر طلق امرني بملك الرجوع ولا ينقيد بالمجلس الا اذا زاد
 ان شئت ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة ووقع واحدة وفي
 عكسه لا يقع شيء وعند ما يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلثا ان شئت
 فطلقت واحدة لا يقع شيء وكذا في عكسه وعند ما يقع واحدة ولو امرها بالبا
 او الرجوع فعكست ووقع ما امر به ولو قال انت طالق ان شئت فقلت شئت
 ان شئت فقال شئت بنوي الطلاق لا يقع وكذا لو علق النية بمعدوم
 ولو علق بموجود وقع ولو قال انت طالق متى شئت او متى شئت او اذا ما
 شئت فرددت الامر لا يرد ولها ان تطلق واحدة في شأ وتلازم ولو
 قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلثا متفرقا لا مجموعا ولا بعد
 زوج آخر ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق ما لم تشأ في
 مجلسها ولو قال انت طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لنية رجعية
 او بآنة او نكاح وقع كذلك وان تخالف يقع رجعية وكذا ان لم تشأ عند ما
 لا يقع شيء وان لم يكن لنية يقع ما شاءت ولو قال انت طالق كم شئت لوما
 شئت طلق ما شاءت في المجلس لا بعده وان قال طلق نفسك من ثلث
 ما شئت فلها ان تطلق ما دون الثلث لا الثلث خلافا لما باب
 التعليق انما يقع في الملك كقولها لزوجتي ان زدت فانت طالق فكلمها
 فزرت لا تطلق او مضافا الى الملك لاجنبية ان زدت فانت طالق

عند وجود النكاح
 في الرجوع
 في الطلاق
 كقولها

يقع

قال

يقع ان نكحها ولو لاجنبية ان زرت فانت طالق فكلمها فزرت لا تطلق
 والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما في جميعها اذا وجد الشرط
 انشئت البعثة الا في كل ما فيها فنتهي فيها بعد الثلث ما دخل على الزوج فلو
 قال كلما تزوجت امرئة فهي طالق فطلق بكل تزوج ولو بعد زوج آخر وان
 قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج آخر وزوال الملك لا
 يبطل البعثة والملك شرط لوقوع الطلاق لا لخلان البعثة فان وجد
 الشرط فيه انحلت البعثة ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع واختلفا في الطلاق
 في وجود الشرط فالقول لا اذا برعت في عالم يعلم الامتثال القول لها في حق
 طلق نفسها الا في حق غيرها فلو قال ان حقت فانت طالق وفلاونة ما فقال حقت
 طلق في فلاونة وكذا لو قال ان كنت بتحسين عذاب الله فانت طالق وعنده
 حر فقلت اجت طلق ولا يقع ولا يقع في ان حقت ما لم يستمر الدم
 ثلثا فاذا استمر وقع من ابتداء ولو قال ان حقت حبسية يقع اذا طهرت
 ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق شتين
 فولدت ثلثا ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء وشتين تنقض العدة
 ولو علق بشرط من شرط الوقوع وجود الملك عند آخرها فان وجد في وقتها
 آخرها في وقوع وان وجد الاخرها لا يقع ويبطل تنجيز الثلث تعليقه
 فلو علقها بشرط ثم تجزها قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل فوجد
 لا يقع شيء ولو علق الثلث او العلق بالوطئ لا يجب العلق باللبث
 بعد الا بدوج ولا يصير به مرجعا في الرجوع عالم بشرط ثم يوجب ثانيا

في الطلاق
 في الرجوع
 في البعثة
 في النكاح
 في الطلاق
 في الرجوع
 في البعثة
 في النكاح
 في الطلاق
 في الرجوع
 في البعثة
 في النكاح

٢١

خلافه لا يورث ولو قال ان تحتها عليك فهي طالق فكذلكها في عدة
 البائن لا تطلق وان وصل بقوله ان شاء الله او ان يشاء الله
 او ما لم يشاء الله الا ان يشاء الله لا تطلق وكذا الوات قبل قوله ان
 شاء الله وان مات يقع وفي ان طالق ثلث الا واحدة يقع ثلثان وفي
 الاثنتين واحدة وفي الاثلاث ثلث باب طلاق المريض الحالة التي يبر
 بها الرجل فاسرا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها الامم الثلث ما يغيب
 فيها المملوك كمرض يمنعه عن اقامة مصالحه خارج البيت ومبارزة رجلا
 وتقديمه ليقفل في قصاص او جرح فلو ابان امراته وهو بملك الحال ثم مات
 عليها بذلك التيب او غيرها وهي
 في العدة ورثت وكذا
 لو طلبت رجعية

وانما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 وانما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 وانما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

رجعية فطلقها ثلثا وكذا انة قبلت ابنة بشهوة ولو ابانها
 وهو محصور او في صن القتال او في محبوس لقصاص او جرح او قتل
 على القيان عصا خارج البيت مشتركة او محبوس لا تروث وكذا
 المختلعة ومخيرة اختارت نفسها ومن طلقت ثلثا بامرها او
 بغير امرها لكن صح ثم مات ومن ارادت بعد ما ابانها ثم
 طلقها كذا يفرق بين سبب الجب أو العنة أو خيار البلوغ أو العنة
 ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام بعصا الرجعية
 ثم ماتت وهي في العدة ورثها ولو ابانها بامرها في مرضه او نكح
 وكذا انها كانت حصة في صحة ومضت العدة ثم اوصى لها او فتر
 بدين فالحا الاقل من ارشها ثم اوصى او فتر وان علق الطلاق بفعل
 اجنبى او محبوس بالوقت فوجد قان كان التعليق والشرط في مرضه
 ورثت وان كان احدهما في الصحة لا تروث وان علق بفعل نفسه
 في المرض او الشرط فقط ورثت وكذا لو علق بفعلها ولا بد لها
 منه وهما في مرضه وكذا وكذا لو كان الشرط فقط فيه خلا فالمجد
 وان كان لها منه بد لا تروث على كل حال وان قد فرها ولا عن ويرو
 مريض ورثت وكذا لو كان العقد في الصحة واللعان في المرض
 خلا فالمجد وان اتي منها وبانت به فان كانا في المرض ورثت وان
 كان الا بلام في الصحة لا وفي الرجعية تروث في جميع الوجوه ان مات
 وهي في العدة والالا **الرجعية** هي استدامة النكاح القيان

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته
 انما لان الزوج لا يورثها في حال حياته

لا تقطع الرجعة ٤ كحسان لان كنه
 ليس اربع اليه بل ثمان ولا يعقل عنه عان
 الخلاف القليل من الضوابط وقترقا فقلنا
 ان بقول الرجعة وعد حمل التزوج
 فلا لا خلاف لما في الاثر والروايات
 والافعال لا ينفك عن اركانها
 دون المصطولا تنفع

[illegible]

بأذ مالها فتدلهها
بها لا يحل ولا يبرع حيلة
بدون الزوج الثاني للفقير
قارب البلوغ ويجمع
من يتحرك الله ويشبهه من
ساعة فيه والكمال
نص لا يجوز اختيار
كاح ملجأ إذا الكاح
اختيار
لعن الله الخلل والخلل
يجلها آخره الشرح فيجاء
لللورث اختيار
فيه ولا يجملها
اختيار
لوعظ تظليقة أو تظليقة
وخت بزوج آخر فتعذر
ثلاث ويهدم الزوج الثاني
كما يهدم الثالث عند
وعند يهدم لا يهدم ما
شرح
عة وتكون يوم مائة
وطهرين وأقل مدة
قل الظاهر خمس عشرة
مشفقة شهان إن افترقت
سبعة وتكون يوم مائة
يام للامكان ما عدا
تشرية يمنع النفس
هذه الشهادة

الضعيفه وهه من اهل
القبول بان كانا نقتل
ان الشكاح حالب والخلع
سالب واقتروا قوع الطلقة
فلو جعد للشرط واما عدم
لعمومها المال فلا نكح ليستحق
الاهل الضعيفه سبي

Handwritten text in Tamil script, likely a continuation of the previous page, showing dense script with some red ink markings.

10

Handwritten text in the Voynich script, consisting of multiple lines of symbols and characters.

بالحبس ثم بالضرب ان ابى ودفعوا للضرب
 عنها والقول قوله في عالم يكن مصروفها
 بالكدب وفيه انقطاعا ان الكلام
 باق وان هذه الحصة لا تدول
 الا بالكفرية لهذا طلعت
 خوفها بعد العقيدة
 وطوبى لقلب الكافر
 في النيران

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الا ان جبريلا هو يتعلق بالكل
لها يستقلا فلها جبريلا عند
الاعمال بنوع

والاكتفاء بالثلاثة

ابو الحسن والحسين

مائة على وجه تليط بنى المصطفى

ولا يجره سقمه وخلع قبل الدخول وعند تحذير الاستغفار لا يسترها فيها
 أبو يوسف مع الإمام في المباشرة ومع تحذير الخلع ولو خلع صفوته
 من زوجها بالمال لا يسترها ولا يسترها وطلقت في الأصح ^{أو على المهر} ولو
 الكبيرة يتوقف على قبولها ولو خلعها من زوجها بالمال وطلقت
 ولو شرط المال عليها طلقت بلا شيء ^{أو على الصغير} إن قبلت والأفلا تطلق
 المريضة مرض الموت ^{أو على الصغير} تعتبر الثلث ^{أو على الصغير} **الظهار** هو شبهة زوجه
 أو عضو منها يعتبر عن حملها أو جزء شائع منها بعضو من عصبه
 النظر إليه من محاربه ولو ضاعاً لقولها أنت علي كظهر أبي أو
 أسكروا خوه أو نصفك ^{أو عصبها} أو كظهرها أو خذها أو كظهر أبي
 وعمتي وخوها ^{أو عصبها} أو كظهرها أو خذها أو كظهر أبي
 التكفير وليس عليه غير الاستغفار ^{أو عصبها} والكفارة الأربع لا يعود حتى يكفر
 الموجب للكفارة غيبة على طهرها أو ينفق لها أن تنزع نفسها منه وتطالب
 بالكفارة ويجبر القاضي عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار
 ولو قال أنت علي مثل أبي فإن نوى الكفارة صدق أو الظهار فظهار
 أو الطلاق فباين وإن يثبت فليس شيء ولو قال أنت علي حرام كالي
 ونوى ظهاراً أو طلاقاً فكما نوى ولو قال حرام كظهر أبي ونوى طلاقاً
 أو ابلاً فهو ظهار وعندهما مانوى ولا ظهار إلا من الزوجة فلا
 ظهار من أمه ولا مني تكحها بغير سرها وظاهر منها فأجازت النكاح
 ولو قال نسائية أنتن علي كظهر أبي كان مظاهراً منقياً وعليه كحل واحد

على الامانة ايضا
لذلك لانه قال يصح القول ما
نؤمنه ونفعله وهو تشبيه
المسألة مع انها علمت
هذه وانما صح بهذا
فلا يكون خطأ
الا بدلا من تشبيه
بها

[illegible]

والطريق إلى الجوارح

الاول عن جابر بن عبد الله

٢

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه

بأنه قد أتى بالأمير في
البحر فلهذا جاءه في البحر
فلهذا جاءه في البحر
فلهذا جاءه في البحر

احمل له ان يتزوجها
اير

رجل او امرأة

حدود الحد

21
F.
E.

4

مسلم احمد بن محمد بن عبد الله بن
ابن يوسف بن احمد بن محمد بن عبد الله بن
مسلم

عن ظهوره وانطرحه عنها وكذا الوتر عبد بن عن ظهوره او ماله
عنه ما اربعة اشهر من اهلهم مائة وعشرين فقبر في عن اوان لم يبق
وان مرق عنها رقية واحدة وصام شهرين ثم عني عن احد عاه وروى
ظا روقل وان ظاهر العبد لا يحرره الا القصور وان عني عنه سيده او
اهلهم هو فادان مكررات بالاعان ثم رقية باللقني فاعه مقام
حذو الخذف في حق الزوجة مقام حذو الزواني في الزوجة ولو كان زوجته
بالزني وقرنها اهل للشهادة وهي بمنزلة حذو الزواني في الزوجة
وطالبته بمحض عني عليه اللعان فان في حذو الزواني يكون نفسه فحذو
فان لا عني عليها اللعان فان ابنت حذو حذو تلعن او تصدقة فان لم يكن
الزوجة بمن اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محرورا في ذرفه
من اهلها حذو ان لان اهل او هي امه او صغيرة او مجنونة او محررة
في ذرف او كافرة او عني لا يحد قاذفها فلاحذو اللعان وصغته لا يحد
بالزوجة يقول اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رقبته من الزنا
وفي الخامسة لعنة الله عليه لان كانا فيما بينهما من الزني فيقضي اليها
مراة في جميع ذلك ثم تقول اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رقبته
من الزنا تشبه البعد في جميع عني الله ذلك وان كان القذف بنى الولد
عوضي ذكر الزنا وان كان بالزنا ونفي الولد كراهي فاذا تلا عناق الحام
ينها وهو طاعة باينة وينفي نسب الولد ان كان القذف باينة
فان الكذب بعد ذلك حذو حذو لان ابنت زوجها حذو لا يحد

[illegible]

عليه القذف لا قماره بل هو قذف

وڪڙا

وكان قد غفرها فقد اوزنت فحدث ولا لعان بقذف الاخرى ولا
بنى الحمل وعند ما يلاعن ان انت بهما قل منية اشهر ولو قال نيت
وهذا الحمل منه لاغن اتفاقا ولا بنى القامى الحمل ولو نفي الولد عند التهمة
وابتداء الله الولادة صح ولاغن وان بنى بعد ذلك لاغن ولا بنى وعندها
يقع النفي في امرة الضامن وان كان غايبا في العلم كحال ولادتها وان

نبي اوله التوامين واقر بالاحد وان عكس لا عن ويتبين فيها **باب**
العنبر هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الشب^{اللق} دون البكر فلو اقرانه
 لم يصل الى زوجته بوجهه الى اكم سنة قمرية هو الصحيح² ويتبينها رمضان
 وايام حبضها الامدة مرضه او مرضها فان لم يصل فيها فري³ ينهما ان
 طلبه وهو طلقة باينة فلو قال وطئت وانكرت ان قبل التأجيل
 فان كانت شيئا او بكر افظن البها وقلن في شئ فالقول له محيمينه
 وان قلن هي بكر اجل وكذا ان نكل وان بود التأجيل وهي شئ او بكر وقلن
 شئ فالقول له وان قلن بكر خبرت وكذا ان نكل ومتى اختارته بطل خياره
 والخصي كالغير المجبوب يفرق للمحال وحق التفريق في الامة لله وساعده

الامام ولها عند أبي يوسف ولا خيار لها الرجعت به فبنوا وحدا
 او بنوا خلافا للمحمد والاله لو وجبها ذلك ^{او بنوا خلافا للمحمد والاله لو وجبها ذلك} **باب المدة**
 هو تقيس يلزم المدة عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلثة قروا او حيض
 او الحمل عند الكاظم ^{او الحمل عند الكاظم} وكذا من وطئت بشهوة او بنكاح فاسد وقزفت او مات عنها او مات
 ولد غنقت او مات مولدها ولا يحجب حيض طلق فيه وان كان لا

عننا او من فوقنا
مطلقة ام مضوقا

وفي الحاشية ان كان الزوج عتيا
وامرأة وتقاله يكن لها حق الفقة
لوجود المانع من قبلها
بينهما
ان طلبت لعدم الفائدة في التاجيل
فلتوجب بعد وصوله اليها مرة او صلا
عتيا بعده لا يفترق ولو جاءت امرأة
للحبوب بولد بعد التفريق الوستين
ثبتت نسبته والتفريق بحاله بطلاق
العتي حيث يبطل التفريق لانه لما ثبت
النسب لم يبق عتيا ذكره في الفاية و
وقال الغزالي

وأيون عند زوال النكاح أو شمله وسبب
وجوبها النكاح المأكل بالمشاه
وواجب من غير من الغلو والمؤ

التحريض للطلاق أو الفسخ أو الوطئ بشبهة
أو نكاح فاسد الموت والفرقة سواء كانت
قربة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتب أو معتقة
البعض عند الإمام سرح

وان كان الوطئ خائفا
استبان بعض خائفا
فقال وادلات الحلال
ان بعض حكمي وهو
بأنه لا يفسد النكاح
ولا يفسد المهر
ولا يفسد المهر
ولا يفسد المهر
ولا يفسد المهر

لا تحيض بكرا أو صغيرا أو بلغت بالسن ولو تحيض فمكنته اشهر والموت
في نكاح صحيح أربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الامه حيتان في
الموت وعدم الحيض نصف الحرة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا ولو
مات عنها حي وعندها يكون ان مات عنها حي فقدت الاشهر
وان حملت بعد موت الحي فقدتها بالاشهر اجماعا والانسب في الوجهين
من طلق في مرض موت جميعا كالزوجة وان باينا نفقة باعدها
جلوس وعندها يكون كالزوجة من عتقت نفقة حتى تتم كالحرة في نفقة
في عدة باين وموت كالامة وان اعتدت لايسة بالاشهر ثم عاد
دمها على عاداتها بطلت عدتها وتنازلت بالحيض هو الحيض وكذا
تشافف الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر واعتدت البغي
بالحيض ثم آتت نفقة بالاشهر والادوات المعتدة بشبهة وحيث علمها
عدة اخرى وتداخلت امارات محضها وتعم الثانية ان وقت الارض قبل
تمامها وابتداء العدة في الطلاق والموت عقيبها وان لم يعلم بهما والنفقة
الفاسد عقيب التفرقة او العزم على ترك الوطئ ومن قالت انقضت عدتي
بالحيض فالقول لها مع اليقين ان مضي عليها ستون يوما وعندها
ان مضي تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات وان نكح معتدة من باين
ثم طلقها قبل حلول نكحها كامل وعدة مثانته وهذا محدد نصف مهر
انما الارز ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على ميتة طلقها ذبي او حرة
خرجت النكاح خلافا لها **فصل** تحدد معتدة البايين والموت ان كانت

لان النكاح انقطع بالطلاق ولزمها العدة
بثلاثة حيض الا انه يقع اثره في الارث
لا في تقييد العدة بخلاف الرجعي لان النكاح
باق من كل وجه كما في عامة المعتقات
ففي هذا قول مصل كالرجعي سرح
فلم التنازع والتصواب ثلاث حيض
وفي الاصل قال والميسرة لو حاضت
حيضة ثم آتت اعتدت بالشهر
ثلاثة اشهر بعد الحيضة لان المال في
الاصل في البدل غير ممكن فلا بد من الاشهر
ولا مجال للاصواب وقت العدة من العدة
من حيث انه وقت الاعتداد بالاشهر
ولا ييسر وهي ليست بايسة وقتئذ سرح

اي لا تحدد
مداومت في العدة
التاسف

و
بأنه لا يفسد النكاح
ولا يفسد المهر
ولا يفسد المهر
ولا يفسد المهر
ولا يفسد المهر

نقول اني اريد ان نكحك

مكنته سبعة بترك الزينة وليس المهر والمصفر والتطيب والذهب
والكل والحناء الامن عدا معتدة العتق والنكاح الفاسد لا تحط
المعتدة ولا باين بالمهر ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا
ومعتدة الموت تخرج نهارا وبعض الليل ولا تبيت في غير منزلها
والامة تخرج في حاجة المولي وتعتد المعتدة في منزل لبيضان اليها
وقت الفرقة او الموت الا ان تخرج جبر او خافت على مالها او نهدهم
الميزل او لم تقدر على كرايه وبائس يكنون لها معا غير ان كان الطلاق
باينا اذا كان بينهما سيرة الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا والبيت
واحد ضمها حرة والاولى حرة وان جعدا بينهما امرانة نفقة على الحي
فحسن ولو كانت اوتت عنها في سفر وسبقها وبين مهرها اقل من مائة حصة
وان كانت مصافحة من كل جانب فحلت معها ولي او لا ولو داهمها كان ذلك
في مهر لا يخرج منه ما لم نفقه ثم تخرج ان لها مهر فقال ان كان مهرها مائة الحمل
سنة اشهر وكثير من حاز الزوج قبل الاعتداد **باب شهر النكاح**
اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنة ان عمن قال ان نكحت فلانة فهي
طالق فنكحها فولدت لسته اشهر مخونكم الزمة بنسبه ومهرها اذا
اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر ووقت
الانرا ثبتت بنسبه لسته لا وان لم تقر ثبتت ان ولدت لاقل من سنتين
وان لم يثبت او اكثر لا الا في النكح ويكون رجعة بخلاف البايين الا ان
بدعية ثبتت فيها ايضا ونكح على الوطئ بشبهة في العدة وان كانت

اي لا تحدد معتدة نكاح فاسد
لا تأسف

Copyright University

المبابة مراهقة فان انت به لاقل من تسعة اشهر شبت ولا فلا وعندي يوسف
يشت فيمادون سنتين ومن ملت عنهما ان انت به لاقل من سنتين وان كانت
مراهقة فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا ولا شبت وكادة المعبرة
الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندهما ايكفي شهادة امرأة واحدة
ظاهر اعتراف الزوج به شبت بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة
وان ادعت بها بعد موته لاقل من سنتين فصددتها الورثة صح في حق الارث
والنسيب هو المختار ومن نكح فانت يولد لنت اشهر فصاعد شبت منه ان افتر
بالولادة او سكنت وان جحد في شهادة امرأة فان نفاة لا عن وان لاقل من ستة
اشهر لا شبت فان ادعت كاحدها منذ ستة اشهر وادعى الاقل فالقول
لها مع البين وعند الامام بلايين وان علق طلاقها بالولادة فشهدت
بها امرأة لا تطلق خلافا لهما وان اعترف بالجل يطلق بمجرد قولها وعندهما
لا بد من شهادة امرأة ومن نكح امه فطلقها فاشترها فولدت لاقل
من ستة اشهر منذ شرائها الزهر الا فلا ومن قال لامته ان كان في بطنه ولد
فهو في فشهدت امرأة بالولادة فيمادون ولده ومن قال لغيره هو اني وما فيك
امه امراة هو اني ثمانية فانه جهلت فميتها وقالت الورثة انت ام ولد فلا
ميراث لهما **الحضانة** الام حوز حضانة ولدها قبل قبل القرينة
وبعد ماتها ثم انتهارا نعلت ثم ام الاب كذلك وبنات الاخت والى
بنات الاخ ومن اولى من القات ومن نكحت غير من يسلط حقا لا
من نكحت به كام نكحت عنه وجدة نكحت جده ويعود الحق من ذلك كالحج
دوسي فني

تجيب جواب
سبح الله
تسبحه
تسبحه
تسبحه

سقط

سقط به والقول لهما في نفي الزوج ويكون الغلام عند من حتى يستغنى
بان ياكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده وقد تبيع او سبع ثم يجير الاب
على اخذه والجارية عند الام والحدة حتى يحضن وعند من حتى تستغني
كما عند غيرها وبني لفساد الزمان ومن لها الحضانة لا تجبر عليها
فان لم تكن امرأة فالحق للعصبات على ترشيم لكن لا يدفع متبة الى عصبة
غير محرر مكان العم ومولى العتاقة ولا الى فاسق باجبر وان جتمعوا في درجة
فارفعهم ولي ثم استهم ولا حق لامة وان لم يرد في الحضانة قبل العتق والذ
متبة الحق بولدها الملبس ما لم يحضن عليه التالكثير ليس للاب ان يساقط ولده
حتى يبلغ حد الاستغناء ولا للام الا الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن
دار الحرب وليس للغير الام وان كان بين المهرين او القريتين ما يمكن الاب
ان يطلق عليه ورثته في منزله فلا بأس به وكذا النقلة من القرينة
الى المهر خلاف العكس **الخيار للولد بالشفقة** تجب الشفقة والكسوف
والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرا مسلمة كانت او كافرة كبيرة
او صغيرة **النفقة** اذا سلمت اليه نفسا في منزله ولم تسلم لحي لهما او لعدم
طلبه وتقرض الشفقة كل شهر وتسلم اليها والكسوف كل ستة اشهر
وتقدر بكفايتها بالاسرار ولا تقتري بغير ذلك حالهما في المهرين
حال البسار في المهرين حال الاعسار في المختلفين من ذلك وقيل بغير
حاله فقط والقول له في اعساره من الشفقة والبينة لهما وبغير
عليه نفقة خايم واحد لها ولو في اي من نفقة خايمين ولو شرا

او ولي دايم السكر

Copyright University

لأنه نفقة الخادم في البيت ولو فرقت لمارك ثم ليس فيها نفقة
 نفقة البسار والكفن نفقة العسار والنفقة لناشرة خرجت من
 بينة بغير حق وبحسنة بدلين من نفقة لمرثقة ومفصولة وحفيرة لا تراه
 وجارية لا معه ولو جنت معه فلهما نفقة الحفر لا التفر ولا الكفر وإن مرضت
 في منزله فلهما النفقة لا لو مرضت في بيتها وزنت اليه مرضته ولا يفرق
 لغيره عن النفقة وتز من بالاستدانة لتحيل عليه لا تحجب نفقة مدة يفت
 لأن يكون قرضها أو ترأضا على مقدارها ولو ماتت حدها أو طلق بعد
 القضاء أو التراض قبل قبضها سقطت لأن تكون استدانة بامراض
 ولو تجل لها النفقة أو الكسوة لمدة ثم مات أحدها قبل تمامها فلا شيء
 خلاف المحمد وإن تزوج العبد بالاذن فنقته دين عليه يضمن فيه مرق بعد خروجه
 ولا يباع في دين غيرها إلا مرق وعلى الزوج أن يسكنها في بيت خال عن لحد
 وأهلها ولو ولد من غيرها وبكفر أبيت من من دار إذا كان له خلق وله
 منع أهلها ولو ولد لها من غير عن الدخول عليها إلا من النظر إليها أو الكلام
 معها متى شاء أو الصريح أنه لا يمنعها من الخروج إلى الوالدتين ودخولها أهلها
 في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة وبغير نفقة زوجة الغايب وطهله
 وأبويه في مال له من جنس حرقم عند موته أو مضاربهم دين بقرنه والزوجة
 أو يعلم القاضي ذكر ومجلتها أنه لم يعطها النفقة وإنما أكفلا فلم يتر
 بالنزوح ولم يعلم القاضي بما فاقامت بنية لا يفتي بها وكذا الولم بخلاف
 ما أفاضت البنية على الزوجية لغير نفقة لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه

لا يبيع وعند من يبيعها لغير نفقة لا الثبوت الزوجية وهو العمل
 اليوم والمختار وجب النفقة والسكنى لمعتدة الطلاق ولو باينا والنفقة بلا
 معية تخيار الفتى والمزوج والتفرق لعدم الكفاية للمعتدة الموتى
 فة بمعية كالأزوجة وتقبل من المزوج ولو ارتدت طالعة الثلث سقط
 نفقة الأولئك البنية **فصل في نفقة الطفل الفقير على أبيه** لا يتر في نفقة
 أحدا نفقة الأبوين والمزوجة ولا تجب لأمه رضاعه إلا إذا تقيت ويبر
 بغير من نفقة عندها ولو استأجرها وهي زوجة أو معتدة من الرجعي
 لترفع ولدها لا يجوز في معتدة البائن وإتيان وبعد العدة يجوز
 وهي أحوال لم تطلب زيادة على غيرها ولو استأجرها وهي زوجة لا رضاع
 ولده من غيرها فنفقة البنت بائنة والأب ينسأ على الأب خاتمة وبه
 يفتي وقيل على الأب ثلثها وعلى الأم ثلثها وعلى المورثين الباقي
 الصدقة نفقة أصول الفقراء بالتسوية بين الابن والبنت وغير
 فيها القريبية الجزئية لا الإرث فلو كان له بنت وابن ابن فنقتها
 على البنت مع أنه ارث لها ولو كان له بنت بنت وابن فنقتها على بنت
 البنت مع أنه ارث للأخ وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه إن كان فقيرا مغيرا
 أو أشق أو منسأ أو أعمى ولا يحسن الكسب لغيره أو كونه من ذوي
 البيوتات أو طالب علم ويجبر عليها وتقدر بقدر الرث حتى لو كان
 له أخوات متوفات فنفقة عليهن أخواتها يرثن منه ويقدرن
 أهلية الإرث لأحققة فنفقة من له خال وابن عم على خاله ونفقة

قرباؤني أو غلني أو بنيه

وقال حلواني

زوجته الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن على امه ان كان صغيرا او ضارا
ولا تجب نفقة للمفقر على فقير الا للزوجة والولد ولا يجزى اختلاف الدين
الا للزوجة وفراة الولد اعلى واسفل وللابيع عرض ابنه لنفقة
لا يبيع عفاؤه ولا يبيع العرض لدين له على الابن سواها ولا للام ببيع ماله
لنفقته وعند ما لا يجوز للاب ايضا ولا ضمان عليهما لو انفقا من مال الاب
عندها ولو انفق المولى مال الابن عليمها بغير امر فاض ضمني ولا يرجع عليهما
ولو قضى بنفقة غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون النكاح
امرا الاستدانة عليه وعلى المولى نفقة رقيقة فان ابي كسبوا وانفقوا ان لم يكن
لهم كسب افسر على بيعهم في غيرهم من الحيوان يوم ديانة **كتاب الاعتاق**
هو ثبات القوة الشرعية في المملوك اغنا بصره من كسبه بصره
وان لم ينو كانت حرة او محررا وعتيق او معتق او حرة او عتقك او هذا المولى
او هذه المولا في اقرار او اعتراف لم يجعل ذلك لها كماله وكذا الوفاة الحرية
الى ما يقدر على ابدك كرسك حر ونحوه وكفوله لا متفرجك حر وكنيا بانه نوي
كلامك عليك او لا يسل او لارق او خرجت من ملكي او خلعت سبيك او قال لانه
اطلقك ولو قال طلقك لا تعتق وان نرى وكذا ساير الفاظ خرج الطلاق
وكنايته ولو قال انت الله لا يعتق فلا فاهما ولو قال هذا ابني او ابنتي فلا
وكذا آهذ ما في وعندها لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا له او ابنة له او امه له
ولو قال الصغير هذا جدي لا يعتق في المختار وكذا لو قال هذا اخي او اعمه
اخي او اعمه هذا ابني لا يعتق بل سلطان لي عليك وان نرى ولا يابا ابني فاني

الا ان شغل الحر قبل يعتق ولو قال امه انت الا تعتق ومن مكن ذارهم منعت على
ولو كان المملوك صغيرا او مجنونا او مكيما كان عليه فراة الولد في خلاه ما لو كان
اعتق لوجه النعتق وكذا امرها او سكران ولو اصاب المعتق المملوك او شرط على
خبره بعد مريته انما سدا اعتق والمولى يعتق امه وضمانه وولد لا يعتق
والولد يبيع امه في المملوك والرق والحرية والغنيمة والعتاق والعتاق وكذا لو اعتق
من سبدها حر ومن زوجها مملوك سبدها او ولد المولى حر بعتقه
ومن اعتق بعض عبده صح بعتق باقيه ويحكم الحاكم ان لا يبيح له العبد للمولى
في الرق او يخرج من الا يعتق كله ولا يبيع وان اعتق شركه نصيبه ولا يعتق
او يبيعه او يهبه او يهدى او يهبه او يهدى او يهبه او يهدى او يهبه او يهدى
المعتق على العبد والوكلاء وقال لا يبيح الا لغيره مع البياح السعاية في ما ضمنه
مع الا غنار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن والوكلاء في الرق ولو شهد
كل منهما باعنا في شركه سعى لهما في خطه او الاول ابين ما كسبه لهما انا وقال
بسعي المفسر في القول بل ولو احدى مولا لا يفسر بسعي المولى فقط والوكلاء
موقوف في الاحوال حتى يتبين او لو علق احدهما عتقه بفعل غدا والآخر
بعد فيه فموقوف لم يدر عتق بنفقة وسعى في نفسه خطا مطلقا وعندهما
ان كانا مولا من فلا سعاية وان كانا مفسرين في نصف عند بيدي وفي كلمة عند قوله ان لم يدخل فداو حرة ولو ما
عند قال في تخلفين بسعي المولى في ربع فقط عند ابين وفي نصف عند
تجدد لو خلف كل يعتق عبده والملاحة بحالها لا يعتق احد من مكن
مع اخر من اوصبه او صدقه او وصية عتق خطه ولا يضمن لشركه
في المملوك شريكه في حال

ان يعتق او يستعني سوا علم الشريك انه ابنه اوله وقال ايضا الابن كانه هو
 سوا علمه اياي يسي الابن وكذا الحكم والخلاف لو علمت عبد بشره
 ثم اشتراه مع اخر او اشترى نصفه مني بملك كله ولا اشترى الاجنبي
 نصفه ثم الاب باقية مولا ضمن الشريك واستعني وقال ايضا من الشريك فقط
 ولو لم يعلمه بالارث فلا ضمان اجماعا عبد لموسى بن دبره احد بهم لعنه اخر
 ضمن الشريك مدبر والمدين معتقه ثلثه مدبر الما ضمن والاول ثلثه لثمة
 وثلاثة للمعتق وقال ايضا مدبر لشريكه ولو معسر او علة له رخصة للدين
 ثلثا قيمته فبنا ولو قال الشريك هي ام ولدك وانكر تخدeme من مارتوق وما
 وقال لا نكران يستعني في خطه ان شاتم تكون حرة وما لا لم يفتقر
 فلا يضمن مولا ضمن نصيبه منها وعندها هي شقومة فيضمن حصته
 شريكه منها **المسألة** ثلثة اعبد فالاشنين عنده احد كما
 فيج احدهما دخل الاخر باعاد القول فمات من غير بيان عتق ثلثة
 اربع الثابت ونصف الخارج وكذا ان نصف الداخل وقال محمد بن يعقوب
 ولم يخرج الدار ثلثا من كل عبد سبعة كسهم العتق وعتق من الذاب ثلثة
 وسبع في اربعة ومن كل من الاخير من اثنان وسعي كل من ابي ضمنه وعند
 محمد يجعل كل عبد ستة كسهم العتق وعنده ويعتق من الثابت ثلثة
 وسبع في ثلثة من الخارج اربعة ومن الداخل واحد وسعي
 في علمه ولو طلق كذا قبل الدخول سوا بلديا سفل ثلثة اثنان
 من الثابتة وربع من الخارج وعن مظهر الدخول بالاتفاق هو المار

والبيع

البيوع
 لان العتق هو
 المصروف
 والعتق
 هو المصروف
 والعتق
 هو المصروف

والبيع بيان العتق المبرم وكذا الفرض على البيع والموت من غير التدبير والا
 سبيلاد والعتبة والصدقة ستمين والوطي ليس بيان فيه خلافا لها
 وفي الطلاق المبرم هو الموت بيان لان الامنة اول ولد تدينه
 ذكر انا من حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يدرا ولما فالذكر يرق ويعتق نصف
 كل من الام والانثى ولا يشترط الدعوي لصحة الشهادة على الطلاق
 وعق الامنة معينة وفي عتق العبد وغير المعينة بشرط خلافا له ما فلو شربا
 بعث احد عبده او امته لا تقبل الا في وصية وعندها تقبل وان شهدا بطلا
 احدي مناه قبلت اتفاقا **باب العتق بالعتق** ومن قال قد خلعت فيك مملوكي
 لي بوشد حر يعتق بدخل من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الخلق
 او بعد دبعده ولو لم يقبل بوشد لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الخلق وكذا لا يعتق
 لو قال كل مملوك لي حر بعد غدي والمملوك لا يتاول الحمل ولو قال كل مملوك لي
 ذكر حر والامنة حامل فولدت ثلثة اقل من نصف حول من خلعت لا يعتق والحر
 يقبل ذكر عتق سوا الامنة ولو قال كل مملوك لي حر بعد موتي صار من في ملكه
 عند الخلق مدبر الا من ملكه بعده لكن يعتق الجميع من الثلث عند موته
باب العتق على رجل ومن اعنتق على مال او به فقبل عتق والمال دين
 عليه نفي الكفالة به بخلاف بدل الكتابة وان قال ان ادبت الى الفاقانت
 حرا واذا ادبت صار مازالا مكاتبا ويعتق ان ادى في الجاهل او خلى بين المولي
 وبين المالا في التعليق بان وسعى ادى او خلى في التعليق باذ او بغير المولي
 على القبض وان ادى البعض يجبر على القبض ايضا الا انه لا يعتق مالم
 العبد

العتق المبرم عند الامام هذا اذا لم يحصل منه
 العتق اما اذا حصل فعقت الذفر
 بالاتفاق شرح
 في شهادتهما مطلقا وان تقدم الدعوي
 وفي الفتح كوشدا بعد موته ان قال
 في صحته احد كما حتر تقبل وهو
 الاصح اعتبارا للشيوع شرح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ادنى صح

يوتى الكل ما لو حط عنه البعض فاري الباقي ثم ان ادنى الفاكهة قبل
ان لا نساكنه جمع المولى عليه مثلها ويعتق وانكسها بعده لا رجوع وروايت عن عبد
مولى الف فان قبل بعد موته ولحقه الوارث عتق والا فلا ولو حرره على
ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة فان مات قبلها الزمة
قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته وكذا الوارث للمولى العبد من
نفسين فملك قبل القبض بلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة الفيل
ومن قال لا خراعتوا متكررا بالعلو على ان ترضيها ففعل وابست ان ترضيها
فلا شيء عليه ولو ضم عنى قسم الا لعل على قيمتها ومثلها او لزمه حصه
القيمة وسقط ما يخص المهر ولو ترضيها في حصه المهر لم ياتي في الوحيين
وحصه القيمة المولى في الثاني وهذا الاول **المدبر المطلق**
ومن قاله مولاها اذ مات فانت حر وانت حر منى ارب يوم اموت
او مع موته او عند موته او في موته وانت مدبر او قد تبرك او مات الى ما يشاء
وغلب موته فيها او وصيت لك بنفسك او بغير قبلك او بثلث ماله فلا يجوز
اخراجها عن ملكه الا بالعتق ويجوز استحدا ماله وكتابتها وبيعها والا
توظا وتزوج واذا مات سيده عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث
فلحقها وان لم يتبرك بغيره سبع في ثلثه وان تغفر فدين المولى يسى
في كل قيمته ولو تبرأ احد الشركين وضم نصف شركه ثم مات عتق
نصفه بالتدبير سبع في نصفه خلافا لما قاله الفقهاء من قال له ان
مضى هذا او سفرى هذا او من موفى كذا او لي عشر سنين او الى ما يشاء

ان لا نساكنه
قبله ما لا يستحق
المولى روح

في قوله فانت حر وانت حر منى ارب يوم اموت
او مع موته او عند موته او في موته

في قوله فانت حر وانت حر منى ارب يوم اموت
او مع موته او عند موته او في موته

واحد

واحد اعدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق للدين
المدبر لا يشترط ولد الامه من مولاها الا ان يدعيه واذا ثبت
صارت له وللايجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق له وطبها والتخدا
مها واجارتها وتزوجها وكتابتها وعتق بعد موته من جميع ماله
ولا تسع له دينه ونسبت بنسب ولها بعد ذلك بلا دعوة وان تبوءه انتق
ولو لم يولد لها نكلا ثم ملكها فهي ام ولد له وكذا الوارث ولها على من
يملكها ثم ملكها بخلاف ماله ولو لم يولد لها بن ثم ملكها ولو لم يولد
النكاح عرض عليه السلام فان اسلمه فهي له وان ابى سعت في قيمتها وهي
كالمكتوبة ولا ترق بغيرها وان مات عتقت بالعاية ومن ادعى ولد
امه له فيها شركة ثبتت نسبة منه وصارت ام ولد له ومن نصف عتقها
لا قيمة ولها وان ادعيها معا ثبتت من ماله وهي ولدها وعلى كل نصف
عقها ونفقاتها ويرث من كل من ماله ميراث ابن ويرثان منه ميراث اب واحد
وان ادعى لادامه مكانهم فصداقه المكاتبة ثبتت نسبة منه وعليه
قيمة وعقها ولا ينصر ام ولده وان لم يصداقه لا يشترط المتب الا ان دخل
الولد في ملكه وقتا **المدبر** لا يمين تقوية احد طرفي الجسر بالمقنن

مدبر المطلق

وهي ثلث غنوم وهي حلفه على امر ما في او كذا بعد او حكم بالانتم
ولا كفارة فيها الا التوبة ولو فوجى حلفه على امر ما في اخر يظنه كما قال
وهي بخلافه وحكم باجر العفو ومنعقدة وهي حلفه على فعل او ترك في المستقبل
وحكم باجر الكفارة ان حسنت فبعضها ما يجب فيه البس كفعل الفرائض وترك
ان من اليمين المفقدة
هو قول بمعنى فاعل وهو المولى على ان يشترط
او نفيه في الماضي او الحال او المستقبل
اليمين يا ثم فيما يصحبها القول نعم اليمين
المعاصي تدع الديار بلا وقع ومن
كاذبا دخل النار وسية
غنومها كذا في خمس صايمها في النار
كان يقول والله لا صومى ومطمان وترك المعاصي مثل والله
لا اشرب الخمر

الدابة وهو ركبتها ولا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في النزح
 والنزول والنقلة من غير بيت لا بحث والا حث ثم في لا يسكن هذا
 البيت وهذه الدار لا بد من خروجه بجميع افعله ومتاعه حتى لو بقي
 وعرج بحث وعند اليوسف يعتبر نفل الكثر وعند محمد نفل ما تقوم به
 كدابة خذائيبه وهو الاصح والافرق ثم لا بد من نقله الى منزل
 آخر لا يتنقل الى الشكة او المسجد وكذا لا يسكن هذه الحلة
 وفي لا يسكن هذه البصرة او القرية يتنقل بخرجه وترك اهله ومتاعه
 فيها وفي لا يخرج فامر من حمله واخرجه حث ولو حصل واخرج بلا امر ملكها
 او ارضها لا بحث ومثله لا بد حال وفي لا يخرج الى ارضه فخرج البش
 ثم الى حاجة اخرى لا بحث وفي لا يخرج المكية فخرج يريد بها ثم رجع حث
 وفي لا ياتيها لا بحث ما لم يرد عليها والمذهب بالخروج في الاصح وفي لا ياتيها
 فلا ياتيها حتى مات حث في اخر اجزاء حياته وان قتلها لا ياتيها غدا بال
 من شرط طاعة فهو على سلامة لا بد وعدم الموانع فلو لم يات ولا مانع حث
 من مرض او سلطان حث ولو نوى الحقيقة صدق ديانته لا قضاء في المختار وفي
 يخرج لا ياذن بشرط الاذن بكل خروج وفي الا ان اذن يكفي الاذن من غيره
 يخرج الا ياذن له لو اذن لها فيه من شئ ما حث في حث لا يثبت عند
 اليوسف خلافا لمحمد ولو ارادت الخروج فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال ان
 ضربت تعبد الحث بالفعل فوافل يثبت ثم فعلت لا بحث قال الاخر اهل
 فتقدمي فقال ان تغدبت فكذلك لا بحث بالتقدم لاسمه ولو في لا يسكن

لان فعل المأهول ينتقل الى
 الاله فله فضا وكذا يركبها
 فيخرج عليها شرح

ان ياذن الزوج اي لا يخرج
 خروجا الا خروجا ملصقا
 باذنه شرح

الا ان قال ان تغدبت اليوم وفي لا يركب دابة فلا يركب دابة عبده
 ما دون لا بحث الا ان نواه وهو غير مستغرق بالذبح وعند اليوسف
 بحث مطلقا ان نواه وعند محمد بحث مطلقا وان لم ينو **في الاكل**
 والشرب والبس والكلام لا ياكل من هذه الحلة فهو على غيرها
 وبس غير المطبوخ لا يبيدها وخلقها وبس المطبوخ او من هذه الثياب
 فهو على اللحم دون اللبن والزبد وفي لا ياكل من هذه البس فاكل رطبا لا
 بحث وكذا من هذا الرطب او اللبن فاكله ثم اوشى برزازه فاكله
 هذا القبي فكلمه شبانا او شنى او لا ياكل لحم هذا الحمل فاكله كبتا
 وفي لا ياكل سيرا فاكله رطبا لا بحث ولو اكل من ثياب حث وكذا لو اكله
 بعد ما حلق لا ياكل رطبا ولا لا بحث فيها ولو اكله بعد حلقه لا ياكل
 كل رطبا ولا بحث اتفاقا وفي لا يشتري رطبا فاشترى كبلة بسى
 فيها رطب لا بحث كما لو اشترى بسرا حذبتا وفي لا ياكل لحم او بيضا
 فاكل لحم مكان او بيضا لا بحث وكذا في الشراء ولو اكل لحم انت او حنظل
 بحث وكذا لو اكل كبد او كرش او الخنازير لا بحث بها في عمرها كما
 لو اكل البئر وفي لا ياكل شحما يتقيد بشحم البطن فلا بحث بشحم الظهر
 خلافا لما لو اكل الية او لحم لا بحث اتفاقا وفي لا ياكل من هذه
 الحنطة يتقيد بالكلها قضا فلا بحث بالكل خبزها خذ ان لم ياكلها
 لا ياكل من هذه الدقيق بحث بخبز لا بسفه في الصبيح والخبز يقع
 على ما اعتاده اهل مصر كخبز البترا والشعير فلا بحث بخبز القطين

كما سمع خورم سدي

الية قويرق

او خبز الارز بالعرف الا اذا انواه والشوا على اللحم على الباز الحبان او الخبز
 او البيض الا اذا انواه والطحخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرقه الا اذا
 نوى غير ذلك والرس على ما يباع في مصره ويكس في التنايب والفاكهة على
 التفاح والبطيخ والشمش وعندها على العنب والرطب والرمان ايضا ولا
 يقع على العشا والخيار انتفاقا والادام ما يصطغ به كالحل والزيت والبن
 وكذا الملح لا اللحم والبيض والجبن الا بالنية وعند محمد بن ادم ايضا
 والعنب والبطيخ ليسا بآدم في الصبح والغدا الا فيما بين طلوع الفجر والزوال
 والعشا فيما بين الزوال ونصف الليل والسمير فيما بين نصف الليل وطلوع
 الفجر وان اكلت او شربت او لبست او كملت او تزوجت او خرجت وبرزت ميتا
 لا يقدر ولو اطعما او شربا او نحوه صدق ديانة لا قضاء في الاشربة
 من رجلة لا يحنث بشربه منها بالاناما لم يكن خذلا في الرما وان اقل من مائة رجلة
 حنث بالان اتفاقا وكذا في البيرة والحب وفي الان بعينه وامكان التبر شرط حتى
 الى خلافه الا في يوسف فحنث بشربه ما هذا الكوز اليوم ولا ما فيه
 او كان فضة لم يحنث به بالاتفاق وفي لبس عذت السما اولي بطن
 في الهوا اولي بطن هذا الحزبها اولي بطن زيد اعلمنا بموته ان فقدت
 وحنث للمحال وان لم يعلم بموته فلا خلاف في يوسف وفي لا يحنث بغير القنات
 او ستم او هلك او كثر لا يحنث سواء في الصلوة او خارجا هو المختار وفي
 يلحظ في حنث بسمع وهو نائم حنث ان ينطقه وقبل مطلقا ولو كان
 غيره وقصد سماعه لا يحنث ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث وان نواه

لا وان اشربه اليوم
 فعبس حرم مثله
 خذ قاله وكذا وان لم
 يقل الماء ان كان
 فصب فانه يحنث

ووجه لا يحنث ولو قتل الكاذب فاذن وليس على من حنث خلافا لابي
 وفي لا يحنثه شهر افرام ومن حنث خلف ويوم الكحل يطلق الوقت ويخرج منه
 اليه فقط وليدة الكحل على التيل وفي ان كتمته الا ان يقدم يدا حتى
 يقدم او الا ان ياذن نهبا وحتى ياذن فحلمه فيل ذلك حنث والحد سقط
 الحلف وفي لا ياكل طعام فلا ز او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبا او لا يركب
 وثبة او لا يحكم عبده ان عتق وثله ملكه وفعل لا يحنث خلافا لغيره
 في العبد والدار وفي المتجدد ولا يحنث انتفاقا وان لم يعبث لا يحنث بعد
 الزوال ولا يحنث بالمتجدد وفي لا ياكل امراته او صديقته يحنث في المبيتين
 بعد الابانة والمعاداة وفي غيره لا في رواية عن محمد ولا يحنث بالمتجدد
 وفي لا يحنث صاحب هذا الطليسان فباعه فحلمه حنث لا اكله حنثا
 او زمانا او الى من او الزمان والنية فيه على ستة اشهر ومم اما نوه وال
 قال الذمير والابد فيهم على العود لو قال دهرا فقد توفى الامم وعندهما
 فهو كالزمان ولو قال انما او شهر او بلا وسنين فعلى ثلثه وان عقر فعلى
 عشرة كابام كفرة وقال على جمعة في الاجام وستة في الشهر والامر
 في اثنين في الطلوة والعتق قال ان ولدت فانت كذا حنث
 في الميت ولو قال في حرم فولدت ميتا حنثا حنث الحنث خلافا لغيره واول
 عبد امك في حرم فحنثك عبد عتق ولو ملكه عبد من معاشرة اخر لا يعتق واحد
 ثم ولو لا واحد عتق الاخر وقال اخر عبد امك فحنث بعد ملكه عبد
 واحد لا يعتق ولو بعد ملكه عبد من متفرقين عتق الاخر من ملكه من قبل

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with a title at the top.

بحث التوكيد والاعجاز في كتاب ابن القيم في الكبرياء

12

اختصاص الفعل بالخلق فاعليه بان كان باسم سواء كان ملكا او من ماله
 الشراء والاحادية والصباغة والبناء وعلى العين كان يفتن ثوبا كان يفتن
 اختصاص بان كان ملكا سواء كان امرا او لا وكذا دخول على الضرب
 والاكل والشرب والدخول وان نوى غيره صدق فيما عليه وفي ان يفتن وان
 اشترته فهو حر ففقدها بالخيار عتق ولا يلزم عقد بالملك او الموقوف
 ولو بالباطل لا يعتق وان لم يكن امرأته طالق حتى طلقت ايضا الا ترى
 عن ابى يوسف وان نوى غير ما صدق ديانه لا قضاء ومن قال على المشي طين

قوله محمد بن علي عليه السلام
حتى لو قال بعد خلفه ان لا يبيع له
ثوباً فباع ثوب الغير يا صر
فقال لو يبيع به ان لا يبيع ثوبه
لبيد في الكون ضرراً عليه عواص

اد طوقوق

۱۰۰

وفي الجمل على هذا التبريد ان جعل فوفه سري في الجمل ان جعل
فوفه بساطا وحضرت **باب المبيع** في النضر والقفل وغير ذلك
النضر والكسوة والكرام والدخول يتحقق بطلانها بالحق فلا يثبت مرقا
ان ضربه او كسوة او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الفصل والحمد
والمنزل بغيرها فذستها حنقها او عظمها حنق ليضربته حتى يموت
فهو على النضر ليقتضين دينه قريباً فادون الشرف في الشرف بعد
ليقتضيه اليوم فقصاء زعماء ونهجه او مستحقة او باعده شيئا
وقبضه بترولو صاعدا او سوقه او قفله او ابراه منه لا يثبت القبض
دينه درهمادون درهم لا يثبت يقبض بعضه الى يقبض كله متفرقا
وان فوفه بعمل ضروري كالوزن لا يثبت ان كان على الامانة او غير مائة
او مائة مائة لا يثبت بها او باقل منها لا يفعل كذا تركه ادا وفي فعله
يكفي فعله مرة حلقة لبعائه بكل داعي عقيد بحال ولا يثبت ليربته فوهب
ولو يقبل بركا القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يثبت بحال
فهو على ما لا سائله فلا يثبت بثمن الورد واليكمين وقيل يثبت لا
يثتم ورد او بنفسه فوهو على وفه لا يدخل دار فلان يتناول اللك
والاجارة حلقاته لا مال له وله دين على مفسر وعلى لا يثبت
كتاب الحدود الحد عقوبة مقدرة يجب حقا لله تعالى فلا يشي
تعذر ولا قصاص حد الزنى وطلى مكنت في قبل خال عن ملكه وشانه
ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزنى لا بالوطى والجماع الا

في النضر والكسوة والكرام والدخول يتحقق بطلانها بالحق فلا يثبت مرقا
ان ضربه او كسوة او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الفصل والحمد
والمنزل بغيرها فذستها حنقها او عظمها حنق ليضربته حتى يموت
فهو على النضر ليقتضين دينه قريباً فادون الشرف في الشرف بعد
ليقتضيه اليوم فقصاء زعماء ونهجه او مستحقة او باعده شيئا
وقبضه بترولو صاعدا او سوقه او قفله او ابراه منه لا يثبت القبض
دينه درهمادون درهم لا يثبت يقبض بعضه الى يقبض كله متفرقا
وان فوفه بعمل ضروري كالوزن لا يثبت ان كان على الامانة او غير مائة
او مائة مائة لا يثبت بها او باقل منها لا يفعل كذا تركه ادا وفي فعله
يكفي فعله مرة حلقة لبعائه بكل داعي عقيد بحال ولا يثبت ليربته فوهب
ولو يقبل بركا القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يثبت بحال
فهو على ما لا سائله فلا يثبت بثمن الورد واليكمين وقيل يثبت لا
يثتم ورد او بنفسه فوهو على وفه لا يدخل دار فلان يتناول اللك
والاجارة حلقاته لا مال له وله دين على مفسر وعلى لا يثبت

Copyrighted material

فيها ان ظن الحذر والاتحاد كوطي معتدته من ثلث او من طلاء وعلى مال
او امة ولد اعترفا او امة اصله وان علا او امة زوجة او سيدة وكذا وطى
المرتهن المهرهونة في الاصح وشبهة في المحل وكذا في ما دللنا في المحرمه في ذاك
فلا يحذر فيها وان علم بالحرمه كعطى امة ولده وان سفل او مشركه او
معتدته بالكنائس ثنية دون الثلث والبيع المبيعة او الزوجه المهره
قبل تسليمها والنسب في هذه عند الدعوة لا في الاولى وان ارتعاه
ويحد ووطى امة اخيه او عته وان ظن حله او كذا بوطى امرأة وجدها
على فراشه وان اعلى اذا دعاها ففالت اننا زوجتك لا بوطى اجنية
ذنت اليه وفلان هو زوجتك وعليه المهر ولا بوطى بهيمة وذنى في دار
حر او بنى ولا يعطى محرمة تزوجها او من استاجر بها البنز بها ومن وطى
اجنية فيما دون العرق بعقره وكذا الوطى في الدبر او عمل عمل قوم لوط
وعندها اتحاد وان زنى ذمتي بحرية في دارنا حذا الزمتي فقط وعندي
يوسف في دارنا في عكس حذت الذمية لا الخبز وعند يوسف في دارنا وعند
محمدا لا يحدان وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حذو في عكس لا حد علم الا
في رواية عن يوسف والحديث في انكسرة ولا ان اقترأ حدها بالزنى وادعى
الاخر بالنكاح ومن زنى بامة فقط لا به لزمه الحد والقيمة وعند يوسف
القيمة فقط والخليفة يؤخذ بالمال بالعصا لا بالحد **الشهاد**
على الزنى والرجوع عنها لا يغفل الشهاده بحمد متفاد من غير عدل عن
الامام الا في القذف في السرية يضمن المال ويقيم الاقربيه الا في الشر

ونقاد غير الشر بشهر في الاصح والشر بنزول الزنى وعند محمد بن شهر
ابن ابي وان شهدوا بنزله بغاية قبلت بخلاف وسرفته من غائب وان قرا
بمجره حذو ان شهدوا كذلك لا يحدوا وكذا لو اختلفوا الشهود في بدا
الزنى او شهدوا اربعة في بيلد في وقت اربعة به في ذلك الوقت بيلد
اخر وكذا لو شهدوا اربعة على امرأة وهي بكر او هم فسقة او مشهور على
شهود وان شهد به زنا الاصول بعد ذلك وحذا المشهود عليه واختلف
شهوده في زوايا البيت وحذا الشهود لو كانوا عيانا او محذرين في قدن
او اقل من اربعة او احد منهم عبدا او محذورا وكذا لو وجد احد منهم عبدا او محذورا
بعد حذا المشهود عليه وبينه في بيت المال ان رجلا وار شجره ضربه وموته
منه بعد وفاء في بيت المال ايضا وكذا الخلاء في لوجع المشهود ولو جعلوا
بعد الرجوع حذو وعزموا الذية وكل واحد رجوع حذو وعزم رجعا ولو رجع احد
خمسة فلا شئ عليه فان رجع اخر حذا وعزم ما رجعا ولو رجع واحد قبل
القبول حذا واظهر ولو بعده قبل الحذو كذلك وعند محمد الرابع فقط ولو شهدوا
فركو فرجهم ظهر وكفا او عبيدا فالذية على الزنين ان رجعا عن التزكية
والا فليبيت المال والا على بيت المال مطلقا ولو فتل احد المأمور برجعه
فظهر وكذا في الذية في مال القاتل ولو اقر الشهود بتقدير النظر لا تشرها منهم
ولو اقر الاصحاف يشهد بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او ولادة زوجته
منه **باب حذو الشرب** من شرب خمر او كوفطرة فاخذ ورجعها بموجود
او جوا وبه سكران من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اقر مرة وعند لي

في طوع المرأة وعندها اتحاد
الرجل ولا يحد احد لو اختلف

يأمر يقال جرحه في قطعه

دية الموت

مرتين وعلم يشربه طوعا حذافا صم فمابين سوطا للحر والبرعين للعبد
 معتق اعلى يدنه كما في الزنى وان اقر او شهد عليه بعد زوال برحمته لا يحد خلافا
 لمحمد ولا يحد من وجده من راحة الحز او ثقبها او اقر شرمه او اقر شكره
 والسكر الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وعند
 هذا ان يهدى ويخلط كلامه به يهدى ولو ارتد الشكر ان لا تبين امره **باب**
رجع القذف هو كذا الشر سكتة وشوفا في قذف محصنا او محصنة
 بهرج الزنى حد بطلب المصدق عليه منفردا او بترعه عنه غير الغزو والخس
 واحصانه كونه مكلفا احراما مسلما عفيفا عن الزنى ولو نفاه عن ابية قال
 لست لابيك اولست يا ابن فلان ان في غضبه حد الاقلا ولا يحد لو نفاه عن
 جده او نسبه اليه او عمه او خاله او ربه او قال يا ابن ماه السماء او قال العرق
 يا بنطي اولست بعزتي رجم بصدق الميت المحصن ان طالب به الراد او
 الولد او ولده ولو محرما عن الارث وكذا ولد البنت خلافا لمحمد ولا يبالغ
 ولدا به ولا عبد يستبد به بقذف انه ويبطل هوى المفذوق لا بالرجوع عن
 الاقرار ولا بغير العقول الاعيان عنه ولو قال ان ثبات في الجبل رعتي
 القصور حد خلافا لمحمد وان قال يا زاني وعكس حد الاد لو قال الامانة
 وعكس حدت والامان ولو قال اني بطل الحد ايضا وان اقر بولدته
 بلا عن وان عكس حد والولد له في الوجهين ولا شيء ان قال ليس باني ولا
 بانيك لاحد بقذف امرأة لها ولد لا يعلل اليه لا عت بولدته خلافا لاعتق
 بغيره ولا بقذف رجل وطى حراما لعين كطى في غير ملكه من كل وجه او من

وجه كامة مشتركة او مملوكة حرمت ابدا كامة التي هو اخته رضاعا ولا بقذف
 مسلم في كفره او مكاتبه فان مات عن وفاء ويحد بقذف من وطى حراما لغيره كطى
 امته المحبوسة او امراته وهي حايض وكذا مكاتبه وطى خلافا لابي يوسف
 ويحد من قذف مسلمانا كان قد نكح محرمه في كفره خلافا لهما ويحد مستان قذف
 مسلمانا في دارنا ويكفي حد جبايات اتحد جسد الا ان اختلف **فصل في التعزير**
 بقذف مملوك او كافرا بالزنى او قذف مسلمانا باساقا كافر يا حنيث
 يا قريظا فاجرامنا فوق الوطى يا من يلعن بالحيات يا اكل الربوا يا سفار الخبي
 يا بوق يا مخنث يا خاين يا ابن الفجأة يا زنديقا يا قريظا **اد من امراته مع الغير فيدهما**
 يا ماوي الزواني او اللصوص يا حرام زاده لا بيا حراما زكيا في زنا يسير **ذكر من المعز**
 يا بقربا حية يا عجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بغايا مواجرا وولد الحرام
 باعقار يا ناكسا يا منكوس يا مسخرة يا ضحكة بالكشيان يا ابل يا موسي
 ولحقنوا تعزيرين اذا كان المفقول له فقيرا او غلبوا او الزوجه ان يقر **فصل في**
 زوجته لترك النزينة وترك الاجابة اذا دعاهها الى فراشه وترك
 القبله وترك الفسل من الجذابة والمخرج من بيته واوّل التعزير ثلثة
 اسواط واكثر شدة وثلاثون عند ابو يوسف خمسة وسبعون ويحجب
 جسده بعد التعزير واستد التعزير بشم حد الزنى ثم التبرع ثم القذف
 ومن حد او غر رفات فلهه هله بخلاف تعزير الزوجه **كتاب النسيئة**
 هي اخذ كل من خفية قدر عشرة داهم مضروبة من حرز لا مملو له فيه ولا
 شهرة وتثبت بها يشبهه الشريفان حرق مملوك حرزا وعبد ذاك

اد من امراته مع الغير فيدهما
 ذكر من المعز

القدر محرز بجان او حافظ واقتر بر امتق او شهدا عليه وسألهما الامام
 عن السرقة ما هو وكيف هو واين هو وكيف هو ومن سرق بيتنا ما قطع وان كان
 جميعا فاصاب كل منهم قدر نصيب فطعموا وان نولى الاخذ بعضهم ونقطع سرقة
 المتاج والابنوس والصدرة والغصون الخضر والياقوت والزبرجد والالاء
 واللباب المتخذين من الخشب لاسرقة شتى نافة يوجد مباحا في دار الخشب
 وحشيرة وقصب وسمك وطير وزرنيخ ومفتر ونورة ولا بما يسرع فساد
 كلبن ولحم وفاكهة رطبة وبطيخ وكذا ثمر على شجر وزرع لم يحد ولا ما
 يتأول فيه الانكاح كاشربة مطربة والآلات الهوكق وطبل وبريطون
 وطبور وصليب ذهب او فضة وشطرنج او نرد ولا سرقة باب مسجد فكتب
 علم ومصحف وصفي حزن ولو علمها حلية خلافا لابي يوسف وعبد كبير ودفر
 بخلاف القصر ودفر الحساب ولا سرقة كلب فهد ولا بخيانة ولا سرقة
 وكذا سرقة خلافا لابي يوسف ولا سرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه
 او اربابا لالكل او موحدا وان كان دينه نقدا فسرقت عرقا قطع خلافا
 لابي يوسف وان كان ربا نير فسرقت درهم او بالعمى لا يقطع وقيل يقطع ولا
 بما قطع فيه ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثاشيا كفضل شبح وسرق
 في الحرز هو قسمان بمكانه كسب ولو بلا باب او باب به مفتوح وكصدوق
 وبما فظ لم هو عند مال ولو نالهما وفي الحرز بالمال لا يغير الحافظ ولا
 قطع سرقة ما من بينهما قرابة ولا ولا سرقة من بيت ذي رحم
 محرم ولو مال غيره ونقطع سرقة ما له من بيت غيره وكذا سرقة من

سرقة ما له من بيت غيره
 وكذا سرقة من بيت غيره
 ٧٢

محرم رضا خلافا لابي يوسف في الاثم ولا قطع سرقة مال زوجة الزوج
 ولو سرقت من خاض وكذا لو سرق من بيت له او زوجة مستدا او زوجة مستدة
 او كاهنة او ختنة او صهره خلافا لابي يوسف ما من سرقة من بيت له او زوجة
 له عند او من بيت له في دخوله او مضيقه وقطع سرقة من بيت له
 ليدل او من المسجد صناعا ورثه عنده او دخل به في صناديقه او غيره او كاهنة
 او ختنة او صهره سرقت من بيت له ورثه يحفظه او ناله عليه او سرق الموصي
 من بيت المتماجر خلافا لابي يوسف ولو سرق شيئا ولم يخرج به من الدار لا يقطع
 بخلاف السرقة من حجرة من حجرة الدار او سرقة بعض اهل حجر دار من
 حجر اخرى في بيت او اخذ شيئا من حزن فانقاه في الطريق ثم خرج واخذه
 او حمل على حمار فساقه فاخرج من الحزن ولو دخل بيتا فاخذ ثوبا من
 حماره لا يقطع وان كان له ثوبا اخر في البيت ففقد اوله وقال ابي يوسف
 يقطع الدار والاولى ويقطعان في الثانية وكذا لا يقطع لو سرق شيئا
 ولا دخل به فيه واخذ شيئا او طرقت حماره من كمين غير خلافا لابي يوسف
 واخذ من داخل الكمين قطع اتفاقا ولو سرق من قطار جملا او جملا لا
 يقطع وان شق الحمار واخذ منه شيئا قطع والفسطاط كالبيت
 في كنفية القطع واشباهه يقطع بين السارق من بيت له
 وغيره من بيت له ان عاد فان سرق ثالثا لاني قطع يرضى حتى
 يرضى او صاحب البيت او من سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 انما يرضى على سرقته او سرقته او سرقته او سرقته او سرقته
 من صول لا يطلب السارق او المالك لو سرق من السارق بعد القطع

سرقة ما له من بيت غيره
 وكذا سرقة من بيت غيره
 ٧٢

بخل واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل فقط ولو
بعضاً او جرح قتل حدا فلا يعتبر عضو الوطى وان قتل واخذ ما لا قطع و قتل
وصلبه قتل او صلبه وخاله محمد في القطع ويصلب جثته ويبع بطنه
ببيع حتى يموت وتترك ثلاثة ايام فقط ويترك ما اخذ الى ما كان باقياً
ولا يفيان ولو باشر الفعل بعضهم حدوا اكثرهم وان اخذ ما لا وصره قطع
من خلا فوالجرح هدر وان جرح فقط او قتل فتاب قبل ان يؤخذ فلا حد
والحق للوطى وان شاء عفى وان شاء اخذ فهو جيب الجناية وكذا لو كان
فيهم حتى ومجنون او ذورهم محرر من المقتول عليه او قطع بعض
الفائدة على بعض او قطع الطريق ليملا او نهارا عظم او بين مصرين
ومن حنق في المصر غير مرق قتل به والافك القتل بالمشغل **كتاب**
النسب الجهاد ببدء من فرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن
الكل وان تركه الكل اثموا ولا يجس على صبي وامرأة وعبد واعشى مفيد
واقطع فان هجم العدة فرض عين فخرج المرأة والعبد بلا اذن
الزوج والمولى وكس الجعد ان كان في بي والافلا واذا حاصرنا ندعوهم
الى الاسلام فان اسلموا والافلا في الجزية ان كانوا من اهلها ويدين
لهم قدرها ومتى تجب ان قبلوا فلم يمالنا وعليهم ما علينا وحرر قتال
من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى ونذب دعوة من بلغته فان ابوا
نستعين بالله ونقاتلهم ينصب المجانين والخرق والتغري و قطع
الاشجار و افساد الزروع ونهيبهم وان نخرسوا باساري **موجوه غرق**

مغلول
مسكين اسير بنده الملك

بخل واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل فقط ولو
بعضاً او جرح قتل حدا فلا يعتبر عضو الوطى وان قتل واخذ ما لا قطع و قتل
وصلبه قتل او صلبه وخاله محمد في القطع ويصلب جثته ويبع بطنه
ببيع حتى يموت وتترك ثلاثة ايام فقط ويترك ما اخذ الى ما كان باقياً
ولا يفيان ولو باشر الفعل بعضهم حدوا اكثرهم وان اخذ ما لا وصره قطع
من خلا فوالجرح هدر وان جرح فقط او قتل فتاب قبل ان يؤخذ فلا حد
والحق للوطى وان شاء عفى وان شاء اخذ فهو جيب الجناية وكذا لو كان
فيهم حتى ومجنون او ذورهم محرر من المقتول عليه او قطع بعض
الفائدة على بعض او قطع الطريق ليملا او نهارا عظم او بين مصرين
ومن حنق في المصر غير مرق قتل به والافك القتل بالمشغل **كتاب**
النسب الجهاد ببدء من فرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن
الكل وان تركه الكل اثموا ولا يجس على صبي وامرأة وعبد واعشى مفيد
واقطع فان هجم العدة فرض عين فخرج المرأة والعبد بلا اذن
الزوج والمولى وكس الجعد ان كان في بي والافلا واذا حاصرنا ندعوهم
الى الاسلام فان اسلموا والافلا في الجزية ان كانوا من اهلها ويدين
لهم قدرها ومتى تجب ان قبلوا فلم يمالنا وعليهم ما علينا وحرر قتال
من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى ونذب دعوة من بلغته فان ابوا
نستعين بالله ونقاتلهم ينصب المجانين والخرق والتغري و قطع
الاشجار و افساد الزروع ونهيبهم وان نخرسوا باساري **موجوه غرق**

فسره لجل في ظاهره وان كان مريضاً او مهنراً لا يقاتل عليه ولا
يسر له لملكه او كان يابتي وامرأة او ذمي بل يرضى لهم بحسب ما يري ان
تلقوا او داوت المرأة الجرحي او ذل الذمي على عورته او على الطير او
الناسي والمساكين وابن التبيل ويقدم من هره في القرى الفقراء والحق
لا غنيانهم وذكره تعالى للتبكر وسره من يعم سقط من ثمة كما
نقوه وان كان دار الحرب من الامنة فيكون له بلا ان الامام لا يفسد
الدين ولا يوجب له منعه من الامان من قبل اهل القبي
وقبل ان تضع الحرب اوزارها فيقول له لا يجوز له ان يبيع او يفتل
شئاً فله ربه او يقول له لا يجوز له ان يبيع او يفتل
بكل ما اخذ ولا بعد الا حراز الامن في دار الحرب وهو
مركبة وما عليه وشيابه وسلاحه وامعه لامع غلامه على دابة ارضي
والتمثيل لقطع حق الفيل للملك خلافاً لما قد فلقوا من اصحاب
بارية فله لا يخلد من اصحابه الوطني ولا البيع في الارض خلافاً
لما في بعض النسخ من ان يبيع الارض والروحه واخذوا اموالهم ملكها
وملكها ما وجدنا من ذلك في علمهم وان غلبوا على اموالنا وارضوا
بداهم ملكها لو لم يبق اليهم ربيع فاذا ظهر لهم ربيع وجد
ملكه اخذ في القسمة متجاناً وبعد لها ان كان مثلياً لا ياخذ
في قسمة اخذ بالقيمة وان اشتراه خسران تاجر وارضى وهو
قيمة ياخذ بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه بغيره فبقيمة

في دار الحرب من الامنة فيكون له بلا ان الامام لا يفسد الدين ولا يوجب له منعه من الامان من قبل اهل القبي
وقبل ان تضع الحرب اوزارها فيقول له لا يجوز له ان يبيع او يفتل شئاً فله ربه او يقول له لا يجوز له ان يبيع او يفتل بكل ما اخذ ولا بعد الا حراز الامن في دار الحرب وهو مركبة وما عليه وشيابه وسلاحه وامعه لامع غلامه على دابة ارضي والتمثيل لقطع حق الفيل للملك خلافاً لما قد فلقوا من اصحاب بارية فله لا يخلد من اصحابه الوطني ولا البيع في الارض خلافاً لما في بعض النسخ من ان يبيع الارض والروحه واخذوا اموالهم ملكها وملكها ما وجدنا من ذلك في علمهم وان غلبوا على اموالنا وارضوا بداهم ملكها لو لم يبق اليهم ربيع فاذا ظهر لهم ربيع وجد ملكه اخذ في القسمة متجاناً وبعد لها ان كان مثلياً لا ياخذ في قسمة اخذ بالقيمة وان اشتراه خسران تاجر وارضى وهو قيمة ياخذ بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه بغيره فبقيمة

العرض وان وهب له فبقيمة ومثله المثل في اشترايه بثلث وعرض وان
اشتراه بثلث او وهب له لا ياخذ وان كان عبداً فقيمت عليه في يد
التاجر واخذ اشترى ياخذ بكل الثمن ان شاء وان اسره من يد
التاجر فاشتراه اخيراً اخذ المشتري الاول منه بثلث ثم المالك منه
بالثمنين وليس له اخذ من المشتري الثاني ولا يملك حراً ومذنباً
وام ولداناً ومكانين او غنك عليهم من كل ذلك ولا يملك عبد ابني
اليهم في اخذ ما كره بعد القسمة متجاناً ايضاً لكن يفتل عنه من
المال وعند ما يملكها سور وان ابني بغيره ومثله فاشترى من رجل
ذلك كله واخرجه اخذ المالك مولى العبد بالثمن والعبد متجاناً وعند ما
بالثمن ايضاً وان اشترى من عبداً مسلماً واخذ دارهم
عق خلافاً لرها وان اسلم عليهم ثمة فجاءنا وظهرنا عليهم او خرج
او عسكرنا فهو حراً **باب المقتات** اذا دخل تاجرنا اليهم بايمان لا يخل
ان يقرض بشئ من مالهم او يهرم فان اخذ شيئاً واخرج ملكه فخطو
تاجرنا وان غدر به ملكهم فاخذ ماله اوجب او فعل ذلك غير معلن
انه العرض كالا سير وان ادانه ثمة حرق او اذ ان حرقها او غصب
اخذها الاخر خرجنا البين لا يقض بشئ، وكذا لو فعل ذلك حريقان
وخرجنا من بين وان خرجنا مسلمين قضى بالدين لا بالغصب ولا اسلم
الذي بعد ما غصبه المسلم ثم خرجنا من دارهم وان قتل احد المسلمين
سائمين الاخر ثمة فعليه الدية في ماله والسكناء ايضاً في الخطاء وان

لا يبيح الله بيعته
ولا بيعته
ولا بيعته

كما في البيعة فلا شيء إلا الكفارة في الخطاء وعندئها كالمستأمنين لا
شيء في قتل المسلم ثم سلم المسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطاء
اتفاقا **فصل** ولا يمكن مستأمن أن يقيم في دارنا ستة ويقال إن
أفت سنة نضع عليك الجزية فإن أقام سنة صار مقبلا ولا يمكن من القبول
إلا إذا وكل الوكيل له أن أفت شهر أو نحو ذلك فأقام واشترى أرضا وضع
عليه خراجا وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج أو نكحت المسلمة فمنا
لأولئك هو ذممة فإن رجع إلى داره حل ذمته وإن كان له ودبقة عندكم
أو ذمته أو دين عليه فافسروا ظهر عليه ثم يسقط دينه وصارت ودبقة
فيها وإن قتل ولم يظهر عليه ثم أومات فمات الوارثه فإن جاء خري بمات
زوجته هناك وولد وما عندكم أو ذمته وحزب فاسلم هناك ثم ظهر عليه
فالحل في أن اسلم ثم جاء ناسم ظهر عليه ثم فطغله حتر مسلم وودبقة
عندكم أو ذمته له وغير ذلك في غير ذلك فاسلم ثم فطغله حتر مسلم
عند الخطاء فلا شيء عليه إلا الكفارة في الخطاء وإذا قتل مسلم لا يؤتى
له خطاء أو مستأمن اسلم هناك فلا إمام أخذ الذمة من عاقلة القاتل ولا
المعد إن يغض أو يأخذ الذمة وليس العفو مجانا **فصل**
أرض العرب عشرية وهي ما بين العذيب إلى أقصى الحج يا يمين بمرق إلى
حد الشام وكذا البصرة وكل ما اسلم الهدا وفتح عنوة وتسلم القام
وأرض السواد خراجية وهي ما بين العذيب إلى عقبة حلوان ومن الغالبية
أو العكس إلى عبادة وكذا كل ما فتح عنوة وأقر أهل عليه وصحوا

هذا هو
الحد الذي
بين العرب
والعراق

هذا هو
الحد الذي
بين العرب
والعراق

ملكه وأرض السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعهم بها ونقصهم فيها وإن
أحب موت يغير قريه عند أبي يوسف وماءه عند محمد والخراج نوعان
خراج مفاصلة فينقل بالخراج كالعشر وخراج وظيفة ولا يزال على
ما وضع عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب صالح للزراعة صاع
من تروا وشعير ودرهم من الجريب الطيبة خمسة دراهم والجريب الكرم والنخل
المتصل عشرة دراهم وكما أسوا كركن عضران وبستان ما يطبق ونصف
الخارج غايه الطاقة وإن لم تطبق وظن ينقص ولا يزال إذا طافت
عند أبي يوسف خلافا لمحمد ولا خراج إن انقطع عن أرض الماء أو غلب عليها
أو أصاب الترع آفة ويحب أن عطلها ما لكيها ولا يتغير إن اسلم أو اشتراها
سلم ولا عشر في خارج أرض الخراج ولا ينكر خراج الوظيفة بتكرار الخراج
بخلاف العشر وخراج المفاصلة **فصل** الجزية إذا وضعت براض
وصح لا يتغير وإن فتحت بلدة عنوة وأقر أهلها عليها بنواضع على الظاهر
الفتي في السنة ثمانية وأربعون درهما وعلى المتوسط نصفها وعلى
الفقير القادر على الكسب ربعها وتوضع على كنانة ومجوسية وروشي عجمية
لأعنة ولا مرتد فلا يقبل من أهل الإسلام أو السب ونسب قاتلها
وطغلهما ولا جزية على صبي وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير ومن واعى
منهم وفقيه لا يكتب لأهل الجبال وتجب في أول الحول ويؤخذ فقط
كل شهر فيه وسقط بالإسلام والمجوسية إذا دخل بالترك خلافا لمحمد لا
خراج الأرض ولا يجوز أحداث بيعة أو كنيسة أو صومعة في دارنا ونعاده

هذا هو
الحد الذي
بين العرب
والعراق

المهتدة من غير نقل ويجوز الدخول في ربة ومركبه وسرجه ولا يركب خيلا
 ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسج ويركب سرجا كالخاف والاحقان
 لا يترك ان يركب الا للضرورة وحينئذ ينزل في المجمع ولا يلبس خض
 اهل العلم والزهد والشرف ويتميز بشاه في الطريق والحنام ويجعل
 على اذنه علامة كيلا يستغفل ولا يبداء بسلام ويضيق عليه الطريق
 ويؤذي الجنية قائما ولا اخذ فاعدا ويؤخذ بتلبس وبهتريه قال اذا
 الجنية يادى اوباعد والد لا ينقض عهده بالاباء عن الجنية او بناته
 بمسلة وقتله مسلما وسته النبي عليه السلام بل بالحق بدل الجنية
 الغلبة على موضع الحاربتا ويصير كالميتة لكن لو اسير سترق والمرقة
 يقتل ويؤخذ من بني تغلب رجالهم ونسبهم ضعف الزكوة لامن
 صبيانهم ويؤخذ من مواليهم الجنية والخارج كموالي قريش ويصرف الخلاء
 والجنية وما اخذ من بني تغلب ومن ارض اهلها اخرا او اهداه اهل
 الحرب او اخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين كسدا الشفور وبناء
 الغناطير والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة والفقهاء
 والمقاتلة ووزارهم ومزومات في نصف السنة حرم من العطاء **باب المقاتلة**
 ومن ارتد العياذ بالله يضر علب الاسلام ويكشف مشربنه ان كانت فان
 استعمل جيش ثلثة ايام فانه ثاب الاقتل وتوبته بالتبني عن كل دين
 سوى الاسلام او عتقا انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك ذلته انما فيه
 وينزل ملكه عن الموقوف فان اسلم عاده وان مات او قتل او حق بدل الحرب

فاقوله
 في دينه ولا
 في ربه ولا

وحكمه عنق مدبره وامتهات اولاده وحقت ديونه وكسب اسلامه لو اراد
 السلم وكسب ربه فقي ويقضي دين اسلامه من كسب اسلامه ودين ربه
 من كسبه او توفيقه وشراه واجارته وهبت ورهنة وعقده وتديبر
 وكتابه ووصيته فان اسلم صحت وان مات او قتل او حكم بالحق بطلت
 وقال ابن زول ملكه عن ماله وتقضي ديونه مطلقا من كسبه وكلاه
 لو اراد السلم او تمجد اعتبر كونه وارثا عند الحق وابويوسف عند الحكم
 ونقح تصرفاته ولا يتوقف غير المفاوضة لكن كتقريف القبيح عند الحق
 وكتقريف المريض عند محمد ونقح اتفاقا استبداده وطلاقة ويبطل
 نكاحه وديعة ونشوق مفاوضته ونشره امران المسلم ان مات
 او قتل وهو في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بالحق اعادة جده
 باقيا في بدو ورثة ولا ينقض عنق مدبره وامه ولده وان عاد قبله
 فحاله له يرتد والمرأة لا تنقل بل بخمس حتى تنوب وتضرب كل ايام
 والمنة يجبرها مولاهما وينفذ جميع تقريفها في مالها وجميع كسبها
 لو اراد السلم اذا ماتت قبل ان تزوجا ان ارتدت مريضة لا ان ارتدت
 صهيبة وفان لها يعز ففقط ونحو احكامها لرجل فان ولدت امة
 فادعاه ثبت نسبه واموتها والد جبرته مطلقا ان كانت مسلمة
 وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولدت لاكم من نصف حول منذ ارتد
 وان لم يولد فظهر عليه فهو فان لم يولد فظهر عليه فظهر عليه
 فهي لو ارادته قبل القسمة وان لم يولد فظهر عليه فظهر عليه

فياء المرتد مسلما فبذل الكتاب والولاء له ومن قتل مرتدا خطأ
فقتل على رذته او الحق فدية في كسب اسلامه وقال في كسب لمنا ومن
قطعت يده عن اذنته والعباد بانه ومات منه او الحق ثم جاء مسلما
ومات منه فتصف دية لوارثه في مال القاطع وان اسلم سدا
لحق فمات في ايام الردية وعند محمد نصف ما كان يملك من امواله فاخذ
بماله وقتل فبذل الكتاب لغيره والباقي لوارثه زوجه ان ارتد
فلحقا فولدت المارة ثم ولد الولد فظهر عليهم فالولد ان قتل في الحرب
على الاسلام لا ولده واسلام الصبي الماقل صحيح وكذا ارتداده
خلاف الابوين ويجوز على الاسلام ولا يقتل ان ابى **باب النكاح**
اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم الى الفقه
وكشف شيعتهم وبيداهم القتل والوقح واجتمع بين قبيد الامام بيلا
فان كان لهم فقه اخبر على امرهم واتبع مواليهم الا في الامور التي
لا ترضيهم ولا يقسم ما لهم بل يجلسون فيرد عليهم وجاز العمل
سدا لهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل فقتل باغ مثل فظهر عليهم
لا يجزئ شي وان غلبوا على ميم فقتل بعض اهل اخر من عمدا فقتل
اذا ظهر على المصرون قتل عاد مورثه الباغي برثه ولو بالملك لا يرث
الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابى يكون لا يرثه مطلقا
وكروبع التلاح ممن علم انه من اهل الفتنة وان لم يعلم فلا **كتاب**
النكاح النكاح مندوب وان خيف هلاكه فواجب كذا النكاح

وهو حر الا ان ثبت رقية محجة ونفقة في بيت المال وكذا جانيه
وارثه وان انفق عليه الملتقط فهو تبرع الا ان ياذن الحاكم
بشرط الرجوع او بصدقة اللقيط اذا بلغ ولا يؤخذ من الملتقط
وان ادعاه واحد شتمه منه ولو عبد افترق حرا وعتقا ويحكم
ان لم يكن في مقرر هو وعتق ان كان فيه وان ادعاه اشك معاش
منها وان وصف احد من اعلامه فيه او سبق فهو اولى
والحر والمسلم اولى من العبد والذمي وان شدد عليه مال او
دابة فهو عليه باقر وله ينفق منه عليه بقراض وقيل بدونه
ايضا وله شراء ما لا بد له من طعام وكسوة وقبض هبة وتبليغ
حرفه لا تزوجه ونصفه في ماله لغيره ما ذكر ولا اجارته في الاصح
وقيل له اجارته **كتاب النكاح** هي امانة ان اشهد
انه اخذها البرقة على صاحبها والا ضمن والقول للمالك ان
انكر اخذه للموت وعند ابى في الملتقط ويكفي في الاشهاد قوله
من عققني نكاحا فظهره فركه على ويعرفها في مكان اخذها
وفي المباح مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعد الفرج
وقيل ان كانت عشرة دراهم او اكثر فحولا وان كانت اقل فباتما
وملا يبغي يوفى الى ان يحاق فساد ثم ينصدق بها ان شاء
فان جاء رثتها بعد اجاز ان شاء واجره او ضمن الملتقط او
الفقير لو حالته واثرها ضمن لا يرجع على الاخر ولا اخذها

منه ان باقية ونقطة الحد والحرم سواء ويجوز التقاط البرية وهو
 متبرع في انفاقه عليها بلا اذن حاكم وان باذنه بشرط الرجوع فدين
 على جبراله ان يحبس اعنه حتى يلخذه فان امتنع بيعت في النقطة فان
 هلك بعد الجسر فخط وان قبله لا يوجب الفاضي مال منفعة ونفق
 من اموال منفعة له باذن بالانفاق ان اصلها اقام البينة انتها
 لقطه وان قال لا بينة ويقول لا اتفق عليه ان كنت صادقا والاباع
 وامر بحفظ ثمنه للمنتقل ان يتفع بالنقطة بعد التبرع لوفيق وان
 غنيا نقدر بها ولو على ابويه او لدا او زوجة لو فقير وان كان
 حقيرة كالنوى وقصور الرمان والتسليد بعد الحصاد يتفع به اقل
 تعرفي والمالك اخذها ولا يجب دفع النقطة الى المدعي الا بينة وعمل
 ان يبين علامته من غير جبر **كتاب الايق** فلاب اخذ من قوي
 عليه كذا الضال وقيل تركه افضل ويرفعان الى الحاكم فيجاء به دون
 الضال وامن دمه من مدة سفر اربعون يوما وان كانت قيمة اقل من اربعين
 فقيمة الادوية عند محمد وعند ابو يوسف اربعون وان رده من دون اربعين
 وان ابق منه لا يضمن ان اشهد انه اخذه ليرده والا فلا شيء له ويضمن
 ابوه وجعل الرهن على المهرين وجعل الجاني على المولى ان فداه وعلى
 ولي الجنانية ان دفعه وجعل المدين من غنه ويقدم على الدين ان ابيع فيه
 وعلى المولى ان اداه عنه وجعل الموهوب على الموهوب له وان مرجع الواهب
 بعد التبرع ومن نفقة كالنقطة والمدبر واثم الولد كالنقطة وان كان الرزاق المولى

ان عين المنتقل
 او الموهوب
 ابقاؤه

ان قدر على حفظ
 وخطبه

وغيره من
 ما يوجب
 الجناية

اوله وهو في عياله او وصية او احد الزوجين فلا شيء له والمالك
 القوي كالبالغ **كتاب النفق** هو غاي لا يدري مكانه ولا حيوة
 ولا موته فينصب له القاضي من يحفظ ماله ويبس في صفه تما لا وكيل له فيه
 ويبس ما يخاف عليه من ماله وينفق على زوجته وقربه ولدا وهو حتى في حق
 نفسه لا تنكح امراته ولا يقيم ماله ولا تنكح اجارته مثبت في حق غيره فلا
 يرث ممن مات حال فقله ان حكم بموته فيوقف نصيبه منه كالا او بعضا
 الى ان يحكم بموته فان جاء قبل الحكم به فله والافضل يرث ذلك مال الولاء
 واذا مضى من عمره لا يعشرا لياقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة
 وعشرين سنة حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرث من مات قبل
 ذلك وتعتذر زوجته الموت عند ذلك **كتاب الشراء** هو ضمان شئ
 ملك وشركة عقد فالأولى ان يملك اثنان عينا ارضا او شرا او ثوبا او سبيلا
 او خبطة ماله ما حيث لا يميز او خلطاء وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر نحو
 بيع نصيبين شريكين في جميع النصوص ومن غيره بغير ارضه في ما عدا
 الخلط والاختلا فلا يجوز بلا اذنه والثانية ان يقول احدهما اشركك
 وكذا يقبل الآخر وكذا لا يجاب القبول بشرط عدم ما يقطع انكرا
 دله مقتنة من النكح لا حد وهو اربعة انواع شرك مفوضة وهي
 ان يشرك من ارباب نظرنا وديننا ومالا ورجا ونفقت الوكالة
 والكفالة فلا يجوز بين مسلم ومنه خلافا لابي يوسف ولا بين حرة
 وعبد وبالغ وصبي ولا بين صبيين او عبد بن او مكانتين ولا بد من لفظ

المفاوضة او بيان جميع مقتضياتها ولا يشترط تسليم المال ولا الخلط
وما اشترى كل منهما سوى طعام الهدى وكسوتهم فلم يملكوا كل واحد من
جماعة فيه الشركة كبيع وشراء وتبني ارضهم الا ان لم يملكوا بالسر
لزم الاخر خلافا لهما وكذا ان لم يبيع خلافا لابيوسف وفي الكفاية بلا
الميل في القبح وان ورث احد من مقتضى الشركة او وهبته وقبضه
صار منعنا وكذا ان فقد فبرا مشروطا بشرط في العنان وان ورث
عرضا او عقارا بقيت مفاوضته ولا تصح مفاوضته ولا عنان الا بالدرهم
او الدينار او بالفلوس المتأخذه عند محمد او بالتبر والتفريق ان تعامل
القبولها ولا تصح ان بالعرض الا ان يبيع نصف عرضه عرض الاخر
بفقد الشركة ولا بالكيل والموزون والعددي المتعارف قبل الخلط وان
خلط اجنبا واحدا ثم اشركا فشركة عقد عند محمد ومالك عند ابيوسف
وان خلطوا جنبا لا تتعقد اتفاقا وشركة عنان هي ان يشتركا
منساوين فيما ذكر او غير منساوين وتنضم الوكالة دون الكفالة
وتصح في نوع من التجارات وفي عمومها وبيع بعض مال كل منهما وبطلان
ومع التفاضل في المال والزجر ومع التساوي فيها او في احد
دون الاخر عند عملهما ومع زيادة الربح للعامل عند عمل احدهما
كون مال احدهما ادر اهم والاخر دنانير ولا يشترط الخلط فيما ايضا
والوضعية على قدر المال وان شرط غير ذلك وما شرط كل منهما
بثمنه هو فقط ويرجع على شركه بحصة منه ان اراه من ماله وبطلان

بذلك

بذلك المالكين او احدهما قبل الشراء وهو على ما ذكر قبل الخلط وعمل في اوقاف
بدل الاخر وعليه بعده فان عكس بعد ما شري الاخر عاله فالمشترى يبرأ
المشترى على شركه بثلث حصته وان عكس قبل شراء الاخر فان كان كل واحد
الشركة صريحا فالمشترى الم لها شركة مملو ورجع بحصته والا فالمشترى
فقط ولكل من شركي المفاوضة والعنان ان يبضع ويضارب ويتأجر ويؤجر
كل واحد في ماله بامانة وشركة الصدايق والتقبل وهو ان يشترك
خطا طان او صباغ وخطا ط على ان يتقبل الاعمال ويكون الكسبها
ولشرط العمل نصفين والزجر مثلا انا جاز وكل عمل يقبل احدهما
يلزمه ما فعل كل منهما القلب بالعمل وكل من ماطلب الاجر يسير الدرع
بالدفع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجوه
وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشترى ابو جوهها ويبيع الزجر
بمها فان شرط لهما مفاوضته صحت مطلقا عنان وتنضم الوكالة
فيما يشترى فان شرط مناهضة المشترى او مثلا لثة فالزجر
كذلك بشرط الفضل باطل **فصل في** ولا تصح الشركة فيما لا تصح
الوكالة لا احتطاب ولا حنثا شرا ولا صباغ ولا استفتاء وما جمع
كل فله وان اعانه الاخر فلا اجر مثلا لا يزد على نصفه من الماخوذ عند
ابوسف خلافا لجمعا اخذ معا فلم ينفذين وان كان لا احدهما
بفقر والاخر باوية فاستحق احدهما الكسب وللآخر اجر مثلا
ماله والرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال فيبطل شرط الفضل

ويبطل الشركة بموت احدى الطرفين او بخرق احد الحكمين ولا يترك احدهما مال
الاخر الا اذنه وان اذن كل لصاحبه فاذن كل معاظم كل حقيقة صاحبه
وان اذنا معا قبا ضمن الثاني علم باذنه الاول او لا وفي الايض من ان القسم
يعلو وان اذن احد المفاوضين لشركه ان يشترى امة ليطايرها ففعل
فردى خاصة ببلد شئ ويؤخذ كل ثمنها وفي الايض من حصه شركة
كتاب الوقف وهو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة
كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم قبل او بعينه بمقتضى
بان يقول اذا امتنع فقد وقف عند ما هو حرس المعين على ملك الله
تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم وبزول ملكه بمجرّد القول
عند ابو يوسف وعند محمد الامام سئل الخوف في الوقف على الفقراء او بني
سقاية او خان او رباط او بنى السبل او جعل ارضه مقبرة لا يزول
ملكه عنه الا بالحكم وعند ابو يوسف يزول بمجرّد القول وعند محمد
اذا سلم الى متولاه واستغنى الناس من السقاية وسكنوا الخانات والرباط
ودفنوا في المقبرة وشرط تمامه ذكره في مؤيد وعند ابو يوسف
ينقض بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء وصح عند ابو يوسف وقف
المشاع وجعل غلة الوقف والولاية لنفسه وجعل الكل او
ال بعض لا تمسك اولاده او مديريه ماداموا احياء وبعدهم
للمفقير بشرط ان يستبد به غيره اذا شاء خلافا لما تجوز في الكل
وصح وقف العقار كذا المنقول المتعارف وقده عند محمد كالتكليف

والله

والمرء القدر والمنتشار والمجازة وثيابها والقدور والمرء المصاحف
والكتب ابو يوسف معه في السداد والكراع كالخيل والابل في سبل الله
بغنى وكذا يصح عند ابو يوسف وقفه بعباكن وقضيه بغيرها والشرها
وهم عبده وسائر الان الحرة واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا ان يجوز منه
المشاع عند ابو يوسف ويبدا من ارتفاع الوقف بعمارة وان لم يشر
طرا الوقف ان وقف على الفقراء وان على معين فله ان يمنع او كان
فقيرا اجرة الى اكم وعمر من اجرة ثم رده ونقض الوقف يصرف الى عمارة
ان احتاج والا يحفظ الى وقت الحاجة وان نفق صرف عينه ببيع ويصرف
ثمه اليها ولا يقسم بين مستحقى الوقف **فصل الا في مسجد لا يزول**
ملكه عنه حتى يغيره غيره بملكه بطريقين فان بالصلوة فيه وبغيره فيه
واحد وفي رواية شرط صلوة جماعة ولا يضر جعله تحت سرداب المصاحف وان
جعل غير مصاحف او جعله فوقه ببناء وجعل بابا الى الطريق وعزلته
او اتخذ وسطا دارة مسجد او اذن بالصلوة فيه لا يزول ملكه عنه ولا
بيعه وبور شئ عنه وعند ابو يوسف يزول ملكه بمجرّد القول مطلقا
ولو ضاع المسجد ونجس طريق العامة يوتج منه وبالعكس رباط المشغى
عنه يزول وقول القرب رباط اليد والوقف في المرض وصية وينتج شرط
الوقف في اجارة الوقف وان وجد ولا يفتن ان يؤجر الضياء اكثر من
ثلاث سنين الا غيرهما اكثر من سنة ولا يؤجر الا باجر المثل ثم لا ينفذ
وان اذنت الامرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يؤجر الا بائنا

صح ويقطع المشتري الحال وان شرط بغير شرط طاب له الزيادة
وان يغير اذنه تصدق عاذا في ذاتها وان بعد ما تناهى لا يصدق
بشيء وان استأجر الشئ الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت
الزيادة ولو لم يتأجر رضا لترك الزرع فسدت ولا تطيب الزيادة ولو
انتمت اخذ قبل القبض فسد البيع وبعد القبض يشتركان والقول
في قدر الحائث المشتري ولو لم يبيع غيره واستثنى من اوطا الامعومة
صح وقيل لا ويجوز بيع الترفي سبلا ان يبيع بغير جنس وكذا الباقي
في قشرة والاشجار والسمك وكذا التور والفندق والجوز في قشرها الاول
واجز الكيال وعد المبيع ووزنه وزرع على البايع واجرة نقد الثمن
وزنه على المشتري وفي بيع سلعة بثمن سلم هو ولا ان لم يكن
موجدا وفي بيع سلعة بثمن او ثمن بثمن سبلا معا **باب الخيار**
صح خيار الشرط لكل من العاقدين ولم هما معا ثلث ايام لا اكثر
ان اجاز في الثلثة وعندهما يجوز ان يبين مدة معلومة اي مدة
كانت وان اشترى على انه ان لم يصدق الثمن الى ثلثة ايام فلا
بيع صح والى اربعة الا ان يصدق في الثلثة وعند محدد يجوز
الى اربعة واكثر وخيار البايع منه خروج المبيع عن ملكه فان
قبضه المشتري فملكه لزمه قيمته وخيار المشتري لا يمنع
فان ملكه فيه لزم الثمن وكذا لو تعيب الالة لا بد حالي ملك
المشتري خلافا لما فلو اشترى زوجته بالخيار لا يفسد الكا

وان

وان وطهر امله ردها لانه بالخيار الذي المبكر ولو ولد في مدة لا يضر
ولله ولو اشترى قريبا به او عبدا بعد قوله ان ملكه عبدا فهو حر لا يفتان
في مدة ولا بعد قبض المشتري في مدة من الاستبراء ولا استبراء على البايع
اذا لم يولد قبض المشتري به المبيع باذن البايع ثم اودعه عنه فملك
ثم على البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو اشترى المازون
مشابه فاباه بايعه عن ثمن يبيع خياره ولو الرذالة لم يملك
ولو اشترى لاسيما من ذمي خمره فاسلم في مدته بطلت بشرائه كيد لا يملكها
مسما بالاجارة خلافا لما في الجميع ومنه الخيار يجيز بحضرة صاحبه
وغيبته ولا يفسخ الا بحضرة خلافه لا يفسخ فان فسخ وعلم به في المدة
انفسخ والا تم العقد ويتم العقد ايضا عوت من الخيار كذا هو في
المدة وبالاخذ يفسخ بسبب البيع وبكسر ما يدل على الرضا كالركوب
لغير الاختيار والوطي والاعتناق وتوابعه لو شرط المشتري الخيار
لغيره جاز وايمها اجاز او فسخ صح وان اجاز واحد وفسخ الاخر اعتبر
الساكن وان كانا معا ففسخ ولو باع عبد بين بالخيار في احد ثمن
فان غيبته وفصل عشر كل صح والا فلا ويجوز خيار التعيين وهو بيع
احد الشيئين او ثلثة على ان ياخذ المشتري ايا شاء ولا يجوز في
اكثر من ثلثة ويتقيد بتخير مدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع
واحد والباقي امانة فلا يفسخ الكل فملك واحد وتعين لزم البيع فيه
وتعين الباقي للامانة وان هلك الكل لزم نصف ثمن كل او ثلثة وليس

الخيار

Copyright

University

في سقوط الحاد سواء كان امة او عبدا لان الموقى الرقيق وجهه لان سائر الاعضاء
فيه تتبع لوجهه لان القيمة فيه تتفاوت بتفاوتها مع التاوى في سائر الاعضاء

له رد الكمال لان ضم البضائر الشرطية وبشر خبايا التعيين والالتصاف
والرؤية ولو اشتري على ان ياتيها بالخيار فمضى احداهما لا بد الاخر خلافا
لها وعلى هذا خبايا الرعية والرؤية ولو اشتري عبدا على ان ياتيها
او كانت فظهر بخلافه اخذ بكل الثمن تركه **فصل** من اشتري
من باع مال له وله رتبة اذا اياه مال يوجد ما يبطله وان رضى قبلها واخيار
من باع مال له وله رتبة اذا اياه مال يوجد ما يبطله وان رضى قبلها واخيار
في بده وتعيينه فعد رتبة بعضه ونقصه لا يفسد كالاغتياق وتوابعه او يوجب
حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبطلها وما
لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والحبس بلا تسليم يبطل بعد
لا قبلها وكذا رتبة وجه الرقيق والذات وكفها وفي نشأة اللحم لا بد
من التمسك وفي نشأة القينة لا بد من رؤية الضرع ورؤية طاهر الثوب
ان لم يكن معلما كالفية ورؤية علمه ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم
يشاهد بيوتها وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى
اليوم وان راى بعض المبيع فلا خيار اذا راى باقيه ما يفسد **فصل**
كالملك والموزون فزوية بعضه كزوية كله ولا يلزم لا بد من ذلك
ونظر الكبد بالشراء او القبض كاف لا ينظر الشوك وعندهما كالكبد او
الاعمى وشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشتري وبسقط بحسبه البيع
اؤتمه او ذوقه فيما يعرف بذلك وبوصف **فصل** من راى احد
الثوبين فشرهما ثم راى الاخر فله اخذهما الا ان راى احداهما
العقد

جيم قحة
ما لم يرد حازه رتبة اذا اياه مال يوجد ما يبطله وان رضى قبلها واخيار
من باع مال له وله رتبة اذا اياه مال يوجد ما يبطله وان رضى قبلها واخيار
في بده وتعيينه فعد رتبة بعضه ونقصه لا يفسد كالاغتياق وتوابعه او يوجب
حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبطلها وما
لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والحبس بلا تسليم يبطل بعد
لا قبلها وكذا رتبة وجه الرقيق والذات وكفها وفي نشأة اللحم لا بد
من التمسك وفي نشأة القينة لا بد من رؤية الضرع ورؤية طاهر الثوب
ان لم يكن معلما كالفية ورؤية علمه ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم
يشاهد بيوتها وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى
اليوم وان راى بعض المبيع فلا خيار اذا راى باقيه ما يفسد **فصل**
كالملك والموزون فزوية بعضه كزوية كله ولا يلزم لا بد من ذلك
ونظر الكبد بالشراء او القبض كاف لا ينظر الشوك وعندهما كالكبد او
الاعمى وشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشتري وبسقط بحسبه البيع
اؤتمه او ذوقه فيما يعرف بذلك وبوصف **فصل** من راى احد
الثوبين فشرهما ثم راى الاخر فله اخذهما الا ان راى احداهما
العقد

ومن راى شيئا ثم شره فوجده منفيرا بغير اختيار ولا اذ كان اختلافا في ثبوت
فالقول للبايع وان كان في الرؤية فلم يشرى وراى ثوبين على رطلين
فباع منه ثوبا او وهب وسلم فله ان يرد به بغير خيار رتبة او
شرط **فصل** مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فلو وجد في مشرته
عبارة او اخذه بكل ثمنه اسكاه ونقص عنه الا برضى بائعه وكلها
او نقصان الثمن عند التجارة فهو عيب فالأباق ولو المولد والنفس
من غير عقل عيب وكذا السرقة والجلد في الفراش وفي الكبر عيب
فلا يوافق سرقا او بال في صفة ثم عاود عند المشتري فيه رتبة وان غا
وده عنده بعد البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جنى في صفة وعادده
عند المشتري فيه او كبره رتبة والجر والذفر الزرق والتولد منه عيب
في الجارية لا في الغلام لان يكون منسدا والا سحبا عيب كعدم
صهر بنت سبع عشرة سنة لا أقل ويعرف ذلك بقول الامة فتر اذا
انضم اليه نكول البائع قبل القبض وجعله هو القبح والكفر عيبا وكذا
الشيب والدين وانما القداميم والشعر المأ في العيب فان ظهر عيب
قديم بعد ما حدث عند المشتري عيب اخر رجح بالنقصان كمن شرا
نظفه فاطلع على عيب ليس الر لا ان يرضى البائع باخذه كذلك
فانه لا رضى لو باعه المشتري سقط رجوعه فان خا ط الثوب في صفة
احد الثوبين التوبين سحتم ثم ظهر عيب رجح بنقصانه وليس له ان يرد
خلافه لو باعه بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بالمال

الزطوي جند من الكفا
في سائر الاعضاء والتاوى في سائر الاعضاء

والنفس ربح العلم
والنفس ربح العلم

او تبرأوا من قولهم انهم ظهروا العيب رجع وكذا ان ظهروا بعد موت المشتري وان
 اعتق على مال او قتل بالرجوع بشئ وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او
 ليس الشوب فخرق لا يرجع خلافا لهما وان شري بيضا او جوارزا او بطيخا
 او قنارا او خيل او كسرة فوجده فاسدا فان كان يشتفع بمرجع بنقضا
 والا فبكل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا وهو قبل كمال الواحد او الثلثين
 في المائة صح البيع والافساد يرجع بكل ثمنه ومن باع ما يشتره فثمنه عليه
 بعيب يقضاه باقرار او تكلف او بيينة رده على بايعه ولو قبله برضاه لا يرد
 عليه ومن قبض ما يشتره ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يبرهن
 او يحلف بايعه فان قال يشتره ردي عيب دفع ان حلف بايعه ولم يبرهن
 ان نكل ومن ادعى اياق مشتره يبرهن او لا انه اتق عنده ثم يحلف بايعه
 بالله لقد باعته وسلمه وما بقى فطرا وبالله ماله حق الرد عليك
 من الوجه الذي يدعي وبالله ما بين عندك فطرا وبالله لقد باعته
 وما به هذا العيب وبالله لقد باعته وسلم ما به هذا العيب في اياق الكسرة
 يحلف بالله ما اتق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بيينة المشتري
 على اياقه عنده يحلف البايع عندها انه ما يعلم انه اتق عندها
 واختلصوا على قول الامام فان نكل على قولها حلف ثانيا كما مر ول
 قال بايعه بعد انتقاضه بعد هذا مع اخر وقال المشتري لا وجد
 والقول لا وكذا الانتقاض في قدر المبيع واختلفا في المقبوض ولو اشتتر
 عبدا برصفقة وقبض احداهما او وجد بالمقبوض او بالارض عيبا ردها

اخذه

اخذها ولا يرد المبيع منه الا ان ظهر العيب بعد قبضها ولو وجد بعض
 اكمل او النقص معايبا بعد القبض ردها واخذها وقبل هذا ان يكون
 او عالين والا فهو كالعبد يرد ولو استحق بعضه بعد القبض ليس له ردها
 بقى بخلاف الشوب ومداوات المبيع يردون العيب ويكوبون رضى ولو كرهه لرد
 او سقيلا وشراؤه غلفه ولا يرد منه فلا ولو قطع المبيع بعد قبضه وقيل بسبب
 عند البايع رده واخذها ثمنه وقال يرجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير
 سارقا وقنارا وغيره فان لم يعلم بالعيب عند الشراء والافسار والرد للمدعي
 الا بدى ثم قطع في يد الاخير رجع البايعة بعضه على بعض كما في الانتقاض
 وعند الرجوع الاخير على بايعه لا بايعه على بايعه ولو باع شرط البراة
 من كل عيب صح وان لم يعد العيوب ويدخل في البراة الحارث قبل القبض عند
 البوي حلفا للمخار **باب البيع الكسرة** بيع ما ليس بمال البيع به باطل كاللحم
 والميتة والخمر وكذا بيع ام الولد والمذنب وكذا بيع المكاتب الا ان يحيزه وكذا
 بيع مال غير منقوص كالخمر والخنزير بالتمسيع فن ضم الى حقه وكنه ضم الى
 منه وان بين غنر كل وعند ثمنه يصح في العبد والذكية ان بين التمسيع
 ونفقه او مدبر او الفتن غير بالحصنة وكذا في ملكه ضم الووف في الضحية
 بيع العرق والخمر او بالعكس فاسد وكذا بيعه بالخمر ولا يجوز بيع
 طير في الهواء وسكك لم يصد او صيدوا في خطير لا يؤخذ منها ابلا حيلة
 او دخل اليه بنفسه ولم يسد مدخله وان صيدوا في غير ما دامك اخذها
 بلا حيلة صح ولا يصح الحمل والنتاج واللبنة في التضرع وكذا التولوي بالصد

عند الامام لان الخمر غير داخل في البيع اصلا لكونه
 غير مال وبغضه الى القس جعل هذا القبول
 وجعل غير الحال شرط القبول المبيع مبط

بيع شرح

ثم قنارا
 او جوارزا

والصوف على ظهر الفتم خلافاً لا يوجب فيها ولا بيع اللحم والثاة وضربة
 الفانصر وجذع في سقف ذراع من ثوب وأن ذكر قطعه فلو قطع الذراع
 وسلمه قبل الفسخ عاد صحيحاً ولا المراجعة وهي بيع التمر على الخبز
 مجزؤ مثل كبد حرميا والهاقلة وهي بيع التمر في سبيله بقر مثل كبد
 حرميا ولا البيع بالملامة والمناينة والقارة الحجاز بنسا وما سبعة
 فيلزم البيع لو لم يشر المشتري أو وضع عليه حجر أو بندها إليه
 البايع ولا بيع ثوب من ثوبين إلا بشرط أن يأخذ ثوباً من ثوبين ولا بيع
 المرقع ولا اجازتها ولا الخيل بلا كوارت خلافاً للمحمد ولا بيع دابة إذا كان
 مع القز في البضعة رابطة وعند محمد يجوز بيعها مطلقاً وهو
 المختار ولا بيع الأبق التي يزعجها عنه غده فإن عاد قبل الفسخ لا يقبل
 صحيحاً وقبل يغلب لا يبرأ من أمرة ولو بعد الحلب عند أبي يوسف صح في غير الآ
 ولا شعر الخنزير لكن يباح الانتفاع به للحز ضرره ويفسد الماء
 القليل عند أبي يوسف لا عند محمد ولا بيع شعر الدمي ولا انتفاع به ولا بشئ
 من اجزائه ولا بيع جلود الميت قبل الدباغ ويجوز بيعه وينفع به وبيع
 عظم أو ينفع به وكذا عصا أو قرننها وصوف أو شعرها وورثها وكذا
 عظم الغنم خلافاً للمحمد ولا يجوز بيع علو سقط ولا المسبل ولا هبة وخالي
 ولا بيع شئ من ثوبه إلا أنه أمة فاذا هو عبد ولو يباع كبشاً فاذا هو شاة وتقدر
 ولا يشر ما يباع بأقل مما يباع قبل نقد الثمن وكذا يشره مع غيره بثمن أو
 قبل نقده ويصح في الغير بحقه ولا يشره ذي عيب إن بشره بظرفه وبطرحه عنه

ولا يشره ذي عيب إن بشره بظرفه وبطرحه عنه
 ولا يشره ذي عيب إن بشره بظرفه وبطرحه عنه

كل من مغلار معتبر وإن شرط طرح مثل وزن الظرف في يده وإن
 اختلف في الظرف وقدره فالقول للمشتري ولو لم يشره مسلم ذمياً ببيع
 فخر أو شرها صح خلافاً لها وكذا الواسع المحرم غيره ببيع حبيده ولو
 شري كافر عبد مسلماً أو مصحفاً صح ويجوز على الأخرجه من ملك البيع
 بشرط يقضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط التقضية
 العقد ولا نفع فيه كشرط أن لا يبيع المداينة المبيعة ولو بشرط لا
 يقضيه العقد وفيه نفع لأحد العاقدين ولو لم يبيع يستحقه وفاسد
 كبيع عبد علي أن يعقده المشتري أو يدبره أو يكاتبه أو أمته على أن
 يتولاهما ولو اعتقه المشتري عاد البيع صحيحاً فيلزم التمسك به وعند
 لا يعود فيلزم القيمة وكشرط أن يستخدم البايع ثوباً أو يسكنها
 أو لا يستأجر الشئ من أو يقرضه المشتري درهمها أو يهدي له هدية
 أو يقطع البايع الثوب ويخيطه قباء أو قبضاً أو يجره النعل أو يشتره
 ويجوز في النعل استئجاره أو لا يجوز ببيع أمة الأحملها ولا البيع إلى
 الغير ولو لم يرجع وصوم التصاري وفطر اليهودي أن لم يعلم العاقدان
 ذلك ولا البيع إلى الحصاد والدياس والقطار والجدار وقدم الحاج
 ويصح الكفالة إلى هذه الأوقات خان لمقطا لأجل قبل حلول صح وكذا
 لو باع مطلقاً ثم أجعل إلى هذه الأوقات ومراعى نصيب من دار يجوز أن يعلم
 المتعلقة خلافاً لا يوجب في علم المشتري عند محمد **فصل في بيع**
المعقود المبيع يباع باطلاً باذن بايعة لا يملكه وهو أمانة في يده

ها

عند البعض ومبعض عند البعض وقيل الا ان قول الامام الثاني
 لها اخذ من الاختلاف فيما لو بيع مدبر او اتم ولد فمات في يد مشترى
 حيث لا يضمن عنده خلافا لها ولو قبض المبيع بغيرها فاسد بازان
 بابعدها او دلالة القبض في مجال عقده وكل من عوضه من مال
 ملكه ولم يملكه كانه مثله حقيقة او معنى كالحق في القيمة ولكن شرط
 القبض وبعده مادام في ملك المشتري اذا كان الفاد في صلب العقد
 كبيع درهم بدرهمين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدى له هدية
 فكذلك قبل القبض وما بعده والقبض لمن له الشرط لا لمن عليه ولا اخذ
 البائع حتى يرد ثمنه فان ما كان البائع فالمشتري اخذ به حتى يخذ ثمنه
 وطالب البائع ربحه ثمنه بعد التقاضي لا للمشتري ربحه مبيع فيصرف
 بما طاب له من مال ادعاه ففقد من ثمنه تصادف على عديمه فربما ما ربح
 فيه المدعى فان باع المشتري ما اشتراه بشرط فاسد صحته وكذا الرأفة
 او وهبه ولم يقطع حقا فصح وعليه قيمة لو في دار اشتراها في
 سدا او غيره فعليه قيمته او لا ينقص البناء والفرس وتزود وشو
 ابو في رواية لمحمد عن الامام لرحم قيمته او ليس كما ذكره النجاشي
 والتسوم على سوم غيره اذا رضى بتمن وتلقى الجلي المضرب باهل البلد
 وبيع الحاضر للباري طمعا في غلاء الثمن زمن الفقه والبيع عند اذان
 الجمعة لا يبيع من يزداد وحق البيع في الجميع ومن ملك مملوكين صغيرين
 او كبيرين او صغيرا احدهما ذوحم محرم من الاخر كونه ان يفرق بينهما بدرا

هو مستحق ويصح البيع خلافا لما يوجب في قرابة الوالد في رواية وفي
 الجميع في الاخرى فان كانا كبيرين فلا باس بالتفريق **باب الاقالة**
 نهي بالفظين احدهما مستقبل خلافا لمحمد وتوقف على القبول في
 المجلس كالباع بعد القبض فصح وهو بيع جديد في حق غير العا
 قد بين انما عا في حقها بعد القبض فصح فان تعذر جعلها فسخا
 بطلت وعند ابو يوسف بيع فان تعذر فسخ فان تعذر بطلت وعند
 محمد فسخ فان تعذر فسخ فان تعذر بطلت وقبل القبض فسخ في
 التقاضي وغيره وعند ابو يوسف في العقار بيع ولو شرط فيها اكثر من الثمن
 الاول او خلافا لغيره بطل الشرط ولزم الثمن الاول وعندنا بطل الشرط
 لوبعد القبض ويجعل بيبعا وان شرط اقل من غير ثمن لزم الاول
 ايضا وعند ابو يوسف فسخ بيبعا ويصح الشرط وان تعيب صح الشرط تقا
 ولا يفسخ بعد ولا له المبيعة خلافا لها ولا يمنعها بطلان الثمن بل هلاك
 المبيع وهلاك بعضه يفسخ بقدر **باب المراجعة والتولية المراجعة**
 بيع ما اشتراه بمشراة بوزيادة والتولية بيعه به بلا زيادة ولا نقص
 والبيعة بيعه بما نقص منه ولا يفسخ ذلك ولا يمكن الثمن الاول مثليا او
 في ملك من يريد الشراء والربح معلوما ويجوز ان يضم الى رأس المال
 اجرة الفصار والصنع والطران والقتل والحمد وسوق الفهم والشمار ياتي والسهم
 لكن يقول قام على بطلان الاستثنائية ولا يضم نفقته ولا اجره الراعي
 والطبيب والمعلم وسيتحقق فان ظهر للمشتري خبايته في المراجعة خبز

في اخذه بكل غنة او ترك وفي التولية يحيط من ثمنه قدر الحياطة وهو القليل
 في الوضعة وعند ابو يوسف يحيط في اخذ الحياطة مع خضرة من الرمح
 في المراجعة وعند محمد بن حنبل في اخذها قبل الرد او امتنع الفسخ له
 كل الثمن اتفاقا او من شري شيئا بعشرة فباع بمائة عشرة ثم شرا
 ثانيا بعشرة يراعى على خمسة وان شرا ثانيا بمائة لا يراعى وعند
 يراعى على الثمن الاخير مطلقا وان اشترى ما دون مديون بعشرة
 وباع من مستدان بمائة عشرة او بالعكس يراعى على عشرة والمضارب
 بالنصف لو اشترى بعشرة وباع من ثمن المال بمائة عشرة يراعى على
 اثني عشر ونصف يراعى بلا بيان لو اعوترت البيعة او وطئت وثق
 او اصاب الثوب فخرق او حرف نارا فان فكتت غيرها او وطئت فملا
 بكر او ترك التوب من ثمن طيب ونشره لزوم البيان وان اشترى بنية وراعى
 بلا بيان خيرا المشتري فان انلف ثم علم لزوم كل غنة وكذا التولية ولو
 اشترى ثوبا بصفقة كراهية كونه يبيع احدهما مراعاة فحتمه
 بلا بيان ومن وثق بما قام عليه لم يعلم من ثمنه فدره ان علم في المجلس
 خيرا **فصل في** ما يقيح بيع المنقول قبل قبضه ومجيئه في العقار خلافا
 لما ذكره من اشترى كلبا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يملكه وكفى كلبا
 البائع بعد العقد بحضرة هو القبيح ومثله النور في والعددي والبرز
 وفيه النور في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال قيام البيع
 لا بعد هذا كذا الزيادة في المبيع وينعقد الاستيفاء في كل ذلك

وبرى

وبرى على الكل ان يندى وعلى ما بنى ان خط والشفيع ياخذ بالاقلة في
 الفصلين ومن قال مع عبد الله بن زيد بن خلف على ان ضامن كذا من الثمن
 سوى الاثنا عشر لالف من زيد والزيادة منه وان لم يقبل من الثمن
 فالالف على زيد ولا شيء عليه كل دين اجل باجل معلوم صحه ناجيد
 لا القرض الا في الوضعة ولا يقيح التاجيد الى المحرم او متفاحش
 كسب الزرع ويصح في المنقار كالحصاد وغو **باب التبرع**
 هو فضل مال خالص عن عوض بشرط لاحد العاقرين في معاوضته مال بماله
 وعنده القدرة الجسر فم يبيع الكلبى او الورق بجنه متفاضلا او نسيئة
 ولو غير مطعوم كالجوز والورد وجلا مثالا مع التفاضل او متفاضلا
 غير متغير كقنينة مخففة ببيضة بيضتين وغرة بتمرين فان وجد
 الوضعت حرم الفضل والنساء فان عدا محلا وان وجد احدهما فقط
 حل التفاضل والنساء فلا يقيح سلم هروى **فصل في** ولا يبر في شئ
 بشرط التعيين والتعاقب في القرى والتعيين فقط في غيره **فصل في**
 نقل على تحريم الرىوفية كبلان **فصل في** ابدان الذهب والفضة والورق
 بخلافه لا يقر فيه حمل على العرف كغيره المستند المذكور فلا يجوز بيع
 البر بالبر مثالا وزنا ولا الذهب بالذهب مثالا كبلان وجاز بيع فلس
 معتبر بفلسه معين خلافا للمحدود يجوز بيع الكرناس بالقطن وبيع
 اللحم بالحوان وعند محمد لا يجوز بيعه بحبوان جنسه يكره اللحم
 الكرناس في الحبوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق مع ان لا يكره

كالبر والشعير والتمر واللحم
 او على تحريم وزنا في ورق
 ابدان...

لا بالسوي فاصلا خلافا لها وكذا بيع الرطب بالرطب متماثلا وكذا
 بيع الرطب بالتمر والعنب الذي يمتثل خلافا لها وكذا بيع البربر
 او مبلولا بمثلها او باليابس والتمر الذي يمتثل بمثلها ماساويا
 خلافا لغيره ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا
 وكذا اللبن والجاموس مع البقر جنس واحد وكذا الميرغ مع الضأن جنس
 واحد والخنزير مع البقر ويجوز بيع خيل العنب بخيل الدواب متفاضلا وكذا
 شحم البطن بالالبنة او بالحم والبر بالبراز والذيق والسويق وان
 كان احدهما نسيبه يفتى ولا يجوز بيع الجيد بالردي متماثلا
 الامساويا وكذا البقر بالتمر ولا يجوز بيع التبر بالذيق او بالسويق
 او بالمغني الا مطلقا ولا بيع الزيتون بالنسيب او السمسم بالشير حتى
 يكون والتبر اكثر مما في الزيتون والتسليم الزباد بالشرير
 ولا يستقرض الخبز اصلا وعند محمد بن يوسف يجوز وزناؤه يفتى
 وعند محمد بن عمار لا يباين السيد وعبداه والمسلم والخزفي
 في دار الخزفي **باب الحقوق والامتناع** بدخل العلو والكيف في بيع
 في التداولا الظلة الا بذكر كل حق هو لها او عرقها او بكل قليل وثمن
 هو فيها او سواها عند محمد بن خالد ان كان مفتوحا في التداولا لا بدخل
 العلو في شراء منزل الا بذكر مخول حق ولا في شراء بيت ان ذكر كل
 حق ولا الطريق والسبد والشرب الا بذكر مخول حق وبدخل في الا
 جارة بدون ذكر **باب البيعة** حجة معتدلة والافراج حجة

فاصل

في البيع المتفاضل
 في البيع المتماثل
 في البيع المتماثل
 في البيع المتماثل

فاصل والتناقض يمنع دعوى المالك الحرية والطلاء والنسب
 ولدت امة مبيعة فاستحققت بيعة بتبعها ولدها ان كان في يده
 وقضى به ايضا وقيل يكفي الفناء بالام وان فترها الرجل لا يبقها
 ولدها وان قال الشيخ من اشترى فان عبد واشترى فاذا هو حر فان
 كان البائع حاضرا او مكانه معلوما لا يضمن الاخر والا يضمن ورجع
 على البائع اذا حضر وان قال رخصي فلا ضمان اصلا ومن ادعى حقا
 بغيره لا في دار فصوص على شيء فاستحق بعضا فلا رجوع عليه
 ولو استحق كلهما ترك كل العوض وفهم منه صحة الصلح عن الجهول ولو
 كان ادعى كلهما رخصته ما يستحق ولو بعضا لمن باع فضوط ملكه
 ان يفسخه وله ان يجيز بشرط بقاء العاقدين والمعتود عليه والمالك
 لك الاول وكذا بقا الثمن ان كان عرضا واذا اجاز في الثمن العرض ملك
 لفصولي وعليه مثل المبيع لو مثليا والافقية وغير العرض ملك
 للمجيز امانه في يد الفصولي واللفصولي ان يفسخ قبل اجازة المالك
 ويحج اعتاق المشتري من الفاصلة اذا جيز البيع خلافا لمحمد ولا يفسخ
 بعه ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز فارشته له وينصف بما زاد
 على نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام بيعة على اقرار
 البائع او السيد بعد عدم الامور ادرية لا يقبل ولو اقر البائع بذلك
 عند القاضي فلا ردة ولو اشترى ارا من فضولي وارخلها في بيعة فلا
 ضمان على الفصولي خلافا لمحمد **باب السلم** هو بيع اجل بجاهل ويصح فيما
 الفضولي

امكن خط صفته ومعرفة قدره لا في غيره فيصيح في الملبك والموزون
سوى التقدير وفي العددي المتقارب كالجزء والبعض عدد او كيدا
وكذا الفلوس خلاف المتجر وفي التبر والاعتزاز املين معلوم وفي المزروع
كالشوبان بيتن طوله وعرضه ورفعه وفي التمسك الملبح وزنا ونوعا
معلومين وكذا الطري في حبه فقط ولا يجوز فيها عدد او لا في الحيوان
واطرافه ولا في جلوده عدد او لا في الخطب جزيا والقطب جزيا والجزء
والحر في اللحم طريا ولا يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفته
معلومة ولا يجوز بكيل او نراخ معتق لا يدري قدره ولا في طعام قريب
او غير مخد معتبة ولا فيما لا يبقى من حين العقد الى حين المحل وشرطه
بيان الجنس كثر وشعبه والنوع كسقية ومخينة والصفة كجدي
اوردي والقدر نحو كذا رطلا او كيدا بما لا ينقص ولا ينبطر و اجل
معلوم واقله شهر في الاصح وقدره اسر المال ان كان كيدا او وزنا او
عدديا فلا يجوز في جنين بلا بيان اسر المال منهما ولا ينقد بربلا
بيان حصه كل منهما من المسلم فيه ومكان ايفائه ان كان له حمل وموتة
وعندئذ لا يثبت معرفة قدر المال اذا كان معتبا ولا مكان النقاء
ويؤديه في مكان عقده ومثله الثمن والاجرة والقسمه وما لا يتجدد فيه
حيث شئ في الاصح اتفاقا وقبضه اسر المال قبل النقص بشرط ايفائه
فلو سلم مائة نفقا ومائة دينارا على المسلم اليه في كثر تربط في حصه
الدين فقط ولا يجوز النقص في اسر المال المسلم فيه قبل قبضه بشرط

او تولية

او تولية ولا يشتر شي ومن المسلم اليه اسر المال بعد التفاتا لا قبل قبضه
ولو اشترى كثر او امرت المسلم بقبضه قبضه لا يقدر ولو امره بقبضه بذلك
صح ولو امرت المسلم بقبضه له ثم لنفسه فالكنا له لاجل المسلم اليه ثم لنفسه
ولو كذا لو امرت المسلم بقبضه ولو كذا للمسلم اليه في ظرف رت المسلم بامر هو
غائب لا يكون قبضه ولو كذا البايع كذا كان قبضه بخلافه وما لو كذا
في ظرف نفقة واحدة بينه ولو كذا الدين والعين في ظرف المشتري ان رده
بالعين كان قبضا وان رده بالدين فلا عندهما صح قبض العين فان شئ
رضي بالشركة وان شئ فسخ البيع ولو سلم امينة في كثر وقبضت ثم
نفقا فماتت قبل ردها بنى التفاتا ويجوز قبضها يوم قبضها ولو
ماتت ثم تقابلها صح وكذا المفاضة في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن
فيها ولو دعي احد عاقدى السلم بيان الاجل واشترط الرقاة اس
انكر الاخر القول لم تدعيها مطلقا وقال لا يمكن ان كان رت السلم في الا
او السلم اليه الثانية والامتناع باجل سلم فيصح فيما امكن ضبط
صفته وقدره تعويق او لا وبلا اجل فيصح فيما لم ينعوق كقول طشت مكان
فمنه وهن سيج لعادة فيج الصانع على عمله والبرجج المنتفع عنه
ولبيع هو العين لا عمل فلو انما صنع غيره او بما صنعه هو قبل
العقد فاخذه صح ولا يتعين المنتفع بلا اختياره فيصح بيع
الصانع له قبل مزاوته ولم اخذ وتكره ولا يصح فيما لم يتعارف كالنقود
منه اشترى ببيع الحالب الفدر او ساير البايعة علمت

اولاً والذوق في البيع كالمسلم الآتي الخمر فانه في حقه كالحل والخنزير في حقه كالشاة ومنزوجة مشربة قبل قبضه اجاز فان وطئت كان قابضاً والا فلا ومن اشترى شيئاً فغاب غيبة معرفة لاسباع في الدين بايعه وان لم يكن معرفة ببيع فيه اذا برهن على ادعاء قبضه وان غاب احد المشتريين فلهما ان يدفع كل الثمن وقبض المبيع وجلسه حضر الغائب حتى يقدح حقه وان اشترى بالفضة مثقال ذهب وفضة فلهما نصفاه وان قال بالفضة الذهب والفضة من الذهب خمسة مثقال ومن الفضة خمسة درهم وزن سبعة ومن فضة يوفى ايدل جريد غير علمه بقاء نقعة او هلك فهو قبضاً وقال ابو يوسف بيز مثل الزئبق وينقض المجدد وان فرغ طيل او باه في أرض رجل او نكس ظم فهو لمن اخذه وكذا صيد يعلق بشبكة منصوبة للحيوان او دخل الدار او درهم او سكر ينشرف في علي ثوب فان اعده صاحبه ذلك او كفه بعد التسوط او غلق باب الدار بعد الدخول ملكه ولو لم يخرجه كما لو غل الخيل في أرضه ونقص اشجار واجتمع تراب بحرين الماء لا يفتح تعليقه بالشرط ويبطله الشرط الفاسد البيع والاجارة والغسمة والاجارة والرجعة والصالح عز مال والاباء عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقوف وكذا التحكيم عند ابي يوسف خلافاً لمحمد ولا يبطله الشرط المناسب والغرض والهيبة والصدقة والتكافل والطلاق والخلع والعتق والرهن والايصال والوصية والشركة والمضاربة والقضاه والامانة والكفالة

ظن فيهما

والحوالة

والحوالة والوكالة والافالة والكتابة وادان العبد في النجاة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة وعقد الزمة وتعليق الرقبة في كتمان شرط وعزل المفاضل **كتاب الميراث** وهو بيع غير يثنى نجاسة او لا بشرط في المتناهي قبل التفريق وصح بيع الجنين في مجازة بفضل لا ببيع بحسب الامساك وان اختلفا جودة وصباغة فان بيع مجازة ثم علم التساوي قبل التفريق جاز ولا يجوز التصرف في بدل القرف قبل قبضه ولو باع زهبا بفضة واشترى بها ثوباً قبل قبضه ففسد بيع الثوب ولو اشترى امة نساء او ايام طوف قيمته الثوب الغدير وقد الغافر من غير الطوق وان اشترى بالغبير الفوخد والنسيئة والنقد من الطوق وان اشترى سيفاً احلته من ثوبه ونقد من ثوبه حقه الحلية وان لم يبين اوقال في ثوبها وان تغرق بلا قبض فهو في السيوف دون ان تخلص بلا ضرر ولا يطل فيهما وان باع ان ذقته ونقص بعض منه واقر في ثوبها قبض فقط والاداء مشترك بينهما وان اختلف بعضه اخذ المشتري ما بقي بحسبه او رده ولو اختلف بعض نطعه نفقة اشترى اخذ الباقي بحسبه بلا اخبار وصح بيع دراهم ودينار ودينارين ودرهم وبيع كبر وكثر شعير بكراً بزر وكري شعير وبيع احد عشرة درهم بعشرة دراهم ودينار وبيع درهم صحيح ودينار غلة بدرهم صحيح ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة في عليه او عشرة مطلقاً ان وقع الدينار ويتقاضيان العشرة بالعشرة

Copyright

iversity

وما غلبه الفضة او الذهب ففقدته وذهب حكما فلا يجوز بيعه الى الصبح
والاصبح بعضه بعضا او يوزن او لا يتفرق منه الا وزنا وغلب
عليه العشرة منها فهو في حكم العود وفي بيعه الى الصبح وجوه حادثة السبع
وبعضه بعضه بمقتضى متفاضلا بشرط التقابل في المجلد التاسع
والاستفراض عما يرفع منه وزنا او عدد او ما ولا يتعين بالتقدير كقول
تمسنا ولو اشترى به فكذلك بطل البيع فلا لا يبطل ويجوز بيعه يوم
البيع عند ابي يوسف واثره معمول به عند محمد وما لا يرفع منه يتعين
بالتعيين والنسابة في الغرض كقولك في النسيج والاستفراض وكذا في
القرق وقيل كغالبه ويجوز البيع بالفلس النافقة وان لم يتعين
فان كسدت بالخلاف كما في كساد المغشوش ولو استقرضها فكسدت
بركة مثله او عند ابو يوسف فتمت ما يوم الفرض وعند محمد يوم الكساد
ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم يتغير ومن اشترى بنصف درهم
فلوس او اثنى فلوس او قبل اقله سرجان البيع وعبد ما يباع بنصف
درهم او اثنى او قبل اقله ولو دفع الى صبر درهم وقال اعطني بنصفه
فلوسا ونصفه نصف الا حصة فدا البيع في الكل وعند محمد
صح في الفلوس ولو كثر اعطى صح في الفلوس اتفاقا ولو قال اعطني
نصف درهم فلوس ونصف الا حصة صح في الكل والنصف الا حصة
بمثله والفلوس بالباقى **كتاب النسيج** في صفة النسيج في
المطالبة في الدين هو الاصح لا تصح الامتناع بالبرع وفيه

بالنفس والمالك لا ولو تنقذ بكفالة بنفسه برفقته ونحوها متابعيه
عند الذين او حيزا شايع منه كصفحة او عشرة وبضمنته وهو على اثر
او اوان اعلم او قبله لايانا ضام لمعرفته وفتح اخذ كغلبين واكثر
ويجوز بيعها احصاها المكفولة به فان لم يحضر حبسها عن وقت تسليمه
لزم ذلك وقيل اذا طلبه ان سلمه قبل ذلك بريء فان غاب المكفول به وعلم
مكانه امهد الى اكم مدة زهابة وايابه فان مضت ولم يحضر جسمه وان
غاب ولم يعلم مكانه لا يباطل البيعة وتبطل عت الكفيل والمكفول به ولو عدا
دون موت المكفول له بل بطل البيعة او وصية الكفيل وبسيرة وتسلم
وكيل الكفيل او رسوله وتسلم المكفول به نفسه كفا للتفويض تسليمه
في مجلس القاضى فسلمته في السوق والوايسر والمختار في زماناته لا
يسر وان سلمته في مصر اخر لا يسر عند محمد او يسر عند الامام وان
سلمته في بريدة او في السواد لا يسر وكذا ان سلمته في التميمي وفلان
غير الطالبي فان كفل بنفسه علم انه ان لم يوف به غدا فهو ضامن لما
عليه لم يوف به غدا لزمه ما عليه وان مات ولا يسر من كفا للنفس
ومن ادعى على اخر صيانة دينه يسر باولم يبينها فكفل بنفسه على انه
ان لم يوف به غدا فعليه المائة فلم يوف به غدا لزمه المائة بخلاف المحمدر
ولا يسر على اعطى كفيل بالنفس في حد وقضا صرفا ان سمي حد
بنفسه صح وقال لا يجزى القصاص وحد الذوق فان شهود عليه
سنة او نصف حد او قود حبس وكذا ان شهد عليه عدل واحد خلافه

انما اطلبه
المكفول له

انما حيث تم
وان لم يقبل او اوفعه اليك
فما تبارى به صح

في رتبة وضع الزهر كغالة بالحراج والكفالة بالمال الصحيحة ولو كان
 اذا كان دينا صحيحا ابتكلت عنه بالذو بما ذكر عليه وما يدرك في هذا
 البيع وكذا لو علقها بشروط ملائم كشرط وجوب الحق فحق ما بيعت في ذلك
 او ما غصبك او ما ذاب لك عليه او ان اشترى المبيع فعلى وكشرط ان كان الاستيفاء
 بخلاف قدره وهو المكفول عنه وكشرط نفق الاستيفاء بخلاف غار عن البلد
 وان علقها بحرجة الشرط كعوب الرجوع ومجئ المطر بطل التعليف وكذا ان جعل
 احدهما اجلا فنصحه الكفالة ويحب المال حالا ولتطلب المطالبة ان شاء
 من تعليفه واصليه الا اذا اشترط براءة الاصل فيكون حواله كما ان الحواله
 بشرط عدم براءة المحيل تكون كغالة لو طاب اليها حواله مطابقة الاخر
 فان كفل بماله عليه فبهر على الفلز منه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما
 اقربه مع عينه والاصل في اقراره بالشرع على نفسه خاصة فان كفل
 بلا امر ولا يرجع عليه وان يامر رجوع ولا يطالبه قبل الاداء فان الرجوع
 فله لا ريب فيه وان جسه فله وجب الكفيل باء الاصل وان ابرأ الطالب
 الاصل او اخر عنه برئ الكفيل وناخر عنه وان ابرأ الكفيل او اخر عنه
 لا يبرأ الاصل ولا يناخر عنه فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت
 يتأجل عن الاصل ايضا ولو صالح الكفيل عن الفعلى ما يبرأ
 ورجع الكفيل بها فقط ان كفل بامر وان صالح عن الفعلى فبرأ
 بالالف وان صالح عن موجب الكفالة بغيره فهو دون الاصل وان قال
 الطالب لكفيل بامر ريثت الى من المالك يرجع على اصيلة وكذا في ريثت

عند البيع

عند البيع بخلاف الحجة ابرأ ان لا يرجع وان كان الطالب حاضر يرجع اليه
 والبيان في الحكم ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط كسائر البروت
 والمختار الصحة ولا يجوز الكفالة بما تغتر استفاؤه والمختار الصحة
 من الكفيل كالحدود والقصاص ولا بالايمان المضمونة بغيرها كما ليس للمالك
 ولا بالامانات كالودعة والمستعار المستاجر وملا المضاربة والشركة
 ولا بد من غير صحيح كبدل الكتابة حرك كغلبة او عيود وكذا بدل التسعابة
 عند الامام ولا بالاحمل على دابة معينة او بخدمة عبد معين بخلاف
 غير المعين ولا عن متب مغل خلافها وبه قبول الطالب في المجامع
 ابرئ من يجوز ومع غيبة اذا بلغت واجاز فان قال المرسى بغير ريثه
 تكفل عني بما على فكل مع غيبة الفرض جاز اتفاقا ولو قال له لا تجني اخلفني
 فيه المستاجر ويجوز بالايمان المضمونة نفسها كما لم يقض على الشتم ^{يؤثر}
 والمقصود المبيع فاسد او يسلّم المبيع الى المشتري والمهر الى الزاني
 والمستاجر المستاجر وبالنحن **فصل** ولو دفع الاصيل المالك الى الكفيل
 قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يستتر منه وما رجع فيه الكفيل فله
 ولا يتصدق فيه وتره الى المطلوب احب ان كان المدفوع شيئا يتغير كالبر
 خلافا لهما ولو امر الاصيل بكفيله ان يتقن عليه ثوبا ففعل والثوب
 للكفيل والرجوع عليه ومن كفل لآخر بما ذاب له على غيره او بما فصوله
 به عليه فغاب الغريم فبرئ الطالب على الكفيل بان له على
 الغريم الفاء لا يقبل ولو برهن ان له على زيد الفاء وهذا ككفيل بامر

فصح عليه ما ولو بلا امر فصح على الكفيل فقط ضمان الدرك
 عند البيع ^{بما} يطلد دعى الضامن بعد ذلك وكذا لو كسب شرارة
 وختم على صدق كسب ببيع ملكه او ببيع ابنا بخله فماله كسبها على اقر العا
 قد بين وضمان الكفيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا ضمان المضارب
 الثمن للمال وضمان احد الشريكين حصته شريك من ثمن مباحة صفقة
 واحدة لو بصفقين وضمان الدرك والخراج والغسمة صحيحة كلا ضمان
 التوائت سواء كانت بحق كبرى التهم واجرة الحارس او بغير حق كالحيا
 وضمان المهداة باطل وكذا ضمان الخلاء صرحا فلهما ولو قال الكفيل
 ضمنه الى شهر وروى الطالب بطلا حاله فالقول للكفيل وفي الاخر للمفكر
 ولا يؤخذ ضمان الدرك ان الحق المبيع مالم يقض ثمنه على بايعه
كتاب الميراث والوصية
 فيما اذا احدثها لا يرث به على الاخر الا اذا ادعى التصفية وكفلا
 بمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه اذ اده رجوع بنصفه على
 شريكه او بجملة على الاصل لو باسره وان ابى الطالب احدى اذ اذ
 الاخر بجملة ولو فسخ المفاوضة فليس للذين اخذ من شئ
 من شئ بجملة دينه ^{والا} وما اذا اده احدى الا يرجع به على الاخر
 مالم يرد به على التصفية واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل من
 صاحبه رجوع كل الاخر نصف ما دعى وانعقدت احدى احدى قبل
 الاداء صح وله ان يخذ حصته الاخر منه اصاله او من المنقولة

ويرجع المفقود فقط عا دعى على صاحبه لو كان على عبد مال لا يجوب عليه الا
 بعد عتق فكل به رجل كدالة مطلقة لزم الكفيل حالا واذا ادعى لا
 يرجع على العبد الا بعد عتقه ولو ادعى رفته عبد فكل به رجل فمات العبد
 وفدى من المدة عتق له ضمن الكفيل قيمته ولو كفل مستد عن عبد بامر
 او عبد غير مدني عن سيده فعتق فادعى لا يرجع على الاخر **كتاب**
الموالة كمن نقل الدين من ذمة الى ذمة ونقح في الدين لا في العبد برفعي
 المحتال والمحتال عليه قبل لا بد من رضى المجهل ايضا وان اتمت بى
 المجهل بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركه لكن يأخذ كغلام من العمة
 او الغراء مخافة التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو
 بموالة المحتال عليه مفك او فكاك او الموالة وحلف ولا يثبت عليها
 وعند فسخها تفك الفاضى اياه ايضا ونقح بالدرام المودعة وسير المحتال
 عليه بجهلا كها وبالمقصوبة ولا يبرأ بهلاكها واذا قيدت الموالة
 بالدين او الربو اربعة او الفصيل لا يطالب المجهل المحتال عليه مع ان المحتال
 اسوة لغراء المجهل بعد موته وان لم تقيد بشئ فله المطالبة ولا
 ينطال الموالة باخذه ماعدا المحتال عليه وعنده واذا طالب المحتال
 عليه المجهل قبل ما حال به فقال احسنت بدينى عليك لا تقبل بلا
 حجة ولو طالب المجهل المحتال بما حال فقال احسنت بدينى عليك
 لا تقبل بلا حجة ويكره السفينة وكره الاقراض لسقوط خطرها
كتاب الفضة الفضة بالحق من اقوى القوي ايضا

وافضل العبادات اهل من هو اهل الشهادة وشرط اهلية
 شرط اهليتها او الفلأهل له ويصح تقلبها ويجوز ان لا يقدر كما يصح
 قبوله شهادة ويجوز ان لا يقبل ولو سبق العدل بنحو يستحق العزل
 ولا يقبل في ظاهر المذهب عليه مشايخنا ولو اخذ القضاء بالشو
 لا يصرف اضيا والفاق بصل مفتيا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي
 فظا غليظا جبارا غيدا او ينبغي ان يكون موثوقا في دينه وعفافه
 وعنده صلاح وفهم علم بالسنن والآثار ووجوه الفقه وكذا
 المفتي والاجتهاد شرط الاولوية فيصح تقليد الجاهل ويختار الا
 قدره الاول ذكر التقليد من خاف الخيف والجموع القيام به ولا
 بأس لمن شق من نفسه بآداء فرضه ومن تعين له فرض عليه
 ولا يبط الى القضاء ولا يثبت له ويجب تقلده من السلطان الجابر ومن
 اهل البغى الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بالحق واذا تعدى الى
 ديوان قاض قبيله وهو الخرابط التي فيها التسي لا والمخاض وغيرها
 ويبعث امنين يقبضانها لحضرة المفوض او في امينه ويبعث اليه
 شيئا فشيئا ويجعلون كل نوع في خريطة على حدة وينظر في حال
 المحبوسين فمن اقر بحق او قامت عليه بيته ما لزمه ولا يعمل بقول
 المفوض ولا اينادي عليه ثم تخلى سبيله بعد ما انظر في
 امره ويعمل في الودائع وغلات الوقوف بالبيت او باقر في اليد
 لا يقبل المفوض الا اذا اقر واليد بالتسلم منه ويجلس للحكم

جلوس

جلوسا ظاهرا وفي مسجد والجامع او ولو جلس في داره وان في
 الدخول فلا بأس ولا يقبل عدلية الا من قرية او من حرة عادته
 به ان ان لم يكن لهما حصوة ولم يد على العادة وحضر الدعوة العامة
 لا الخاصة وكفى ما لا يتخذ ان لم يحضر ويشهد الجنائز ويعود المريض ويتخذ
 مترجما وكانا عدلا يستوي بين الخفيين جلوسا واقبالا ونظرا
 لا يسائر احدهما ولا يشتر اليه ولا يصفه دون الاخر ولا يضيء اليه ولا يبرج
 معه ولا يلقه حتى تنه ويكره تلقينه الشاهد بقوله ان شهد بكذا او
 استحي منه ابو يوسف في غير موضع التهمة ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه
 ولا يمازج فان عرض له هبة او نعل او غصن او جوع او عطش او حاجة
 كف عن القضاء واذا تقدم اليه الخصمان فان شاء قال لهما ما لكما وان
 شاء سكت واذا تكلم احدهما سكت الاخر **فصل** واذا اثنى الحق
 للمدعي فطلب حصر خصمه فان ثبت بالافضل لا يجبه الا اذا امر
 بالاذا فادان ثبت بالبيته حبه قبل الامر بالرفع وقيل لا فان
 ارعى الفقير حبه في كل مال من بدل مال الشمن والقرض او بالتزامه
 كالمهر المتقد والكفالة لا فيما عدا ذلك الا اذا برهن خصمه ان له مالا
 وجبه مده يغلب على الظن ان لو كان له مالا لظهر هو الصحيح وقيل
 شهرين او ثلاثة فان لم يظهر له مال على سبيله لا ان يبرهن خصمه على
 يساره فيؤثر حبه ولا يسمع البيته على عساره قبل حبه عليه
 عامة المشايخ ويجلس لنفقة زوجته والوالد في دين ولده الا ان

الى من الانفاق عليه ولو مرض في الجبل يخرج ان كان له من خذمه فيه
 الا يخرج ولا يمكن المخرج من اشتغاله فيه هو الصحيح ويمكن من
 جاريته ان كافيه خلقا واذا تمت المدة ولم يظهر له مال حتى يملك ولا يجوز
 وبين غرضه بل لا يزموه ولا يمنعون من التصرف والتصرف يأخذون فضل
 كسبه يسمونهم بالخطير الملائمة ان يدوروا معه حيث دخلوا على
 البناء ولو كان الذير لم يزل على امره بل يبعث امره فلا يرها ولا اذا قلته
 الى كيم يجوز بينه وبين غيره ان يبرهنوا ان له مالا **فصل** اذا شهدوا
 وعند القاضي على خصم حاضرا حكم بها وكتب بالحكم وهو السجل وارشدها
 على غايب لا يحكم بل يكتب بها الحكم المكتوبة اليه وهو ككتاب القاضي الى القاضي
 والكتاب الحكم وهو نقل الشهادة في الحقيقة ويقبل في كل ما لا يستط
 بالشبهة كالذير والعقار والشكاح والب والعصا والامانة والمصارفة
 المحجورين وعند محمد قبول في كل ما ينقل وعليه المتأخرون وبني ينفى ولا
 بدان يكون المعلوم بان يقول من فلان الى فلان ويذكر بينهما فاشاء
 قال بعده والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقروه على من شهد
 عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسما وهم داخله ويختمه بحضرتهم ويحفظون
 ما فيه وسلم الجميع واولي يوفى له شرطه متى من ذلك سوى اشهادهم ان كتابه
 لما ابتلى بالفضاء واختار الشرح في قوله ولي الخ كالعبدان واذا وصل
 الى المكتوب اليه ينظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم وبشهادة رجلين
 او رجل وامرئين انه كتاب فلان القاضي فراءه علينا وختمه وسلم البناء

حكمه

حكمه وعند ابي يوسف انه كتاب فلان وخاتمه وعنه ان الختم يشترط
 واذا شهدوا ختمه وقراه على الخصم والنزاهة فيه ويبطل الكتاب بموت
 الكتاب وغلبه قبل وصول الكتاب وبموت المكتوب اليه الا ان كتب
 اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يجوز الخصم بل
 ينفذ على امرته واذا علم **المختص** القاضي بشئ من حقوق العباد
 في زمن ولايته وحكمها جاز له ان يقضي به **فصل** ويجوز الفضا
 المارة في غير حدوده ولا يستخلف قاض الا ان يفوض اليه ذلك
 بخلاف المأمور بالجمعة واذا استخلف المفوض اليه فنايبه لا
 ينقل بمقره ولا بمقره بل هو نايب الاصل وغير المفوض ان قضى نايبه
 بضرته او بغيره فاجازة جاز كما في الوكالة واذا رفع الى القاضي
 حكم قاض آخر في امر خالف فيه في الصدر الاول امضاه ان لم يخالف الكتاب
 والسنة المشهورة والجماع وما اجتمع عليه الجمهور لا يقتر فيه خلاف
 البعض والفضا يحل او حصة بنفقاها ليل ويا طنا ولو شهدوا في ذور اذا
 ادعوا سبب معين وعندهم لا ينقد باطنا بشهادة الزور فلو قامت
 بينه ورأته تزوجها وحكم به حلها تمكينه خلافا لها وفي الاملاك
 المسئلة لا ينقد باطنا اتفاقا والعرض في محققه فيه بخلاف ما
 ناسبا او عمدا لا ينقد عندها وبه يفتي وعند الامام بنفذا لولا كتابا
 وفي العمد وايتان لا يقضي على غايب الا بحضور نايبه حقيقة كوكبه
 وشرعا كوصي نصبه القاضي وحكم بان كان ما يدعى على الغايب سببا

لا يقتر

مذهبي حقون

كما يدعي على الحاضر فان كان شرط الابقاع ونقص الغاضي مال التميم
ويكتب ذكر الحق ولا يجوز ذلك للوصي ولا الاب في الاصح **فصل**
ولو حكم الخصمان من بصلح فاضا الحكم بينهما صح بنفذ حكم عليهما
بينه او اقرارا ونكول واخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة النا
حال ولا يثبت ولكل منهما يرجع قبل حكمه لا بعده واذا رفع حكمه الى القاضي
امضاء ان واقعه مذهب والا فمذهب الاصح الحكم في حد وقوت
في سائر المحرمات قالوا ولا يفتي به دفعا الى سائر العواقب ولو حكموا
في مخطا حكم بالدينه على العاقل لا بالنفذ ولا يصح حكم المحكم والموت
لا يورث وولده وورثته ويصح عليهم ويصح لمن ولاه وعليه **فصل**
مسائل يسألني سفل عليه علو لغيره ان ينفذ في سفل او ينفذ
كوفي بلا مرضي العلو ولا الذي العلوان يبنى عليه وعندكم الحكم
فعل ما لا يرضيه بلا رضى الاخر قبل قولها تغير لقولها ولا يرضي
مستطيلة وفي النافذة مستديرة لظرفها لهما ذلك ومن ادعى
هبة في وقت قبل بينة فقال جحد في الهبة فاشترى منه او لم يفعل
ذلك فبرهن على البينة بعد وقت الهبة تقبل ولو قبله لا تقبل ومن
ادعى ان زيدا اشترى جارية فانكر زيد وترك هو خصومة حل له وطولها وان
اقر بقبض عشرة وادعى انها زبوا فادعى بغير حجة صدق لان ادعى انها
ستوقه ولان اقر بقبض الجارية او حقه او الثمن او بالقبض والتمس
رد بيت المال والنهر حجة ما يرد الجارية ايضا والتمس رد ما غلب غفته

في سفل
في سفل
في سفل

ومن

ومن قال ان قوله بالغلبة على غيره نعم قال في مجله نعم على
الغلبة لا تقبل منه بلا حجة بخلافه فلو كذب من قال له اشترى بيتي هذا
ثم صدقه ومن قال لمن ادعى عليه الاملاك ان لا يرضى فوطرهن
عليه فبرهن هو على القضا او الا برأيه فبرهانه وان زاد على انكاره
ولا اعرفه فلا ولو ادعى على ارض ليس امنه منه وامره ردها بغيره فانكر
فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البيع من كل عيب لا يسمع بهان
المنكر وذكرنا الله في اخر صك يطل كل وعندهما اخره فقط وان
ولست هنا **فصل** ما تضر في فقلت فوجته اسلمت بعد
موت وقال وارثه بل قبله فالقول له وكذا الوات مسلم فقلت فوجته
اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعد وان قال المودع هذا ابن
مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه ان قال الاخر هذا
ابنه ايضا وكذبه الاول قضي الاول ولو قسم الميراث بين الورثة او
الغرماء بنهاية لم يقو فيها لا تعرف له وارثا او غيرهما اخر لا يبي
خدمهم كفيل وهو اخذ كفيل احنيا ظلم وعندكم ابو خذون
ادعى غفارا ارثاله ولا حية الغائب وبرهن عليه دفع اليه
نصفه وترك باقية مع ذي اليد بل اخذ كفيل منه ولو جاحدا
قالا ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع عند امير
وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق وقبل على الخلاف واذا حضر الغائب
رفع اليه يدون إعادة البينة ومن اوصى بثلث ماله فبرهن ايضا

على كل مال له ولو قال مالي او ما امك صدقة فهو على مال الزكوة ويؤخذ
فيه ارض الفسحة عند ابي يوسف خلافا للحمد فان لم يكن له مال غيره امسكو
منه قوته فاذا اصاب مال الصدقة بمثل ما امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو
وصي بخلاف التوكيل وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر فريز وان كان فاسقا
في الفريضة الا خبر عدله او متورين وعندها هو كالاول وكذا الخلاف
في اخبار السيد مجتنب عنه والتفريع بالبيع والبكارة الترويجي وسلم
لم يهاجر بالشرع الباع والمذكورات متعلقة بالاخبار ولو باع القاضي او
ابن عبد الله او غيره ما واخذ المال فضايع واستحق العبد لا يضمن ويرجع المشتري
على الفريضة ولو باع العتق لاجله بامر القاضي ثم استحق او مات قبل قبضه
وضاع المال رجع المشتري على العتق وهو على الفريضة ولو قال افاض
عدله عالم فضيت على هذا بالرجم والقطع او الضرب فافعله وسلك فعله
وكذا في العدل غير العالم ان استغفر حتره والافلا ولا يعمل بقوله
غير العدل مطلقا ما لم يعاين سبب الحكم ولو قال افاض عنك لشخص اذن
منك الفا ودفعه الى فلان فضيحه عليك او قال فضيت بقطع يدك
في حق فلان ابل اخذتها او قطعت ظمما واعترف بكون ذلك حال ولا يثبت
صدق القاضي ولا يعين عليه ولو قال فعلته قبل ولايتك او بعد عزرك
وادعوى القاضي فعله في ولايته والقول له ايضا هذا في الاول كتاب
الشهادات هي اخبار بحق الغير على الغير عن مشاهدات الاعين ظن ومن
تعين لنماحي اذا طلب منه الا ان يقوم الحق بغيره وسندها في الحدود افضل

ويمنع ان لا يسمعها ان يسمع منه
ويمنع اذا شهد بعد

ان كان له دعوى كدعوى القاضي
طعن في صحة

ويقول

ويقول استشهد لا استشهد ولا يشهد على شهادته في السرقة اخذناه
سرقة وبشرط ان اربعة رجال وللقصاص وبقية الحدود رجالان
وللولادة والجماعة وعيوب النساء اما بطلان عليه امره وكذا
واستدلال المولود في حق الصلوة لا الارث وعندها في حق الارث
ايضا وبغير ذلك رجالان او رجل وامرأتان ما لا كان او غير مال كالحجارة
والرضاع والطلاء والوكالة والوصية وبشرط ان يكون الحرية والاسلام
والعدالة ولو نفا الشراة فلا تنقي لوقال اعلم او استيقن ولا يستل
فاض عن شاهدين بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندها يسأل في
سائر الحقوق سترنا وعدلتا وبه يفتي في زماننا ويجري الاكتفاء بالستر
ويكفي للتركية هو عدل في الاصح وقيل لا بد من قول عدل جابن الشراة
ولا تنقي تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن احطاه او نسي فان قال هو
عدله صدق ثبت الحق ويكفي الواحد لتركية السر والترجمة والرسالة
الى المترك والاشان احوط وعندها لا يدرى الا اثنين وبشرط الحرية
في تركية العلانية دون السر **فصل** يشهد بكل ما سمع او راى
والاقرار وحكم الحاكم الفصيح والقتل وان لم يشهد عليه ويقول اشهد
لا استشهد في ولا يشهد على شهادة غيره الا سمع ادله او اشهاد
الغير عليها ما لم يشهد هو عليها ولا يعمل شاهدا ولا قاض ولا امرأ
بحكم ما يستلزم وعندها يجوز ان كان محفوظا في يده ولا يشهد بعالم
يعاينه الا التبيين والشك والادخول ولاية القاضي واصل الوقفا

١٢

Copyrighted material

اخبر بها من يشق من عدلين او عدل وعدلتي وفي الموت
 يكفي العدة ولو انني هو المختار يشهد من رأي جالسنا على الفاضي
 بدخل عليه الخصوم انه قاض ومن رأي رجلا وامراة يسكننا معا بينهما
 انبساط الا زواج انما زوجته ومن رأي شيئا سوى الادعي في بد متصرف
 فيه تصرف الملاك انه ان وقع في قلبه ذلك والادعي ان علم عرفه او كان صغيرا
 لا يعبر عن نفسه وكذلك ولو فطر القاضي انه شهد بانك ملح او بعائنة
 ايده لا يقبلها ومن شهد انه حضر في فلان او صلى عليه قبلته وهو عيان
باب في قبول شهادته ومن لا يقبل لا تقبل شهادة الاعرجي خلافا للابو
 فيما اذا احتملها بغير ولا شهادة المملوك والعتي الا ان تحمله حال الرق
 والصغر وادب بعد العتق والبلوغ ولا شهادة المحدث في قذف وان تاب
 الا ان حذركا فترحم اسلم ولا الشهادة لاصلي او على وفعروا ان سفل
 وعبد ومكانة واحد الزوجين للآخر والتشريك فيما هو من شريك ما لا يشهد به
 المخت الذي يفعل الردي والناحية والمفتنة والعدو بسبب التبا على
 عذرة ومد من التبر على انه ومن يلعن بالطيور او بالطنو او بفتي للتكس
 يلعن بالزنا ويغامر بالشر يخ او تقوت القتلون بسبب او بترك ما يوجب الحد
 او باكل الربوا او يدخل الحرم بلا اذن او يفعل ما يستحق به الاكل والبول
 على الطريق او يظلم سبي السلف وتقبل الشهادة لاصدقته ومحمد ضاعا او
 مصاهرة وشهادة اهل الاهواء الا الخطا بية واذني على مثل ان كان بين
 دار واحدة وعدو بسبب الدين ومن المصغير ان اجتبى الكبار وغلب صوابه
 مجمع الزكي

والاقل

والاقل والمحق وولد الزنا والمختي والمحال والمفتن لمعتقة والمعتز حال
 الشاهد وقت الاداء لا التحمل ولو شهد ان اباه او صلي الى زيد يدعيه
 قبلت ان اكفر فلا ولو شهد ان اباه الفايك ولا تقبل وان ادعاه
 ولو شهد ان ابنا ميتا او صلي الى زيد وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهد
 مدبونا او من ادعي لهما او وصياه ولا تقبل الشهادة على امر مجرم
 وهو ما يستحق من غير مجاز حق الشرع او للعبد نحو هو فاسق او كل
 ربوا او انه استاجرهم وتقبل على اقرار الادعي بفسقهم وعلى انهم
 عبيد او محذرون في قذف او زنا او اقرار قذف او شركاء المدعي او
 انه استاجرهم بها كذا او اعطاهم ذلك من مال عند اولي صاحبهم
 بكذا ودفعته اليهم على انه لا يشهدوا على فشهدوا ومن شهدوا بغير
 حتى قال او همت بعض شهادته قبل ان كان عدلا **باب الاضلال** شرط
 موافقة الشهادة الدعوى فلو ادعى ان اشرارا او اشرارا وشهدا بملكك
 مطلقا ردت وعكس تقبل وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى
 فلا تقبل لو شهد احدهما بالف او مائة او طلبة والآخر بالفين او مائة
 بنين وبطلقتين او ثلث وعندهما تقبل على الاقل ولو شهد احدهما
 بالف والآخر بالف مائة والمدعي يدعي الاكثر قبلت على الاقل اتفاقا
 وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة ونصف ولو شهدا بالف او بغيره
 وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على الاقل على القضا ما لم يشهد به
 آخر ونبي لم يعلم ان لا يشهد عن غير المدعي به ولو شهدا بقتل زيد يوم

Copyrighted material

الخبر عكة وأضرب يقتل إياه فيكون فيه ثباتا فان قضى بأحدهما أو لا بطلت
الآخر وكوشهدا بسرق بفرقة واختلعا فلو حلفوا قطع وإن اختلعا في
الذكورة والآنونة لا وعندهما لا يقطع فيها وفي الفصل تقبل اتفاقا
ولو شهدوا أحدهما بالشراء أو الكتابة بالف في الآخر بالف ومائة مرتت وكذا
الفتوى على حال الصلح عن قود والزهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل أو الز
والمرأة وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين والاجارة كالبيع عند أول المدقة
وكالدين بعدها وفي النكاح تقبل بالالف لحنانا ولا فرف فيه بر دعوى
الافل والاكتر وقال المرتت فيا يضا ولا بد من الخبر في شهادة الارث بان
يقول الشاهد مات وترك ميراثا للمدعى او مات وهذا ملكه او في براءه
خلافه لا يوجب فان قال كان هذا الشيء للمدعى اعاده من ذي
البداء او رده اياه قلبت بالأجر وان شهد ان هذا الشيء كان في يد المدعى
منكذرا ردت وان شهد ان كان ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه ان كان
في يد المدعى امر بالدفع اليه وكذا لو شهدا جافرت بذلك **باب الشراء**
على الشراء تقبل في غير حدوده وان تكررت بشرطها تفتر حضور الأصل
بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل أصل اثنان لانغاير فرعي الشاهد
وضفرا ان يقول الأصل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويقول الفرع
عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد على شهادته بكذا وقال الشاهد
على شهادتي به ويصح تفديل الفرع أصله واحد الشاهد من الآخر فان سكن
عنه جاز ونظر في حالة عند ايواف وقال محمد بن مرتت شهادته ونبطال شهادته

الفرع

الفرع بانكار الأصل الشراء وان شهدا على شهادة اثنين على فلانة
بنت فلان الغلامية وقال اجبرانا انهما يعرفانها وجاء المدعى بامر ان
ليدين انهما ام لا قيل له هناك شاهدين انتما هي وكذا في نقل الشراء
فان قال افرها التيقية لا يجوز حتى ينسبها الى اخذها والتعريف يتم
بذكر الحجة او النخذا ونسبة خاصة والنسبة الى المصالح المحلة الكبيرة
عامة والى التساكن الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن الشراء** لا يبرح
الرجوع عنها الا عند قاض فلو ادعى المشتري عليه رجوعه ما عند غيره
لا يخلو ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض
وتضمنه اياها فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض ضمنا ما
بها اذا قبض المدعى مدعاها فينكح ان او عينها فان رجعا احدها ضمت
نصفها والعين لمن بقي للمرجع فان شهد ثلثة ورجع واحد لا يضمن
فان رجع اخر ضمنا نصفها وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة
ضمنت ربعا وان رجعتا ضمنا نصفها وان شهد رجل وعشرة فرجعت
ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن النسخ ربعا وان رجعت
ضمنت نصفها وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليه من خمسة
اسدس وعندهما عليه نصف وعلم من نصف وان شهد رجلان وامرأتان ورجل
فالفرع على الرجلين خاصة ولا يضمن لرجع شهد بكناح بمسمى
عليه او عليه الامان او على من ير المثل والامن شهد بطلا وبعد الدخول
وبضمن في الطلاق وقبل الدخول نصف المهر وفي البيع ما انفق عن قيمته

المبيع وفي العتق القيمة وفي القصاص الدية فقط وبضمن الفرع ان
 الاصل ان قال ما شهدته على شهادتي ولو قال شهدت وغلطت
 ضمن عند محمد لا عند غيره وان جع الاصل والفرع ضمن المبيع فقط وعند
 محمد بضمن المبيع ولو عدل على القمقين شاء وقول الفرع كذب اصل او غلط
 ليس بشيء وان جع الميراث عن التركة ضمن خلافهما ولا يضمن شاهد
 الاحصان برجوعه ولو جع شاهد الترحمة البهيم وشاهد الشرط
 ضمن شاهد البهيم خاصة ولو جع شاهد الشرط وحده اختلفت الفاية
 ومن علم انه شهد زورا بشهر لا بغيره عندنا يوجع ضربا **كتاب الوكالة**
 هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف بشرطها كون الموكل متعا بملك التصرف
 والوكيل يفعل العقد ويقعه فيقع توكيد الحر البالغ او المازون حر
 بالغا او مازونا او صبي عاقلا او عبدا محجورا بكذا ما يقعه هو نفسه
 وبانفا كل حق وباستيفائه الا في حد وقود مع غيبته الموكل بالخصوص
 في كل حق بشرط رضی الخصم للزومها الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه
 حضور مجلس الحكم او غايبا مسافة سفر او مريضا للسفر او محدثا غير
 معناته الخرج الى مجلس الحكم وعندنا لا يشترط رضی الخصم وحقوق
 عقد بضمنه الوكيل الى نفسه بيع واجارة وصحة عن اقرار متعلق
 ان لم يكن محجورا فيسلم المبيع وتسلمه بضمن الثمن وبطلان البيع
 عند الاحتفاظ ونجاسة عيبه وفي شفقة ان كان في يد وكذا شفقة
 مشرقة والمالك يثبت للموكل ابتداء فلا يفتقر الى وكيله شرعا وحقوقه

في غير مشروطة
 ويرد ان لم يسلم
 الى موكله وبعد تسليمه لا
 الا بالذمة ويخاصص

بضمنه

بضمنه الموكل متعلق بالموكل كسكاح وخلع وصحة عن النكاح او دم عمد
 وكناية وعتق على مال ذميمة وصلة واعادة وايداع وهرز واقرار وشركة
 ومضاربة فلا يبطأ الوكيل الزوج بالمهر ولا وكيل الميرة بنسبهم ولا بديل الخلع
 والمثاري منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يبطأ الوكيل ثانيا وان كان له
 على الموكل دين ونفعت المقاضاة به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا لابي
 ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه عليها فامقاضة بين الموكل ووكيله
كتاب الوكالة بالبيع والشراء لا يقع التوكيد بشيء شئ يشتمل اجناسا
 كالرفق والتوب والذبة وما هو كالا اجناسا كالدراة ان بين الثمن وان سمي
 نوع التوب كالحمر وقا جاز وكذا ان سمي نوع الذبة كالفرس والبغل وبين
 ثمن الدراة والموتلة او بين جنس الرفق كالعبد ونوعه كالتركي او غنمايين
 نوعا او عتق فقبيل ابنع لم يمارب ولو كل بشرا الطعام فهو على التبر
 الدقير وقيل على التبر كالتبرهم وعلى الخنزير فليلها وعلى الدقير في
 وسطا وفي مخذ الوليمة على الخنزير كالحال وصح التوكيد بشيء غير يدين
 له على الوكيل وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فعليه وان قبضه الموكل
 فهو له وقاله لزم للموكل ايضا وهلاكه عليه اذ قبضه الوكيل وعلى هذا
 اذا امر ان يسلم ما عليه او يهرق ولو وكل عبدا ليشتري نفسه من سيده فان
 قال بعتي نفسي لغلان فباع فضوله وان لم يقبل لغلان عتق وان وكل العبد
 غير ليشترى من سيده فان قال الوكيل للسيده اشتريته لنفسه فباع
 عتق السيده ولاؤه له وان لم يقبل لنفسه والوكيل وعليه ثمنه ومال اعطاه

العبد لاجل الثمن المولى واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشتريت
لك عبد فانت قال الموكل اشتريته لنفسك والقول للموكل ان لم يكن
دفع الثمن والا فللوكيل وللوكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه
الى البائع وجب المشتري لاجله وان هلك قبل جهلك على المولى بسقط عنه
وان بعد سقط وعنده ان يوفى فهو كره وليس للوكيل شيء معتبر بشراؤه
لنفسه فان شراه بخلاف جنس مسمى من الثمن او بغير النقد ورفع له وان
امر غيره فشره بغيره وان حضرته فلم يملك في غير المقتن هو الوكيل الا
ان ضاوى العقد الى مال الموكل او اطلقا ونوى له وبعبارة التسليم والتصرف
مفارقة الوكيل لا الموكل ولو قال بمعنى هذا الزيد فباع ثم انكره زيد
امر له فزيد اخذه ان لم يصف الكاره فان صدقه لا يأخذه جبراً فاشترى
المشتري اليه صح ومن وكل ببيع بدينهم فشرى بطلين بدينهم مما
يباع بطل بدينهم لم يملك بطل بنصف درهم وعندها يلزمه الرطلان
بدينهم ولو وكل ببيع عبد بن بغيره فشرى احدهما جاز وكذا ان وكل
بشراهما بالف وقبضه فلهما فشرى احدهما بنصفه او باقل وان باكثر لا
وقال لا يجوز ايضا ان كان ما يتغابن فيه وقد بيع ما يشترى بمثل
الاخر فان بشرى الاخر ما بقى قبل الخصومة جاز اتفاقا فان قال الوكيل
بشراء عبد غير عتيق بالف فشرى به بالف وقال الموكل بنصفه فان كان
قد دفع اليه الف صدق الوكيل ان ساوى الغافا لم يكن له دفعه اذ ساوى
نصفه اصدق الموكل فان ساوىها غافا والعبد لها امور وكذا في

لو يتم

لو يتم له غافا فشرى واختلف في عيبه ولا عبرة بتصديق البائع في الاظهر
فصل لا يصح عقد الوكيل بالبيع او الشراء مع من يشترى منه
له ولا يجوز بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب والوكيل بالبيع يجوز بيعه
بما قل او اكثر وبالعروض وقال لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنقد ويجوز بيعه
بالنية وبيع نصف ما وكل ببيعة واخذه بالثمن كقبضه او بهنا فلا يضمن
توى ما على الكفيل او ضاع الرهن في يده ولو وهب الثمن من المشتري او
ابرأ منه او حط منه جاز ويضمن وعنده ان يوفى لا يجوز وكذا الخلاف لواجبة
او قبل به حواله ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري ولو وكل الوكيل
وعنده ان يوفى فلا يسقط عن المشتري والوكيل بالشراء يجوز شراؤه عند
القيمة وزيادته يتغابن بها وهي ما يقوم به معقوص وقد روى في العوض
نيم وفي الجوان زيادة وفي الفقار رده وازده لا يملك يتغابن بها ولو
وكل ببيع عبد فباع بنصفه جاز وقال لا يجوز الا ان يبيع الباقي قبل الحقت
وهو محتمل وان وكل ببيع عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى
باقية قبل الخصومة اتفاقا ولو ردت المبيع على الوكيل بغيره فله على امره
مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما يحدث مثله ان يبيته او نكول وان
باقر فلا يلزم الوكيل ولو باع نسيئة وقال الموكل امرت بالنعقد وقال
بل اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة المضارب ولا يصح قصر فاحد
الوكيلين وحد فيهما وكلا به الا في خصومة ورثة وبيعة وقضاء دين وطلا
وعتق لا عوض فيها وليس للوكيل ان يؤكل الا بان موكله ويقول اعطى

برائك فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا ينقل
بغيره ولا جوة وينبغي ان يكون الاول وان وكل بالا اذن فقط الثاني بحضرته
جاز وكذا لو عقد بغيره فاجاز ان كان فلهذا الثمن ولا يجوز لعبد او كافر
التصرف في مال طفله بيع او شراء ولا تزويجه وكذا الكافر في حق الوكيل
طفله المثل **باب الوكالة بالخصومة والقبض** للوكيل بالخصومة القبض
خلاف التزويج والفتوى اليوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضي والوكيل بغير
الدين لخصومة قبل القبض خلافا لهما والوكيل ياخذ الشفعة
الخصومة قبل اخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او الهبة
او الذرية العيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة وليس للوكيل بقبض ^{البعيد}
الخصومة فلو برهن ذوالبدن على وكيل بقبض عيوان موكل بابعاد من تصرف
الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعادة البيعة اذا حضر الموكل كما انفق
الوكيل بنقل الزوجة او العبد ولا يثبت التطلاق والفتوى بوجوبها
بلا حضور الموكل واقل الوكيل بالخصومة على موكل عند القاضي صحيح
لا عند غير القاضي خلافا لما يوجب لكن لو برهن عليه انه اقرب
غير مجلس القاضي خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المالى كالأب والوثني
ازاقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المالى ولا يصح توكيله
للمالك قبله بقبض ما على المكفول عنه ومن صدق مدعي الوكالة
بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين والامر بالدفع
اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان لم يهلك في بكة وان هلك

والا ان كان

لا ان كان ضمنه عند دفعه او دفع اليه على ادعائه غير مصدق كماله
ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الامانة لا يومر بالدفع اليه كذا الوصف
في دعوى شراؤها من المالك ولو صدق في ان المالك اوصاه بشراها من المالك
البه ولو ادعى المدين على الوكيل بقبض الدين المتفاد الدين ولا يثبت له
امر يدفع اليه لا يثبت له انما يبيع المتفاد موكل ببيع من الدين ويستخلفه
انه ما يتوفى ولو ادعى البايع على وكيل الزبالة المدين موكل ببيع من الدين يدفع
الثمن قبل خلو المشتري ومن دفع الى آخر عشرة ينفعها على الهله فانفق
عليهم عشرة من عنده فهي **باب غل الوكيل** للموكل غل وكيله لا اذا انقلب
خو الفير كوكيل الخصومة بطلب الخصم وينفق انقله على علمه فنقصه
فلا يصح وبطلان الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند القاضي
وحول عند محمد وهو المختار ويحلفه بدلا من الحزب من خلافه الما وكذا لو فسخ موكل
مكتبا وحجر ما دونه واقترف الشريكين ونصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط
في التزويج ما يبعده علم الوكيل **كتاب الدعوى** هي اخبار بقوله على غيره ولله
من لا يجبر على الخصومة والمدعى عليه من يجبر لا يفتح الدعوى الا بذكر شيء
علم حينه وقدره فان كان دينه ذكر انه يطالب به وان كان عينيا فليذكر ثمنها
في المدعى عليه في حق وان يطالب به بها ولا بد من احضارها ان امكن ليشترها
عند الدعوى وعند الشراية او الحلق وان تغتصب بذكر قيمتها وفي الغفارة لا يجناه
القول بغير حق ولا يثبت ليدفع بتصادقها بل يثبت الى العلم القاضي في
القول لا بد من ذكر المبلغ والحد والحدود الاربعة في الدعوى وانما ان

البايع المبيع وان قبضه فلا تخالف خلافا لمحمد ولو قدر ان المال يبعه
 اقاله التمس والقول للمسلم اليد فيه ولا يعود السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة
 او المنفعة او غيرها قبل استيفاء المنفعة تخالفوا وروى ابو يونس ^{المستأجر} **باب**
 ان اختلفا في الاجرة وبين المجرور في المنفعة وانهما يحل ان يدعى ^{الاجر}
 وانهما يبرهن قبل وان يبرهن في حجة المستأجر في المنفعة وحجة المجرور
 الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يخالفوا والقول للمستأجر بعد استيفاء
 البعض يخالفان وتفتح فيما يقع والقول للمستأجر فيما مضى وان اختلفا في
 قدر بدل الكتابة لا يمتح الغان والقول للعبد ولا يمتح الغان وتفتح وان
 اختلفا الزوجان في متاع البيت فالقول لها وله فيها اصله اولها وبعد
 موت احدهما القول في الحمل للحى وعند يوسف كذلك في الزايد على
 جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لها ولو شتمها وعند محمد للرجل ولو شتم
 وان كان احدهما مملوكا فالقول للحرة في الحيوة والحى في الموت وقال المالك
 والمكانب كل الحر **فصل** قال ذوالبدين هذا الشيء او عينه فلا
 الغائب اعانته او اجريته او عينه او غيبته منه ^{على ذلك}
 اندفعت خصومة المدعى وقال ابو يوسف فيمن عرق بالحيمل لا تدفع
 وبه ويؤخذ وان قال الشهود او دعه من لا تعرفه لا تدفع بخلاف قولهم
 تعرفه بوجهه لا باسمة ونسبه حيث تدفع عند الامام خلافا لمحمد ولو
 قال شتمته منه لا تدفع وكذا لو قال المدعى سرقته او غيبته مني وان يبرهن
 ذوالبدين على ايداع الغائب وكذا لو قال سرق مني خلافا لمحمد ولو قال المدعى

استغنى من يدين وقال ذوالبدين وعينه هو ان دفع بلا حجة الا اذا برهن
 المدعى ان يدين او كله بقبضه **باب دعوى الرجل على** لا تقبضه روى
 اليد في الملك المطلق وبينة الخارج فيه الحق ولو برهن على ما في يد آخر
 ففني به لهما ولو برهن نكاح امرأته سقطت وهي لمن صدقته وان ارجاه ^{الى مناعة}
 فالتسابق الحق وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهو له ثم يبرهن الآخر لا يقبل
 بعد ذلك ففني له وان برهن احدهما ففني له ثم يبرهن الآخر لا يقبل الا ان
 اثبت سببه وكذا لا يقبل برهان خارج على ذي يد نكاحا ظاهر الا ان اثبت
 سببه وان برهن على امرأته شئ من آخر فالحمل نصف بنصف عنه او ترك وترك
 احدهما بعد ما قضى له ما لا يأخذ الاخر كله فان كان له احدهما ايد او ما يجره
 او وان اذخا فالتسابق او وان كان له احدهما ايد ولاخر خارج فذوالبدين
 والشراء حق من يمينه وصدقه مع قبض الهبة والصدقة فيما لا يحل له
 سواء وكذا الشراء والمهر عند يوسف وقال محمد الشراء او على الزوج البقية
 والرهن مع القبض او من الهبة معه وان كانت بشرط العوض فهو اولى
 وان برهن خارج على مملوك مخرج او شراؤه مخرج من واحد غير ذي اليد
 فالتسابق او وان يبرهن احدهما على الشراء من يدين الاخر عليه من بكرة وانفق بغيرها
 فهو له وكذا الوقت احدهما فقط ولو برهن خارج على الشراء من شخص والاخر على
 الهبة والقبض من غيره واخر على الارث من ابنة آخر على الصدقة والقبض من رابع
 ففنيهم ارباعا ولو برهن خارج على مملوك مخرج وذوالبدين على مملوك ففنيهم ارباعا
 خلافا لمحمد وفي رواية وكذا خلافا وان كانت البدلها ولو برهن خارج وذوالبدين على مملوك

مطلق وقت احدها فقط فالخارج اولى عند ابنيها والوقت اولى وكان
المدعى في ابديهما الوفي بد ثالث والمصلحة بحالهما فلهما وغيروا
الذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق اولى وان برهن خارج وذر البدعي
التشاج فذر البدعي اولى وكذا لو برهن كل على ان يملك من ارضه على التنازع
عنده ولو برهن احدهما على الملك المطلق والارض على التنازع فهو اولى كذا لو كانا
خارجين ولو قضى بالتنازع لذي البدع برهن ثالث على التنازع فله الا ان
يعيد ذو البدع هناك كما ان المقتضى عليه بالملك المطلق لو برهن على التنازع بغير
ويقتضى القضاء وكل سبيل لا يتكدر فهو مثل التنازع كسبيل التنازع
منه وكل ما يثبت وانما اذا الجبن والبدع والمروجة الصوف وما يتكدر بمنزلة
الملك المطلق كسبيل الخمر والبناء والخرق وزراعة البئر والحب وما اشكل
رجع فيه الى اهل الخبرة فانا نشكل عليهم جعل المطلق وان برهن خارج على
ملك وذو البدع على التنازع فهو اولى وان برهن كل منهما على التنازع صاحب
تاريخ تهما او ترك المال في اليد وعند محمد بعض الخارج وان ادعى في
العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الى ارض سبق قضى لذي البدع وعند محمد الخارج
وان اشتباه قبضا قضى لذي البدع اتفاقا وان كان وقت ذل البدع سبق قضى للخارج
في الوجهين ولا ترجح بكثر الشهود وان ادعى احد خارجين نصف دار والآخر
كلها فالرجح للاربع وعندها الثلث والباقي للآخر وان كانت في يدها فكلها
لمدعى الكل نصف بفضاء ونصف بلاقضاء وان برهن خارجا على تنازع داره
على داره واخر قضى لمن واقف سنها تاريخه وان اشكل فلهما وان خالفها

ساقط

بطلا

بطلا وان برهن احد الخارجين على غصبه والارض على ودعة لثوبيا
فصل التنازع بالأيدي لا بالشوب لو امن الاخذ بكمه والراكب
من الاخذ بالليام ومن في الترح اخف من الربوق وصاحب الجمل ولو امن
علق كونه عليه او الركب ان لا يترح او فيه سواه وكذا الجالس على البساط
والمتعلق به من معنوث طرفه مع اخر الى ايطون جروعه عليه وان فصل
اتصال ترسب المسألة عليه هراي بل الجارية ان فيه سواه وان كان لكل من الجار
عليه ثلثة جروعه فيهما ولا ترجح بالاكثر منها وان كان لاحدهما ثلثة
وللاخر ثلثة جروعه خشيبة ولو لاحدهما جروعه وللآخر اتصال ترسب
فلدى الاتصال فهو لصاحب الثلثة وللآخر حق الوضع وقيل الذي الجروعه
وذويت من ديار كذا يثبت منها في حق صاحبها وادعيا الرضا كال
انها في يده وبرهنا بيده فان برهن احدها او كان بين يدهما او بين
او حفر في يده حتى يعبر عن نفسه انا صرنا لقول له وان قال انا عبد فلان
فهو عبد لذو اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه ليعني الحرية عند كبره لا يقبل
بلا حجة **باب دعوى اليد** اليد مبيعة لا اقل من نصف سنة منذ
بيعت فادعاه الباع فهو ابنه وهي اتم ولو يبيع البيع وبيع الثمن
وان ادعاه المشتري مع دعوى او بعدوا وكذا الوأحاه بعد موت الام وغرها
وبرهنته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقال احضه في مال او دعاه
بعد امرة او غنقه ورقت وكذا لو دبر لاكثر من نصف سنة واقدر محكمين
انصحه الماتري في الحكم كالاول والا فلا يثبت ان لاكثر من سنيين لا يثبت

اقل فهو لصاحب الثلثة

فقط

ان لم يصدق

دعوت فان صدقة المشتري تثبت بحمل على الكاهن ولا يرد البيع
 ولا يعتق الولد وان باع عبداً ولد عنه ثم ادعاه بعد بيعه من ثمة تحت
 دعوت ورتب بيعه من ثمة وكذا الكاهن المشتري ان كان ثمة او غير ثمة او لم يرد
 ثم كانت الدعوة صحيحة ونقضت هذه الشرافة ولو باع احد ثمة امين ولداً
 عنه فاعتقه من ثمة ثم ادعى البايع الاثر ثبت فيه ما بطل عنه قول المشتري
 ومن في يده حتى لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابنه ان لم يرد ولو
 كان في مسلم وذمى فادعى المسلم فيه والكافر بثبوت فهو حر ابن الكافر ولو كان
 في يدي زوجين فرعت ابنه من غيرهما وزعمت ابنه من غيرهم فلو كانا ولو ان
 مشتراته ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب فيه يوم الحصة فان مات الولد
 فلا شيء على ابيه وتركته له وان قبله الاب غرض فيمنه كذا ان قبله غيره فاخذ رتبته
 ويرجع بقيمته وبالتمس على بايعه لا بالعقر **كتاب الاقل** هو اخبار بحق
 الاثر على نفسه ولا يقدح الا بعلوم وحكم ظهر بالمقر لا ان يشاؤه ففقد الاقرار
 بالخمس لم لا يبطل او عتاق مكرها واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشي
 وخوف صح وثبته ببيان المجهول بما له قيمته والنفول قوله مع عينة ان ادعى المقر ان
 وفي مال لا يصدق في اقل من درهم ومال عظيم نصاب متباين به ففته او غيرها
 ومن الابل خمسة وعشرون ومن البقر خمسة او ثور ومن غير مال الزكوة قيمة الضاب
 واموال عظام ثلثة نصف درهم ثلثة ودرهم كثرية وعندها نصاب وكذا
 درهم درهم وكذا اذا اقر عشرة وان ثلث فكذا وكذا اذا اقر عشرة وان ثلث
 زيد مائة وان رتب زيد النصف كذا كل مكيل وموزون ويشترط في عباده من نصف عند

ابو يوسف

ابوسف وعند محمد يومر بالبيان وقوله على او قبل اقراره بدين فان وصل به
 هو يومر بالنار وديعة صدق وان فصل لا وعدى او مع او في بيت او
 صدق في او كفي اقراراً بمائة ولو قال لمن ادعى عليه الفان تنزه او انقذها
 او اجلني او قد قضيتها او ابرأتني منها او وجهها الى او تصدقت يا او
 او احلكتها ما فقد اقراره ولا ضمير لا ولو اقر بدين متجمل وقال المقر له
 هو حال الزم حالاً او حلق المقر له على الاجل ولو قال على مائة ودرهم
 والكل درهم وكذا كل ما يكال او يوزن ولو قال مائة ونوب او مائة وثوبان
 لم يثبت المائة وان قال مائة وثلثة اقراراً بالكل شياء ولو اقر بتم في
 صر لهما او بخاتم من ماله لثمة والنقص او سيف فالتصل والجفن والجليل او
 بحلة فالكسوة والعبدان وان بدابة في اصطبل لزم الدابة فقط وثوب
 في مديله لهما وكذا ثوب ثوب وان ثوبت في عشرة اقراراً بزمه ثوب واحد
 عند ابو يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة في خمسة وان نوى المقر ونية
 مع لزم عشرة وفي قوله على من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزم عشرة
 وعندهما عشرة وان قال له من درهم ما بين الدرهم الى هذا الدرهم ما بينهما
 فقط وصر الاقرار بالدرهم وحمل على الوصية من غيره وللحم ان يدين شيئاً صالحاً
 كارت او وصية فان ولدت حبة الاقل من نصف حول مذاق فله ما اقر به وان
 حين فله ما وان ميتاً فله وصي الموت وان فسر بيع واقراض او اقرهم الاقرار الغا
 فسر وان اقر بغير النصاب لزمه المال وبطل الشطر **باب الاقرار** وما له المعناه باقر
 صح كذا لبعض ما اقر به لو منقلا لزمه باقينه وبطل الشطر اذا اقر
 بغيره

Copy
 لا تملك كل واحد ما هو حقه باصله استناداً
 من اهل على ان لا يجرى بطل هذه الا
 ديانة

بشئ

واستثنى بعضا من الاستثنى خلافا
او استثنى بعضا من الاستثنى
او استثنى بعضا من الاستثنى

بشئ من بعض احدهما او بعض كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى كليا
او زينا او عدديا متقاربا من درهم صح بالقيمة خلافا لمحمد ولو استثنى من
شاة او ثوبا او دارا بطل اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره
وكذا ان خلفه بمشقة من لا يعرف مشقة كالملاكة والجن ولو اقر بدين
استثنى بناء على ما للمقر له ولو قال اني اقر بالقرصة لكان محاقا ولو قال اني اقر
ونخل البستان كبناء على ما له على الف من ثمن عبد لم يقبضه فان عتق
قبل للمقر له سلم وسلم ان شئت ان لم يبعته لم يملك الا قوله لم يقبضه
ولو قال من ثمن خمر او خنزير لم يقبضه وان وصل صدق ولو قال من
ثمن مناع او ارضى وهي زينة او بنو حجة لزمه الجهاد فلا يذمه ما قال
ان وصل وان قال من غصب او دبعة وهي زينة او بنو حجة صدق ولو قال اني
او حاص فان وصل صدق والا فلا ولو قال غصب ثوبا وجاء بمعييب ولو قال
على اني الا انه ينقص مائة صدق ان وصل والا لزم الا لو قال اخذت منك
الفاو دبعة فملكك قال المقر له اخذتها غصبا ضمن ولو قال بدل اخذت
لا يضمن ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد لم يضمن ولو قال غصبت عليه قيمته
لم يضمن ولو قال هذا كان في دبعة عند فلان اخذته وقال الاخر هو دفع الله
وان قال اخذت فرسي او ثوبا هذا فلا نافي له او ليسه ورده على الاخر
او لم يكن له داري ثم ردها على اصدق وعندها القول لما اخذ منه ولو قال
خاطبني بهذا بكذا ثم قبضته وادعاه الاخر فعلى هذا الخلاف في القبح
ولو قال اقتضيت من فلان الفا كان في عليه او اقرضتني الفا ثم اخذتها

ط
ما قال هذا الدار زيد
والبستان نفسي

قال

منه

منه وانكر فلا ينفق له ولو قال اني اقر هذا النزع فلا ينفق له
الدار او غير هذا الكرم ط استعنت فيه على ذلك والقول للمقر
باب قول المقر دين صحته وما لزمه في مرضه وسواء
وبقائه على ما اقر به في مرضه والحمل مقدم على الارث واليقر تحصيله
غير ما بقضاء دينه ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدق به بقية الوارثة
وان اقر لا يجزي صح ولو اخطأ بماله وان اقر لا يجزي ثم اقر انه ابنه ثبت
نسبه وبطل اقراره وان اقر لا يجزي ثم تزوجها لم يطل اقراره ولو
اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو وهب لها ثم تزوجها فلا الرجوع وان
اقر بغلام محمول التسمية بغيره بطلت بمثلته ابنه وصدق الغلام بمثلته
الغلام ثبت نسبه ولو مرضا او يشارك الوارثة وصح اقرار الرجل بالدين
والوالد والزوجة والمولى بشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لنفسها
واقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا وبشرط قابلية وصح تصديقهم
بعدم المقر الا تصديق الزوج بعدم موافقه عند ما يقع ايضا وان اقر بنسب
غير الولاد كاخو وعم لا يثبت غيرته ان لم يكن له وارث موافق ولو بعد اقراره
ابو اقر باخ شريكه في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان له الميراث من
على شخص فاقتر احداهما بقضاييه نصفه والنصف الباقي للاخر ولا ينفق
للمقر **كتاب النكاح** هو عقد يرفع النكاح ويجوز تزويج اقراره وسكنى وانكاره
فالقول كالبيع ان وقع عن مالك افتتبت فيه الشفعة والرقب العيب
وخيار الرؤية والتشريط وتقدرة جهالة البدل لاجهالة المصالح

فقد جوبه

الدين

امره

هو قوله هم ههنا المعاشة وهو خلو
الحاكم والصلو من المصالح يعني
استقامة الحال وشراها

وتشترط القدرة على تسليم البدل وان استحق بعض المصالح عنه او كله
رجع بكل البدل او بعضه وان استحق بعض البدل او كله رجع بكل
المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر اجارة فيشترط فيه
التوقيت ويبيطل بغير احدوها والاخير ان مفاوضته في حق المدعي فله
اليمن وقطع المنازعة في حق الاخر فلا منفعة في دار صوح عنهما
مع احدهما او تجب في دار صوح عليهما وان استحق من المدعي بعضا
او كلاهما المدعي حصته من البدل ويرجع بالخصوص فيما استحق
من البدل بعضا او كلاهما يرجع المدعي الى دعواه في قدره وهذا كالبذل
النسيم كاستحقاقه في الفصلين ولو صالح على بعض ما لا يتغير الا ببيع
وحصلت ان يزد في البدل شيئا او يسرى عن دعوى الباقي **فصل**
في حق الصلح من مجرد ولا يجوز الا على معلوم فيجوز عن دعوى المالك والمنفعة
والجناية في النفس وما دونها عمدا او خطأ وعن الرق وكان عتقا بمال
ولا ولاء وعليه دعوى الزوج النكاح وكان حلقا وبجرم بدل الصلح عليه
ديانة ان كان مبطلا ولو صالحا بمال لتقر له بالنكاح جاز ولا يجوز ان
ادعه المرأة وقيل يجوز ولا عن دعوى الخدم وان ختل عبدا ما ذل جلا عملا
وصالح عن نفسه ولا يجوز بخلاف صلى عن نفسه عبدا له جلا عملا وان
صالح عن مفسوق تلغى بالكثر من قيمته جاز ولا يبطل الفضل ان كان مالا
يتغابن فيه ان بصر صح مطلقا اتفاقا وان عتق من عبدا مشتركا وصالح عن
باقي اكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان بصر من صح ويجوز صلح المدعي بماله

كذلك العبد
سكنى ابدار

رجع بعد الملاك

فمه

فمه الى المنكر لغيره وبدل الصلح عن دم عمدا او على بعض دين يدعيه
بلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه وبدل ما هو كسب على الوكيل وان
صالح فوضو وضمن البدل اضافة الى ماله اشار الى عرض او نقد بلا
اضافه او اطلق وسلم صح وكان متبرعا وان اطلق ولم يستلم توقف
فان اجاز للمدعي عليه جاز ولزم البدل والابطال **الفصل في الدين**
الصلح عما استحق بغير المداينة على بعض جنس اخذ لبعض حقه وانما ط
لباقية المداينة فلو صالح عن الف حال على مائة حالة او الزموا قبل
صحة وكذا عن الف جباية مائة ذبوف ولا يصح عن درهم على مائة شاة
او عن الف موزج على نصف حال او عن الف سود على نصفه بغير مال او صالح
عن الف درهم مائة دينار على مائة درهم حالة او موزجته صح وان قال
من له على آخر الف اذغة انصفه على انك بري من باق ففعل بري والا فلا
بري خلافا لما لا يوفى وان قال صالحا من **فصل** على نصفه على انك
ان لم تدفع غدا النصف للف عليم لا يبرأ اذا لم يدفع اجماعا وان قال
ابرا من نصفه على ان تعطيني نصف غدا بري من نصفه اعطى او لم يعط وكذا القول
اذا لم نصفه على انك بري من باق ولم يوقت ولو قال ان ادبت الى نصفه
فانك بري او اذا ادبت اذنتي ادبت لا يصح الا براء وان ادى ومن قال الرب
دينه لا اقر الا حق توخر او عطف على عني ففعل جاز وان اعلن انك مال
فصل ان صلح احد من الدين عن نصفه على ثوب فله ثوبه ان يتبع المدين
نصفه ويأخذ نصف الثوب الا ان يضمن المصالح ربع الدين وان قيمته ثلث

Copyright University

الدين شركه شركه فيه واتبع الفريسيين عايضوا واشترى بنصفه شيئا منه
رجع الدين واشتري الفريسيين ومن ابراه عن نصيب اوقاص الفريسيين بدس سباق
لا يصح لشركه وان ابراه عن البعض قسم الباقي على سراسم وان اجمل نصيب
لا يصح خلافا لابي يوسف بطل صلح احدى سلمي عن نصيب ما دفع خلافا
ايضا وان اخرج الورثة احدى عن عرض او عفا مال او عن احد القدين
بالاخر وعنه ما يراه صحه قبل البطل او اكثر وعن نقدين وغيرهما باحد القدين
لا يصح الا ان يكون المظني اكثر من نصيبه من ذلك الجنب وان بعض حاز مطلقا
في التركة دين على الناس فخرجون ليكون الدين لهم بطل الصلح فان شرط
براءة الفريسيين من نصيبه صحه وكذا ان قضوا حصته منه تبرعا او اقرضوه قرضا او
حالفهم على الفريسيين وصالحوا عن غيرهم في صحه الخلع عن تركه في اعيان غير
معلومة على مكيل او موزون او خلافا في الاصح للجواز ان علم انها غير المكيل او الموزون
اذا كانت كل ما في اليد البقية وبطل الصلح والقسمه ان كان على الميت دين
مستغرق وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضائه ولو فعل فالجواز
والقسمه بخلاف قياسنا لا يلحقنا انا وقبل القياس ان يوقف العمل والاختار
ان يوقف دين الدين ونعيم الباقي **كتاب المضاربة** في شركه في الترخيم حال
من جانب وعمل من جانب المضارب امين فادانته فوكيل وان خرج فشركه
وان خالف فغاصب فان شرط كل الرخ لم يفتقر وان شرط له فستضعف ان قد
فاجبر فله اجر مثله رج او برح ولا يزد على ما شرطه عند ابي يوسف خلافا
لما لا يصح مال فيه ايضا ولا يصح المضاربة لا لاجل النصيب به الشريك وان

مضا وقال يعم واعمل في ثمنه مضاربة او قال قبض مال على فان واعمل
فيه مضاربة جاز ايضا وشرط تسليم المال الى المضارب بلا بد لرب المال فيه
عاقدا كان او غير عاقد كالقصر اذا عاقدها له ولية واحد الشريكين اذا عاقدا
الاخر لكون الترخيم بينهما مشاعا ففقد ان شرط له احدى عشر درهم مثالا
وكذا شرطه بوجوب حرج الراجح يفرضها وما لا فلا يبطل المشرط كشرط الوضعية
على المضارب والمضارب في مطلق ان يبيع ويشترى ويكسرها ويساوي ويضع
ويودع ويرهن ويرتحن ويواجر ويشتجر ويحبال بالثمن على الاكثر غير موقوف
ايضا على المال صحه ولا تنفذ المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن رب المال
او بقوله اعلم برأيه وان يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص
فان شرع بالهاتين اوقره او حمله بماله فهو متبرع وان قيل اعلم برأيه
وله الخلط بماله والصحيح ان قيل له ذلك فلا يصح به ويصير شرطا كما زاد القصة
وحق له ان يبيع وحقه الشئ في المضاربة وان عتدت ببطلان الوضعية
او رفضت او معاملة معتن فيلس ان يتجاول في الشركة فان تجاوزه ضمن
والرجح له فان قال له عامل اهل الكوفة او الصبار في فاعمل في الكوفة غير
اهلها او صار في غير الصبار في لا يكون مخالفا وكذا الوفا ان اشتري فسوقها
فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق وان قال اخذ هذا المال
فعمل في الكوفة او فاعمل به فيها او حذره بالنصف فيها فهو متعبد بخلاف
خلافه وعمله فيها والمضارب ان يبيع ويشترى ما يملك اجلا لا يبيع اليه التجار
وان باع بغيره اخرج اجماعا وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة

وليس ان يزوج عبدا او من مالها ولا ان يشتري من يمتنع على رب المال ان
 شري كان له لا لها ولا ان يشتري به من يمتنع عليه ان كان في المال ربح فان فعل
 ضمن وان لم يكن ربح صح وان حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه بغير ربح
 المفتوي نصيبه في المال ولو اشتري المضارب بالتصفاة بالف وقبضها بالف فلا
 ولد لساوي الفاقاد عتق مورا فصار في حقه الف ونصفه لستاه من المال
 في الف بغير واعقة فاذا قبض الف ضمن المدعي نصف قيمته **لام** **باب**
المضارب يضارب فان مضارب المضارب بلا اذن ولا ضمان ماله يعمل الثاني في
 ظاهر الرواية وهو لهما وفي رواية الحسن عن الامام البصري بالعمل ايضا ما لم
 يربح وان كانت تضمين ايتهما اشياء في المشهور وقيل على الخلاف في ابداء الربح
 الظاهرة فلو كان وان اذن له بالمضاربة فصار بالتكليف وقيل ما راف الله بينا نصفان
 او في نصفه او ما فضل فنصف الربح لب المال ثلثة للثاني وكذا
 الاول وان دفع بالنصف فنصفه للمال ونصفه للثاني ولا شيء للاول وان
 شرط للثاني الثلثين فكما شرط ويضمن الاول للثاني سدا وان كان قبل
 له ما راف الله او ما ربح بيننا نصفان فدفع بالثلث فكل من ثلثه
 وان دفع بالنصف للثاني وكما من الاول ورب المال ربح ولو شرط لعبدي
 المال ثلثا يعمل معه ولرب المال ثلثا يعمل معه ولرب المال ثلثا ونصفه
 ثلثا صح وتبطل عتق احدها وبالحاق المال من ثلث الابل والمضارب
 ولا ينقل بغيره ماله يعمل فان عمل في المال عتق فله بغيره ولا ينقل في غيرها
 وان كان قد من ضمن راس المال لا يتصرف فيه وان من غير فله بتبدله

الظاهرة فلو كان
 فلا ضمان وان ربح
 وحيث ضمن فله الربح

يخبر

بجسه ان كانا ولو اختلفا في المال يربح على التمس لزمه الاقتضاء ان كان
 ربح والآلاف ويوكل المالك به وكذا سائر الوكلاء والبيع والتمار يجبر ان
 وما هلك من مال المضاربة صرف الى الربح او لان دار على الربح لا يضمن المضارب
 فان اقسماه ونسحت ثم عتقت فذلك للمال او بغيره لا يتراد ان الربح وان
 اقسماه من غير فسخ نراه حتى يتم راس المال فان فضل شيء اقسماه وان
 لم يربح فلا ضمان على المضارب **فصل** ولا ينقل المضارب من مالها
 في مصر اتخذ دارا ولا في الفاس فان سافر فطعامه وشربه في مالها
 بالمعروف وكذا كسونه وركوبه شراءه وبيعها او كذا اجرا له وفراش ينام عليه
 وغسل ثيابه والدخن في موضع يحتاج اليه فيه وضمن مكانه زيد على العادة ونفقة
 في مصر من ماله كالدواء ويرد ما بقي من كسونه وغيرها اذا قدم الى راس المال
 وما دون السفر سفر المصرا ان مكنته ان يعود ويبيت في اهله والا فكل سفر
 ليس بنفقة الا اتفاق من مالها ويؤخذ ما تنفقه المضارب من الربح او لا
 وما فضل قسم وان سافر عماله ومال المضاربة او مالين لرجلين انفق
 بالحصة وان باع متاع المضاربة حسب نفقته عليه من حمل ونحوه لا نفقة
 نفسه ولو شري مضارب بالتصفاة بالف المضاربة بربا وباعه بالفين ولو اشتري
 بهما عبدا فضا عتق يدين قبل نفقتهما يفرم المضارب بغيره والمالك
 الباقي ورب العبد للمضارب ويأخذ للمضاربة ورأس المال الفان وخمسها
 ولا يبيعه من جهة الاعلى الا لعين فلو بيع باربعة آلاف فحصة المضاربة
 ثلثة آلاف والربح خمسة مائة بينهما ولو اشتري مال عبدا بخمسة مائة

Copyrighted material

وباعه من المضارب بالفلانيه مائة الى خمسين ولو اشترى
مضارب بالنصف بالمضاربة عيدا بعدل الفين فقتل جلا حواء فخرج
الفداء عليه وباقيته المالك اذا اذرى خرج عن المضاربة ويجزم المضارب
يومئذ المالك ثلثه انما ولو اشترى بالمضاربة عيدا وهلك المالك قبل
نقده دفع المالك الثمن ثم وثق جميع ما دفع والمالك ولو كان مع المضارب
القان فقال دفعته الى الفارحت الفارحت المالك بل دفعته اليك
الالفين والقول المضارب ولو اختلفا في ذلك في قدر الزرع والمالك
ولو قال من مائة الف فخرج فيه مضاربة زيد فزيد بل بضاعته والقول
لزيد وكذا لو قال اذوا لزيد فخرج فيه مضاربة زيد بضاعته او مضاربة
ولو قال المضارب اطلقت وقال للمضارب ولو ادعى كل واحد عاظما لك
كتاب الوديعة الا بداع تسليط المالك غيره على حفظ ماله والوديعة
ما يترك عند الامين المحفوظ ولا تتضمن بالهلاك والمودع ان يحفظ
امانة فلا ينفق ويغيبه وله التسريحها عند عدم التروى والخوف خلافا لما فيما لم يحمل
ومؤنه فان حفظها بغيره ضمن الا اذا خاف الخوف والفرق قد دفعها الى اجاره
او الى سفينه اخرى فان ظلمها بربها فبها وهو فادع على تسليمها صارا
غاصبا وكذا لو حمله اياها وان اقر بعبده بخلاف محمله عند غيره وان
خلطها بماله بحيث لا يتميز فان يجرها ضمن وانقطع حق المالك منها
في المايه وغيره عند الامام وعندنا في غير المايه المالك ان يشاء ان شاء
وكذا في المايه عند محمد وعند ابو يوسف يصير الاقل قابعا للاكثر فيه ان يبيع

جنسها

جنسها كغيره بنوعه ونوعه بنوعه ضمن وانقطع حق المالك اجماعا وان اخلطت
بلا صفة بنوعها اجماعا وان تهدى فيها بان كانت ثوبا فلبثت به فكم او عبدا
فانما يضمن فان زال التعدي زال الضمان بخلاف المستعبر والمستاجر
وكذا لو دفعها ثم لم يرددها وانفق بعضا فله الباقي ضمن ما انفق فقط
وان رتبته وخطه بالباقي ضمن الجميع ولو تفرق فيها فخرج يتصدق
وعند ابو يوسف يطيب له وان اقر بغيره من واحد شيئا لا يدفع الى احد
حقه بغيره الاخر خلافهما وان اودع عند اثنين ما يقيم اقتسامه وحفظ
كل حصته فان دفع احدهما الى الاخر ضمن الدافع لما القابض وعندنا لكل
حفظ الكل باذن الآخر وانما لا يقيم حفظا احدهما باذن الاخر اجماعا
وان دفع عن دفعه الى عماله يدفع الى من له منه يد ضمن وان دفعه كدفع
الدابة الى عبده وشي يحفظه النساء الى من يضمنه لا يضمن وان امر بحفظها
في بيت عيبتين من دار فحفظها في غيرهما لا يضمن الا ان كان فيه حائل ظاهر وان
امر بحفظها في دار فحفظها في غيرها ضمن ولو اودع المودع فله ضمن
الاول فقط وعندنا في اياها فان ضمن الثاني رجع على الاول بالالعكس
ولو اودع الفاصي ضمن اياها اجماعا ولو اودع عند عبدين شيئا
فانلفه ضمنه بعد عتقه وان عند صبي فانلفه فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف
يضمنان له ان دفع العبد الوديعة الى مثله فله كذا ضمن الاول
بعد العتق وعند ابو يوسف ضمن اياها ان شاء الى او عند محمد ان ضمن
الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني فله الى من معه الوفاة على

Copyrighted material

كل من اثنين ابداء اعزاه فكل لهما وضمن لهما مثلها **كتاب العارية**
 في عليك منفعة بلا بدل ولا يكون الا فيما ينفع مع بقاء عينه او عارفا
 المالك والمؤذن والمعدود قرض الا ان عين انتفاعا يمكن تر العير بعد
 ويصح باعرتك ومنحك او طوقك ادنى حملتك على ابني واخذ منك
 عدوى اذ لم يرد بذلك الهبة وداري لك سكني او عري سكني والهيون
 يروح فيها مني شاء ولو هلك بلا عقد فلا ضمان ولا توجر لا ترهن كالوديعة
 فان اجرها فتلقت ضمانا مني ما شاء فان ضمن الموجه لا يرجع على اهل
 ضمن المستأجر على الموجه ان لم يعلم ان عارية ولم ان يعبر ما لا يخلو
 باختلاف استعمال كالحمل على الدابة لا ما يخلو كركوب ان عين مستعارة
 وان لم يعبر جاز ايضا ما لم ينعين فان تعين لا يجزى ولو ركبه هو ليس له اكل
 غيره وان ركبه غيره ليس له ان يركبه وان قبلت بسوء او وقت او بهما فحين
 بالخطا الى شئ فقط ان اطلق فيه ما قبله الانتفاع باقى نوعه شاء في اي
 وقت شاء ونصح اعارة الارض للزراعة والفرش ان يرجع متى شاء ويجلته
 قلم ما ولا يضمن ان لم يوقت ان وقت ذلك جمع قبل كره ذلك وضمن ما انقص
 بالقلع وقيل يضمن قيمته وبتملكه والمستقر قلم بلا ضمان ان لم تنقص
 الارض بكثر او عند ذلك الخبار للمالك وان اعارة للزراعة لا تؤخذ حتى
 بحصد وقتهم لا اجر ترد المستعار المستاجر الوبيته والرهن والمفطور
 على المستعمل الموجه المودع والمرتهن والغاصب اذا رد المستعير الدابة
 الى اصطلح رتبها والعبد والثوب الى دار ما كبرى بخلاف الغصب فالوديعة

وان رد

وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجهه مشاهرة او مسانفة بر او كذا ان ردّها
 مع اجهه رتبها او عبده يقوم على الدابة او لا بخلاف الاجتناب الاجتناب
 وردة شئ نفيل الى دار ما كره ويكتب مستعير الارض للزراعة فلا يضمن
 ارضك لا اعترى خلاف الهبة **كتاب الهبة** هي عليك عين بلا عوض وتصح
 بايجاب قبول وتتم بالتبض الكامل فان قبض في المثل ان صح وبدله لا بد
 من الاذن وتنعقد بوهت ونخلت واعطيت واطمعتك هذا الطعام كسوك
 هذا الثوب واعمرتك هذا الشئ وجعلته لك عري وداري لك نفقة شئك
 وبنيتك في حملتك على هذه الدابة وان قال اري لك هبة سكني او سكني هبة
 او نفقة سكني او سكني صدقة او صدقة عارية هبة فعارية ونفقة هبة منافع
 لا يضمن القسمة لا يضمن اذ قد قسم ثم ولا تصح هبة دقيق في يده
 في قسم في لبن وان اطمع او انخرج وسلم وهدية ابن في ضرع وصوف على
 غنم ونخل وزرع في ارضه وعمر في نخل كهيئة المنافع وهبة شئ هو في الموهوب
 له تتم بلا تجديد قبض وهبة اليه بطلت بتم بالفقدان كان الموهوب في ذلك
 او يد مودع لان كان في يد غاصب او مبيعاً فاسدا او متعيباً والصدقة
 في ذلك كالهبة والام كالا ب عند غيبة غيبة منقطعة او موهبة وعادم
 وصية ان كان الطفل في عياله او كذا لم ينعزل الطفل وهبة الاجتناب له
 تتم بقبضه عا ولا يقبض ابية او جدة او وصي احدها او امة ان في
 حجرها او اجتناب بنيتها او يقبض زوج الطفلة لها ولو مع حضرة الاب
 بعد التراف لا قبله وصية هبة اثنين لواحد دار لا عكسها فالهبة اوصح

لان الموهوب معدود وقت الهبة والمعدوم
 ليس يحمل للملك بخلاف المنافع اذ هو محل له
 حيث كان موجودا وقت العقد الا انه
 يتوقف على القسمة والتسليم وذلك
 لا يهين في العقد سرح

ان يضمن الموهوب
 ان يضمن الموهوب
 ان يضمن الموهوب

تصدق عشر على فقيرين وهبتهما ولا تنفقان لغيرهما خلافا لهما
باب الرجوع في يقيم الرجوع خبرا محلا او بعضا ويكره ويمنع منه حروف
 ومع خرقه فالذال الزيادة المنفصلة كالبناء والفرق والتمن لا المنفصلة والميم
 موت احد العاقلين والعين العوض المضاعف السبا اذا قبض نحو خذ هذا
 عن هبتك او بدل اعن او في مقابلتها ولو كان من اجتناب فلو لم يصفو فالحل
 ان يرجع فيما وهب الخاء الحرف عن مكان الموهوب والراء الزوجية وقت
 الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح الموهوب ثم ابان والفاء القرابة فلا رجوع
 فيما وهب لذي رحم محرره الهاء هلاك الموهوب والقول في قول الموهوب له
 وفي الزيادة قول الواهب ولو عوض فاستحق نصف الهبة مرجع نصف العوض
 واستحق نصف العوض الرجوع بشئ حتى يرد باقية وان استحق الكل رجع
 بالكل فيه ما ولو عوض عن نصفها فلا يرجع بما لم يعوض ولو خرج
 نصفها عن ملكه فلا يرجع بما لم يخرج ولا يقيم الرجوع الا بشرط
 او حكم قاض فلو اعتق الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم
 نفذ ولو منع فيه ملك لا يضمن وهو مع احداهما فخرج من الاصل
 لاهبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه في المشاء وان تلف
 الموهوب فاستحق ضمن الموهوب له لا يرجع على الواهب الهبة بشرط
 العوض هبة ابتداء بشرط القبض في العوضين ومنعهما التزوج
 في احداهما بيع انتهاء فثبت النعمة وخيار العيب الشرط والرية
 في كل منهما **باب** ومن وهب امه الاعمال او على

بردها

يستولدها

بردها عليه او يعتمها او يستولدها صحت الهبة وبطل الاستثناء
 الشرط وكذا الوهب اذا على ان يرد عليه بعض او يعوضه شيئا منها
 ولو رد المحل ثم وهبها فله الهبة باطلة بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها ومن
 قال المديونة اذا جاء عذر فالدائن لك او فانت برئ منه او ان اريت ان
 نفقه فالباق لك او فانت برئ منه فهو باطل والموبر جائز للمهر حال
 حي ولو رثته بعد و هو ان يجعل دار له مدة عمره فاذا مات تركت اليه الرقبة
 باطلة فان قبض كانت عارية في رد وعذابي يكون تقبض كالعري وهو ان
 يقول اذا مت قبضك فذلك وان استقبل في الصدقة كالهبة لا يضمن
 القبض والاشياء يقيم الرجوع فيها ولو لفتى والى الهبة والى فقير ولو قال
 جميع مالي او ما ملكه لفلان فهو هبة وان قال ما يسلك او يعرف او فخر
كتاب الاجارة في بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين
 وما صالح غناص الجرة وتقدر بالشروط ويشترط فيها اخبار الشروط والروية
 والعيب يقال لنفسه والمنفعة تغلظ ان يبين المدة كما تسكن والزراعة
 فتصح مدة معلومة اي مدة كانت في الواقع يتبع شرط الواقع فان لم
 يشترط فالفتوى ان لا يزد في الارض على ثلث سنين وفي غيرها على سنة وثلاثة
 تغلظ بذكر الحال كصنع الثوب وخباطة وحمل قدر معلوم على اداة مسافة
 معلومة وتارة بالساعة كنقل هذا الى موضع وكذا الاجرة لا تستحق
 بالتقدير بالتعجيل او بشرط او استيفاء المعقود عليه والتمكن منه فثبت
 لو قبض الدار ولم يكسرها حتى مضت المدة وتسقط بالفصيلة بقدر فوق التمكن

ولرب الدار والارض طلب الاجر لكل يوم من قبل الدابة لكل مرحلة والمقصود الجنب
 بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المشاجر الخيانت بعد اخراج الخرافات
 اخذ قبل الاخراج سقط الاجر وان بوءه فلا ان شئت المشاجر ولا ضمان
 وفلا ان شاء المشاجر ضمنه مثل ديقه والاجر ان شاء ضمنه الخزول
 الاجر والطبخ للولجة بعد الفرق ولضارب اللبن بعد اقامته والابعد من
 ومن بعد انشغ العين كصباغ وقصار يقصر بالتشياء والبصر فله جسر الاجر
 جسر افضاغت فلا ضمان ولا اجر وقال ان شاء المالك ضمنه مضوغه
 الاجر وغير مضوغ ولا اجر ومن لا انشغل في الاحمال والملاح وعاسا
 الثوب ليس له جسر اخذ في مادة الابواب اذا اطلق العمل التصانع فله ان
 يستعمل غيره وان قيد بعمل نفسه فلا ومن استاجر رجل ليجي بعماله فوجد
 بعضهم قد مات فاقب بمن بقي فله اجر بحسب ما وان سوجر با بصال طعام
 الى زبد فوجد ميتا فزده فلا اجر له وكذا لو سوجر لايصال كتاب اليه فم
 لم يه وقال محمد له اجر ذهابه هذا ولو تركه هنا فله اجر ذهابه اجمع
ما يجز الاجارة والايدي وصح استجار الدار والحائط وان يترك
 ما يعمل فيه ان يعمل كل شئ سوى ما يوهن البناء كالحلادة والقضبان
 والطحن واستجار الارض للزراعة ان يبين ما يزرع او قال على ان يزرع
 ملكا والبناء والفرس واذا انقضت المدة نزع ان يلقها او يسلمها
 فارغة الا ان يعزم المزرع قيمة ذلك مقلوعا غير ضي صاحبه وان كانت
 الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه ايضا او يرضى بتركه فيكون البناء

والفرس

والفرس لهذا والارض لهذا والرطبة كالشجرة والزرع يترك باجر مثل
 الى ان يدرك واستجار الدابة الركوب والحمل والثوب للبشر اطلق
 فله ان يركب يلبس من شاء فاذا ركب او لبس او ركب او لبس فله ثوبان
 فلا يستعمله غيره وان قيد بركب او لبس فله ثوبان وكذا كل ما يمتنع
 باختلاف المستعمل او لا يمتنع فله ثوبان فلو شرط سكنى واحد جاز
 ان يسكن غيره وان ستمى ما يحمل على الدابة نوعا وقدر كركب فله حمل
 مثله او خف كالشعر التسميم هو اضر كالمح وان ستمى قدر من القطن
 فله ان يحمل مثل وزنه حليدا وان زاد على ما ستمى فوطيت ضمن قدر الزيادة
 وان كانت تطبق على حملها او الاقل القيمة وفي الاثران بضمين ولا عسر
 بالنقل وان كسرها او ضربها فوطيت ضمن خلافا لهما فيما هو معتاد وان تجاوز
 بهما مكانا ستماه ضمن ولا يبرأ برتها الى مكته وان استاجر هاهنا وابلايا
 في الاصح وان نزع ستر الحمار واسرحه عاب سرح به مثل لا يضمن وان اسرحه
 او كفه عمالا يسرح او لا يوكفه مثله ضمن وكذا ان او كفه عاب كفه مثله
 وقال ايضاً قدر ما زاد وزن على السرح فغطوان سكر الاحمال طريقا غير
 عنه المالك مما يملكه النفس فلا ضمان عليه ان يستغوث الطريقان وان
 تفاوتوا او كانا لا يسلكهما النفس او حمله في البحر فتلف ضمن وان بلغ فله
 الاجر وان عيق زرع بتر فزرع رطبة ضمن ما نقصت الارض والاجر عليه
 وان امر بغيره التسميم فيصالح في اطمه خيرة المالك بين تضمين قيمته
 وبين اخذ القباء ودفع اجر مثله لا يزد على ما ستمى وكذا لو امر بغيره في اطمه سويل

اوافق ان يتركه حيوانه فله
 كبح زبانه جملان

Copyright

University

في الاصح وقيل يفتنه هذا لا خيار **باب الاجارة العامة** يجب فيها اجر
 المثل لا يرد على المسمى من الاجارة المثل شهر بكذا صح العقد في شهر
 حق الا ان يمتد حمله الشهور وكل شهر كان منه راحة صح فيه سقط حق
 الفسخ وظاهر الرواية بقاءه في الليلة الاولى ويومها وان اجاره كانت بكذا صح
 وان لم يميز في كل شهر ابتداء المدة مسمى في وقت العقد فان كان حين
 العقد يعتبر بالاهلة والا قبل الايام وعند محمد الاول بالا تيمم والبا بالاهلة
 وابو يوسف معه رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة الحمام
 والحمام لا اخذ اجرة **باب** على الطاعة على الاذن والحق والامانة وتعليم
 القرآن والفقه او المعاصي كل غناء والنوح والملاهي ويقع اليوم بالجواز على الامة
 وتعليم القرآن والفقه ويجوز المأجر على دفع مسمى ويجوز دفع الحرفة
 المرسومة ولا يصح اجارة المشاع الا من التزك وعندها تنقضي مطلقا وان اجاره
 من رجلين صح اتفاقا ويجوز لبيح المأجر معلوم وكذا بطعامها وكسوتها
 خلافا لهما وعليها غل ان بقي وغسل ثيابه واصلاح طعامه ودهنه لا غل
 شي منها بل هو واجرها على من نفقته عليه فان ارضعته في المدة بلين شاة
 او غدانه بطعام فلا اجرها ولا زجرها وطرا لا في بيت المأجر ولا في فسخها
 ان لم يكن برضاها ان يحا حة ظاهر لان اقرب به ولاهل الطفل فسخها ان
 او حبلت وفك لبنها حاكم لا يفسخ له غير لا يفسخه او حمار يحمل عليه
 طعاما يغير منه او ثوب لحسن له يغيره من رقيقه ويجوز اجرة المثل
 في الحل لا يجاز المسمى وان المأجره ينجزه اليوم فيجزا بغيرهم فدخلوا

على المأجره
 ان يفسخ المأجره
 في المدة

لها

لها ولو قال في اليوم صح اتفاقا وان المأجره رضاعا ان يكسها وبذر
 عنها او يفسقها او يزرعها صح وعلى ان يشترها او يكرهها او
 يفسقها لا يفسخ وكذا الاجارة للزراعة بزيادة ولا يكون بغير كس ولا كس
 يسكنه وليس بلبس وان المأجره شركا او حماره لحمل طعام هولاء الا ان
 الاجاره ان المأجره من المسمى وان المأجره رضاعا ولا يكره ان
 يزرعها ومضى الاجل عاد صحى اوله المسمى وان المأجره حمارا لمكة
 ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد فنفق لا يضمن وان بلغ مكة فله المسمى
 وان اختم ما قبل التزك والحمل نفقت الاجارة للفاد **باب**
 الاجارة المشتركة من عمل غير واحد ولا يستحق الاجرة حتى يعمل كالقباغ
 والقصار والمنازع في يده امانة لا يضمن ان يهلك وان شرط ضمانه
 به بقى وعندها يضمن ان امكن التمر منه كالنصب والسرقة بخلاف
 ما لا يمكن كالموت والحرق والغالب العذر والمكابرو يضمن ما تلف بعمله
 اتفاقا كحق التوب من دقة وزلق الحمال وانقطاع الحمل الذي
 المأجره وغرق السفينة من مدها لكن لا يضمن به الا متى غرق في
 السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن فساد ولا بخر او بخر
 المعتاد ولو انكره في طريق القرآن فلما لا يضمنه فيمنه في مكان
 حمله ولا اجاره في مكان كسره وله الاجر محاسبه والاجرة الخاصة من عمل
 لواحد ويجوز اجرة وحد ويستحق الاجر تسليم مدة كمن التوجر للخدمة
 سنة او لمرعى الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او بعمله وصح تزويد الاجر

ما يزرعها لا يفسخ
 ما يزرعها لا يفسخ
 فان زرعها صح

Copyrighted material

بين نوعين مختلفين وانما وجد لهم ملحقه ان كان خطه فارشا
فبدرهمين ورميا فبدرهمين وان صبغته بعصفر فبدرهم اوبز عفتان
فبدرهمين وان سكت هذه فبدرهم في الشهر وفي هذه فبدرهمين
وان ركبت الى الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهمين وكذا يصح او ثوبين
ثلثة لابدين اربعة ولو قال ان خطه اليوم فبدرهم او غدا فبدرهم في خطه
اليوم فلم الدرهم وان خطه غدا فبدرهم الا ان صبغته بعصفر فبدرهم وقال
الشيطان جازين ولو قال ان سكت هذه الى ثوب عطار فبدرهم او حذاء
دراهمين جاز خلافا لهما وكذا الى خلاف ولو قال ان ذهبت بهذه
الذابة الى الحيرة فبدرهم وان جازتها الى الفارسية فبدرهمين او قال
ان حملت عليها الى الحيرة فبدرهمين وان حملت كثر فبدرهمين
ولا يسافر بعد المشايرة الى حرفة بل الى الشراطة ولو لمشايرة عبد المحم
فقد اخذ الاجر لا بترقة منه ولو اجر العبد المصوب ففرضا كل غنا
صالح لا يضمن خلاف الصا وما وجده سببه اخذه وقبض العبد
اجره صحيح ولو اجر عده هذين الشريين شهرين باربعة وسهرا
نحوه صح والاول باربعة ولو لمشايرة عبد فاقضه فاقضى وهو
اول المدة والموت وجوه قبيل الاخبار يساعة حكم الحالف ان كان
حاضرا وصحيا اصدق الموط والافالمشايرة كذا الاختلاف في
انقطاع ما الرضى وجهه انه ولو قال رب الثوب امرك ان تصغره
فصبغته وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب وكذا

الاختلاف

الاختلاف في التقيض والقبض فان خلف ضمن الصانع قيمة
ثوبه غير معمول ولا اجر واخذ الثوب واعطاه اجر منه لا يجاوز
المسمى ان قال رب الثوب عملت لي بلا اجر قال الصانع باجر فالقول
لرب الثوب وعندك ثوب الصانع ان كان حريفا وعندك ثوب الصانع
ان كان ممر وفا عمله بالاجر **فيسبح الاجارة** ففسح يبيع
فوت النفع كراب الدار وانقطاع ماء الارض او الرضى او اخذ به كرض
العبد ودير الدابة فلو انتفع به ميبا او الى الموصر عيبه قط خيارة
وتيقض بالعار وهو العجز عن الحق على من جبره فقد لا يتحمل ضرب
غير مستحق كقطع بيت سكن وجهه بعد ما تنجز له وطبخ لوليمة
مانت عروسا بعد الاغتسال للطبخ لهما لو اختلفت وكذا لو لمشايرة كنانا
ينجز فذهب له او اجر شيئا فله من لا يجد فضاؤه الا من ضمن ما اصره
ولو باقر او لمشايرة عبد الخدمة في المصرا ومطاف فلوا كثر دابة
للسفر ثم بدله منه ولو بدله المكاري منه فليس له ولو مرض فمعه في رايته الكرخي دون
الاصل ولو لمشايرة خياطه يمل الثوب عيبا فخطا فليس له وعذر بخلاف
خياطه يخط بالاجر بخلاف تركه الخياطه ليعمل في الضرر ويخطا في بيع
ما اصره ولو لمشايرة كنانا العمل الخياطه فتركه لعمد اخر فعذر وكذا لو لمشايرة
عطار ثم اراد السفر فتفسخ بموت احد العاقدين عقدها الف فان عقد
لغيره فلا كالوكيل والوصي ومنوط الوقت **ففسح** ولو اجره حصيدا
ارض مشايرة او مستعارة فاصرف شيئا في ارض غيره لا يضمن ان كانت

الاجارة

الربيع هادية وان كانت مفطرة ضمن ولو اقصا او صباغ في خالونه
من بطر على العمل بالنصف صح وكذا لو شاحدا بمحمد عليه
مركبين او مكن وله الحمل المعتاد وان شاهده الحال المحمل فهو احوذ وان
استاجر المحمل زاد فكل منه فله رد عوضه ولو قال لغاصبنا فترغها
والا فاجر ها كل شهر كذا فم يفرغ فعليه المسمى فان حجد الغاصب ملكه او لم
يجد ولكن قال لا اريد هابالا فاجر فلا وان برهن على ملكه بعد حجد ومن اصر
ملك الشاجر به باكثر تصدق بالفضل وتصح الاجارة مضافة وكذا
فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء
والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعنف والوقف والبيع لا البيع
واجارة وصحة والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن
مال وامرأة الدين **كتاب المكاتب** الكتابة تحرير المملوك بدو في الحال
ورقية في المال فمن كاتب مملوكه ولو صغير بعقد بحال او مؤجلا او منقلا
صح وكذا لو قال جعلت عليك الفانودية نجومك او ثلها كذا واخرها كذا فاذ ادته
فان حتره ان عجزت فقد تقبل العبد ولو قال اذا ديت الى المفاكل شهر مائة
فان حتره فهو يقبل ويقبل مكاتبه واذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى
دون ملكه فان اتلف ماله ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبه او حشي عليها او غلبها
وان كانت على قيمته فد فان اداها عتق وكذا ان قد لو كانت على غير القيمة
يتعين بالتعين او على مائة ويتر عليه عدا غير معين وعند ابو يوسف يجوز
وتعظيم المالك على قيمة المكاتب قيمته عبد وطيفه قطط العبد والبالا بدل

الكتابة

الكتابة وان كانت المسمومة بغير بتر فد فان اداها عتق ولزمه قيمته نفسه
والكتابة والكتابة على مائة او دم باطلة ولا يعتق بآداء المسمى وتجب
القيمة في الكفالة ولا ينقص عن المسمى بترك عليه وصحت على حيوات
ذكره لاي صفة ولزم الوسيط او قيمته وصحة كتابة الكافر عبده
الكافر بغير مائة او اسم فليس له قيمته او عتق بآداء غيره **كتاب النكاح**
له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه وبزوجه امته وبكاتب عبده
فان ادته بعد عتق الاول فولاؤه له وان قبله فليس له ان يتزوج
بلا اذن ولا يزوج غيره ولا ينفذ في البيعة ولا يقرض ولا يعتق ولو
بمال ولا يزوج عبده ولا يبيعه مائة والاب والوصي فربق الصبي
كالمكاتب ولا يملك المأذون شيئا من ذلك وعند ابو يوسف انه تزوج امته
وعلى هذا الخلف المضارفة لشريكه وان اشترى المكاتب فمريه ولا رد اصل
في كتابته ولو اشترى ذار صم محرم غير الولاد لا يدخل خلافا له ما وان
اشترى امه ولد ومع ولدها دخل الولد في الكتابة ولا يتباع الام وان لم يكن
معها جاز يبيعها خلافا له ما وولده من امته يدخل في كتابة وكسبه ولو تزوج
وامته من عبده ثم كاتبه ما فولدت يدخل الولد في كتابة الام وكسبه ولو
نكح مكاتبه الامم زعمت انها حرة فولدت وان نكحت فولدها عبد
وعند محمد حرة وتوخذ منه قيمته بعد عتقه وان وطئ المكاتبه امه بملك
بغير اذن سيده وان نكحت اخذ منه عتقها في الحال وكذا ان اشترى مكاتبه
فوطئ بها جاز لا يزوج منه الا بعد عتقه ومثله المأذون في التجارة **كتاب**

واذا ولدت المكاتبية من مولاهما مضت على كتابته او عجزت نفسها
وعلى اتم ولده واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقرها وان مان المولى عفت
وسقط عقر البذل وان ماتت وتركته مال الادبته منه كتابتها وما بيعت
لانها لو لا يثبت نسب بئذ بعد بل لا يدعى بل هو مثلها في الحكم وان كانت مبد
بنا او ام ولد صح فان ما عفت مجانا والمدة تسع في بدل كتابته او تلقى
فيمنه ان كان معسرا وعند ابو يوسف في الاقل من البذل او تلقى قيمته عند
محمد بن يسى في الاقل من ثلثي البذل او تلقى القيمة وان تبرر مكاتبته صح ومضى عليها
كتابته او عجزت نفسه وصار مديونا فان مضى عليها فان سببه معسر يسى في الاقل
في ثلثي البذل او تلقى قيمته وعند محمد بن يسى في الاقل من ثلثي كل منهما وان اعنى
مكاتبته عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان كونه على المولى ففصله على
نصفه حالا صح وان ما لم يرض كتابته بعد اقيمه الف على الفين المستوية ولما له
غيره ولم يجز الورثة ادى العبد ثلثي البذل حالا والباقي الى اجله او يرد قيفا
وعند محمد بن يودى ثلثي قيمته الى الابد الباقي الى اجله او يرد ثلثي القيمة قيفا
وان كانت على الف وقيمتها الفان ولم يجز ادى ثلثي القيمة الى الابد الى
الرق انفاقا ومثلها البيع وان كانت حرة عتق بالهداية عتق والبرج
به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب وان كان عتق عن نفسه وعن اخر غايه فبذل صح
وقبول الغايه مده لغو ونوخد الى اخره بكل البذل ولا يبوخذ الغايه بشئ
وايمها ادى اجبر المولى على القبول عتقا والبرج احدها على الآخر كذا
لو كانت مائة ولا يعتق احدها باده حصته بخلاف لو كانا اثنين ولو عجز

ثم ادى الاخر الكل عتقا وان كاتبته وعجزت عنها
اجبر المولى على القبول وعتق والبرج على غيره **باب العتق بالبرج**
ولو ان احدا التبر بكن في عبد الاخر ان كاتبته حقه منه بالف ويغيب البذل
ففعل وقبض البعض فجز المكاتب بالمقبوض للقايض خاصة وقال ابنه
امه لرجلين كاتبها فان تبعتها فادعاه احدها فتم انت باخر فادعاه الاخر
فجزت في اتم ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني
تمام عقرها وقيمتها الولد وهو ابنه وانما دفع العقر اليها قبل العجز جاز
وعندهما الا ثبت نسب الولد هو الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كامة ويضمن تمام
العقر ويضمن الاول نصف قيمته ام كاتبة عند ابو يوسف والاقل منه ومن نصف
ما بقي من البذل عند محمد بن يودى لم يطأ الثاني بل يبررها فجزت بطل التدبير
وعلى اتم ولد الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ولو اعتمر احدها
مولا فجزت ضمن المتعق نصف قيمتها ويرجوه به عليها خلافا لهما وان لم يجز
ضمانه وعندهما يضمن له المور وتجب التسوية في المور ولو تبرر احد الشريكين
ثم اعنى الآخر مولا ضمنه المدبر واستحق العبد او عتقه وان عكف المدبر
بعتق او يستع وعندهما ان تبرر الاول ضمن نصف قيمته مرسرا ومعسرا
وعتق الاخر لغو وان عتق الاول ضمن لوموسر واستحق العبد لوموسر
وتدبر الاخر لغو **باب العجز والموت** اذا عجز المكاتب عن تحم فان رجى له
حصول مال لا يتجزأ الحكم بتعجيله ويجهل يومين او ثلاثة ولا تجزئه
وفسخ الكتابة ان طلب سببه او عجز سببه برضاه وعندهما لا يجوز

بغير مال يتوال عليه بخمان واذا عجزت احكام رقة وما في يده مولاه
وتجمل له ولو اصله من صدقة وانما من عرفه لا تفتي ويؤدى بدلها
من ماله ويحكم بعينه في آخر من حيوته ويؤتى ما في ماله ويعتق
اولاده الذين سترهم او ولدوا في كتابته او كوتبوا متبعين او قصدا وان لم
يسرك واداء وله ولد ولد في كتابته سعي على نحو ما فاذا اراد حكم بعينه
وعق ابيه قبل موته والولد المشتري انما يؤدى حالا او يرد في الرقعة
ها هو كالاولة وان مات المالك تركه ولد لا من جهة ودين على الناس
فيه وفاء في الولد ففرض بالشر الحناية على قلة الام لا يكون ذلك قضاء
بغير المالك وان اختصم مولى الام والابنة ولا تفتي به لمولى الام فهو
قضاء بغيره ولو جنى عبد فحاسبه ولا سب له جاهلا بجنائنه فجنم
دفع او فدى وكذا الوصي المالك بغير قبل القضاء به ولو بعد ما قضى
عليه فهو دين يساع فيه لانسخ الكتابة بموت السيد ويؤدى
البذل الى ورثته على نحو ما فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقه كلهم
اعتق مجانا **كتاب الولد** الولد من اعتق ولو بتدبير او ليلاد
او كتابة او وصية او ملكه قريب او غاشره لغيره او سائيه
اعتق حاملا من زوجة فولدت لا قبل من نصف سنة فولد الولد له
لا ينقل عنه ابدا وكذا الولد فولدت من ابدي الا قبل من نصفه وان و
لدت اكثر من ذلك فولد له ايضا لكن ان اعتق الاب جنة الى ماله
ولا يرجع المولود عليهم بما عقوا عنه قبل الجدة ولو زوج عتق له مولى
الام او مولا الام او مولا الاب

اولا

اولا معتقة فولدت منه فولد لمولى ابها وعقد ابها حكم ابية والمعتق
مقدم على اذى الارحام مؤخر عن العصبنة النسيئة فان مات السيد شتم
المعتق فلم ير الاقرب عصبته سبته فلو كان لابنه دون ابية ولو اجتمعا
وعقد ابها ابية التمسك والابنة لا يزوج وعند الشراء القدر يستوي
القسمه وليس للنساء من الولد الا ما اعتقن او مكاتبين او مكاتبين من
كاتبين الحديث **فصل** ولا المولا له سبب العقد فلو لم يعمى عبد رجل
والاه على ان يرثه ويعقل عنه او والغير من الم علم على ابيه حتى ان لم يكن مغنا
وعق له عليه وارثه له ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام
وماله يعقل عنه وله ان يفتي في قول لا يحضره وفعله مع غيبته بان
ينقل عنه والغير وبعد ان يعقل عنه او عن ولده لا يفتي هو ولا اولاد
ولاه ايضا ان يبرأ عن ولده لا يفتي في قول لا يفتي في قول لا يفتي في قول لا يفتي
او اقرت بالولد فولدت مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك
يسمى فيه خلافهما **كتاب الكفر** هو فعل يوقعه الانسان
بغير يفتي به رضاه او يفسد اختياره مع بقاء اهليته وبشرط قد
المكر على البقاء ما هزله سلطانا كان او لضا وخوف المكر وقوع
ذلك كله مما قبله عن فعل ما كره عليه لحقة او نحو آخره الحق الشرع
وكون المكر متعلقا بفعل او عضو او موجبا عما يقدم الرضاء فلو كره
على بيع او شراء او اجارة او اقرار يعقل او ضرب شديدا او جسد حديد
خبر بين الفسخ والمضاع وبملكه المثنى ملكا فاسد ان

Copyright

قبضه فلو اعتق صحه اعتاقه ولو في قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع
طوعا اجازة لا فعلها كرها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره عليها
فان هلك المبيع في يد المشتري بغير مكره نزع قيمته والبايع تضمنين
اي شاء من المالك والمشتري فان ضمن المالك رجع على المشتري بقيمة
وان ضمن المشتري بعد ما نكح اولته الباعث نفذ كل شراء وقع بعد شرائه
لما وقع قبله وان اجاز عقد منها اجاز ما قبله ايضا ولو كان قد راد
اذا فسخ لم يوافقا وضرب بشروط وجب يوم ليس بالكره الا فيمن يستقر به
لكونه ذا منصب وان كره على الكرامنة او دم او لحم خنزير او شرب خمر ضرب
او جرح او قيد لا يحسد التناول وان يقتل او قطع عضو حل وثانم بغير
على التلف ان علم الاباحه كما في المحضه وان على الكفر وسب النبي
بقتل او قطع عضو خض له اظهاره وفليه مطمئن بالايمان
ويجوز بالصبر على التلف ولا رخصه بغيره وان كره على انزاله الى امام
باحدها خض له والضممان على المكره او عاقلة او قطع عضو لا
يرخصه وان فعل القصاص على المكره فقط وعند ابو يوسف لا فصل
على احد ولو كره على ان يتدبر من جبال ففعل قد رتبته على عاقلة
المكره وعند ابو يوسف ماله وعند محمد عليه القصاص ولو كره بقتل
على نذر او اتي بام نازوا ماء وكل من ملك قلة الخيل في الاقاليم والبر
وقال لا يلزمه الصبر ولو وقعت ناز في سفينة ان صبر اصرق وان
التي غرق فيه الخيل عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات

وان

وان كره على طلاق او اعتاق او كبره ما نذر رجع بقيمة العبد
على المالك وكذا انصف المذنب لو اطلق قبل الدخول ولا رجوع لوبعدا صح
عين المالك ونذره وظهاره ولا يرجع بما غرم بسببك ورجعته وابلاؤه
وفيها فيه ولا كراهة لكن لا يقتل فيه لو نذر ولا يصح ابرأؤه ولا رتبته ولا تبين
بها امرائه فان ادعت تحقق ما اظهره وادعى ان قبله مطمئن بالايمان
صدقه ولو كره على الرق ففعل حرام لم يكرهه سلطان وعندهما لا حد
عليه وبه يعني **كتاب الحج** هو منع نفاذ نقر قوطي ولبابه الصفر والخنجر
والرق فلا يصح نقره حتى او عبد بلا اذن ولي او سيد ولا نقر المحنق
المغلوب بحال من عقد منهم وهو يعقده فوليته مخير بين ان ينجس
او ينسخه ومن اتلف منهم شيئا فعليه ضمانه ولا يصح طلاق القبي والمجنون
ولا اعتاقها ولا اقرارها وصح طلاق العبد واقرن في حق نفسه لا في حق
سببه فلو اقر بما لزمه بعد عتقه وان يجحد او يود سند لا يسلم
اليه ماله مالم يبلغ سنة خمس وعشرين فلذا بلغها دفع اليه
وان لم يوسر رده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ وعندهما يحل على
السفيه لا يدفع اليه ماله مالم يوسر رده ولا يصح تصرفه فيه ان باع
لا ينفذ وان فيه محالة اجاز الحاكم ان اعتق نفذ وسى العبد في قيمته
وان يترصه وان ملك قبله رده وسى العبد في قيمته مذبذبا ويصح تزوجه
المثل وان ستمى كثر طالت الزمان وتحرج زكاة مال السفيد وينفق
منه عليه وعلى من تلزمه نفقته ويدفع الفاضل قدر الزكوة اليه

ليؤدى بنفقة كل عليه امنا الى ان يؤدى بها فان لم يؤد بها فالحق في الاسلام
لا يمنع من اولا من عمر واحد وتنفق نفقة الى نفقة بنفقة عليه في الطريق
لا اليه وتنفق من الوضوء بالقرب وابواب الخبز من التلويح على النفي
المأجور والطبيب الجاهل والمكاتب المغفل انفاقا ولا يحجر على الفلأ ومغفل
اذا كان مصلح الماله ولا على مدين ولا يبيع الفاضل ماله في بل يمنه
حتى يبعه نفق فان كان ماله من جنس ينفق اذاه الحاكم منه يبيع احد
التقدين بالاضر حتى انا وعندها يحجر عليه ان غناه وعشع
عن التقرب والاقرب ويبيع الحاكم ماله ان امتنع ويقتسم غنايه
بالخصص وان اقر حال حجره لزمه بعد قضاء ديون الفالح وينفق
مال المغفل عليه وعلى من تلزمه نفقته والفتوى على قولها في بيع
ماله الامتناع وبيع العقود ثم العوض ثم العقار ويترك له
دست من ثياب بدنه وقبل دستاؤه من افلس وعنده مناع رجل شاه
منه قرب المناع لستوه الفراء فيه **فصل** يحكم ببلوغ الغلام
بالاحتلال والانتال والاحبال ويبلغ الجارية بالحيض والاختلام
او الحبل فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا غم له ثمان عشرة سنة
ولها بيع عشق وعندها اذا غم ثمان عشرة سنة فيمها وهو واية
عن الامام وبه يفتى واحد في مدته له ثمان عشرة سنة وله ثمان سنين
وان اراه قاروا لا ينفق اصدقا وان كانا كالبالغ حكما **كتاب**
المأذون الاذن لكل الحجر ولقاط الحق ثم بنفقة العبد باهلية

فلا

ذات لم يتدعه عهده ولا ينفق فلواتن له بمرأته وما دونها
الى ان يحجر عليه ينقص فاذا اذن في نكاح من النكاح كان مأذونا
في سائر الانواع وشيت صريحا ودلالة بان يترى عبده يبيع ويشترى
فستل سوا كالباع للمو او لغيره بامر وبغير صحيح او فاسد او لما
دون اذ اعان لا يشترى شيء بعيته او طعام الاكل او ثيابه الكسوة
ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسلم ويقبل المسلم وبرهن وبرهن
وزارع ويشترى بذرايزرع ويشترى عذرا ويشترى جحر ويوجر
وكر نفقة ويضارب ويدفع المال مضاربة ويضع ويعير ويقر
بدن ورديعة وغضبا لوباع او لشترى بغن فاجاز خلافا لما ولو
جالي ثم من موته صح من جميع امال ان لم يكن عليه دين وان كان فمن
جميع ما بقى وان لم يبق ادى المشتري جميع الحاجات او ر المبيع
وله ان يضيف معاملة ويحط من الثمن بغير اذن لرفيقه في النكاح
لان يتزوج او يزوجه عبده وكذا امته خلافا لابي يوسف ولا ان
يكتب او يعقود ولو مال او يعرض او يهب ولو بعوض او يهدى الى
اليسير من الطعام والمحر لا يهدى اليسير ايضا وعند ابي يوسف
اذا دفع الموطر الى المحرقوت يوم قد عا بعض رفقاء للاكل
مع فلا بأس بخلافه لو دفع اليه قوت شهر فالوا ولا بأس
للماء فان شققت من بيت زوجها باليسير كالتخفيف ونحوه
ما لزم الماذون من الدين بسبب تجارة او ما في معادها كبيع

وشراء واجارة وبيع وخصب وخصب
طرا والحققت يتعلق برقبته فبإعانه يقدّر الموطر ويقسم ثمنه
وما في يده من كسب حصرا كسبيل الدين او بعده او استحقاقا
بني عليه طالب بعد عتقه وما اخذه سيده من قبل الدين لا يسترد له
اخذ غلة مثله مع وجود الدين والزائد عليه الغرامة في المادون ان
ابق او من سيده او حقن مطبقا او نحو ذلك من احوال او حجب عليه
وعلم به كشره او سرقه والامه ان يتولد لها لان ديونها ويضمن القيمة
لغيره فيها او اقراره بعد الحجز بين او بان ما في يده امانة او غضب صحيح
خلافا لها وان يتغير رقبته رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده
فلو اعتق عبدا ما في يده لا يصح وعندنا ما يملك فيصح عتقه وان لم
يستغرق صحته اتفاقا ويصح بيعه سيده بمثل القيمة لا باقل
وبيع سيده منه بمثلها لا بالكثير فلو باع بالكثير يحيط الزائد وينقض البيع
فان سلم سيده اليه المبيع قبل انقضاء الثمن سقط الثمن وله ان يسلمه حتى ياتي
خدمته ويضمن السيد باعتاقه المادون مديون الاقل من قيمته ومن
الدين وما زاد من دينه على قيمته طوبى مفتقا وان باعه وهو مدين
مستوفى وغيره من غيره فللغرامة اجارة بيعه واخذ ثمنه او تفهماين
اي نشاوا امر السيد والمخري قيمته فان ضمنوا السيد ثم رد عليه
بغير جمع عليهم بالقيمة وعاد حصرهم في العبد وان باعه اعلم بكونه
مديونا للغرامة من البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل ولا محاباة في البيع

فلا

فلا فان عتق يبيع ما يملك من غير خصالهم ان انكر الدين وعندنا ان يوفى
خصم ويقضى لهم بالدين ومن قال ان عتق فلان فاشترى وبيع في كماله كمالا
الامانة لا يباع في الدين ما لم يقدر سيده باذنه **فصل** في حق الضوابط
نفع كماله وقبول السهبة والضاربة صحح بلا اذن وارضا بالطلاق والا
عناق فلا ولو باذن وان احتمل ما كالباع والشراء صحح بالاذن لا بد منه واذا
اذن للبيعي في التجارة ابوه او جده عندئذ او وصي احدى او القاضي في حكم
حكم العبد المادون بشرط ان يفعل كون البيع مسالبا للملك والشراء جائزا
لكل من اقر بما في يده من كسبه او اقره صحه والمفوض بمنزلة الضمي وضمان
القضي والقاضي لعبد اليه **كتاب الغصب** هو اذ لا اليد المحقة بانها
اليد المظنة والتمسك بام العبد وحمل الدابة غصب لا الجلس على البساط
وحمل الاثم لمن علم او وجب رقبته في مكان غصبه ان كان باقية والضمان
لوهلك في المشي كالبلي والوزن والعددي المقنن يجب مثله فان انقطع
المثل بحرقه يوم الحرقه وعندنا ان يوفى يوم الغصب وعندنا ان يوفى يوم
الانقطاع وفي باقي العددي المغاوت والبر المخلوط بالشعير بحرقه
يوم الغصب معا فان ادعى الهلاك جرح حتى يعلم انه لو كان باقية لظهر
شر يقضى عليه باليدل والغصب انما هو فيما ينقل ولو غصب عقالا فهلك
في يده لا يضمن خلافا للمخبر وما نقص منه بفعله كسكناه ونزع ضمه ويأخذ
راسه ما لو ينقضي بالفصل وعندنا ان يوفى بالنقص رقبته وكذا لو استعمل من
العبد المخصص فنقصه الاستعمال او اجر المستعمل ونقصه يضمن النقص

١١٦

وما فضل من الغلة والاصرة تصدق به خلافا للابويوسف وان تصرف في الذهب
او المودبة فزجج وهي استعينة بالغبين تصدق بالزجج خلافا ايضا
وان كان لا يستعينة فان كان له مال او نقدها فكذا وان اشار الى غيرها
ونقدتها او اشار الى ما ونقد غيرها او اطلق ونقدتها طاب الزجج اتفاقا
قبل وبه يفتي والمخبر بالزجج لا يطيب مطلقا ولو اشتري بالذهب الفضة المودبة
جارية تعدل الغبن فوهبها او طعاما فاكلا لا تصدق بشئ **فصل**
وان غير ما غصبه من ابيه وعظم منافع غصبه ومكرو لا يحل استغناء به
قبل اداء النسيان كسائر ذبحها او طبخها او شواها او قطعها او برطخها
او زرعها ودفن خبزها وعيشة ثوبها وعصره وقطن عزله وعزل نسجه
وحديد جعله سيفا وصفر جعله انية وساجة او لبنه بنى عليها وان
جعل الفضة او الذهب دكرا او دنانيرا وانية لا يملكه وهو ملكه بلا شئ
وعندها يملكه العاصب وعليه مثله وان ذبح الشاة فاما ملك ان شاء
طرحها على غصنه قيمتها واخذها وضمته فغصانه او كذا الوقطع يراها
او قطع طرف دابة غير مأكولة او اخرق الثوب ضروفا حاشا فوثق بعض
العائن وبعض نفقه في سبب نقصه ولو يفتون ميتا من النعم بعض نقصانه
ومن بني في ارض غير او غرس امره بالقطيع والرد وان كانت تنصب بالعلم
فلما ملك البعض له قيمتها ما مور او بقلعها فتقوم الارض بلا شئ او
ونقوم مع احد الحق القطع فيضمن الفضل وان صبغ الثوب بصبغ
او اصفر لثوب السويق يضمن فاما ملك ان شاء ضمته قيمته ثوبه بعض
فرد رثته فراو يد

ومثل

ومثل سويقه او اخذها وضمن ما زاد القبيح والسمن والاصفر المود
ضمنه قيمته ايضا واخذه بلا رد شئ لانه نفق عندكم المود كغيره
وهو اختلاف في زمان **فصل** وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستندا
الى وقت الغيب يعلم له الاكساب دون الاولاد والقول في القيمة للغاصب
عينه ان ابرهن ما ملكه على الزيادة فان ظهر وقيمه اكثر وقد ضمنه بقول المالك
او برهانه او بالنكول فهو للغاصب الاضمار للمالك ان ضمنه بقوله فاما ملك
ان شاء امضى الضمان واخذه وترد عوضه ولو برهن كل من المالك والغاصب على
الهلاك عند الاخر فبيته الغاصب اوطى خلافا للابويوسف ومن غصب ثوبا فباعه
فضمنه بغيره وضمنه لا ينفذ عنه وزاد المفسرون غير
مضمونه ما لم يتوقفها او يبيعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة كالخمس
والسمن او منفصلة كالولد والتمر ان نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب
ضمن نقصانها ويجبر بقيمتها الولد والفران وقت ولزني بامة غصبا
فردتها حاملا فولدت فما نسبها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة وعندكم
لا يضمن في الامة ايضا ولورثها محبوسة في انت لا يضمن وكذا الولد عند
فردتها في لثام فماتت منه ولا يضمن منافع ما غصبه سواء لم يكن او عطله
الا في الوقوف والاخر المسلم او خسر به بالانكاح وضمن القيمة في النكاح والزني
وان النكاح في حرمه من غير مثلها ولا ضمان بالانكاح الملية ولو لم يمت ولا يلاق
مستوفى النسيئة عمدا او لم يمت يمين ان غصب مسلما في ثوبه اعملا قيمته لم اخذها
المالك بلا شئ فلو انفق الغاصب ضمنه الا لو تلفت ان خلل بالقاء على ملكها

Copyright

iversity

ولا شيء عليه وعندنا ياخذ المالك ان شاء ويرد قدر وزن المثل من المثل ولو ان
 العاقل لا يضمن خلافهما وان خلت ما خلت ملكها ولا شيء للمالك عند المالك وكذا
 عندنا ان تخلت من ساعته او الا فخلت بيننا على قدر ملكها وان خلت
 مئة فربها لا قيمة له اخذه المالك لا شيء ولو ان المثل الفاضل من قيمته مائة
 وقيل طاهر غير مذبوح وان ربه جاله قيمة باخذه المالك ويرد ما زاد الدرع
 بان يقوم مذبوحا وزكيا غير مذبوح ويرد فضل ما بين ما والفاصل ان يحسبه
 حتى يستوفي حقه وان انلف البضغ وعندنا يضمنه مذبوحا الا ان زاد
 الدرع ولو انلف لا يضمن اتفاقا ومن كسر سلبا او طبلا او من زاد او دنا
 او رافله سكر او منصفه ضمن قيمته لغيره او يبيع ببيع هذه الاشياء
 وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن غصب مذبوحا فانه في يده
 ضمن قيمته او لولاه ولد فلا ضمان خلافهما ولو شق الزرق لاراقة الحجر لا يضمنه
 عندنا بكونه خلاف المحذور والاضمان على من حلف بغيره غير او يرا طابته
 او فتح اصطبها او ففص طير فذهب خلافا للمحدث في الدابة والطير والاعلى
 مرسى الى سلطان بمن يوزيه ولا يندفع الا بالاسى او بمن يغتفر والا
 يمنع بنهيته ولا على من قال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم ان كانا
 جدا لا افقره شياء وان كان عارته ان يغرم البتة ضمن وكذا لو
 بغير حق عند محذور جلاله وبه يفتى ولو اطعم الغاصب المفصوم ما كاله بري
 وان لم يعلمه **كتاب الشفعة** في مثل العفا على من شتره ما قام عليه
 جبر او تجب بعد البيع وتستقر بالاشهاد وتملك بالاخذ بقضاء او رضاء

وانما

وانما تجب الشفعة في نفس المبيع فان لم يكن او لم يملك المخلط في حق المبيع
 كالشرب والطريق الخاصين كمن لا يجرى في الشقة وطريق لا ينفذ
 ثم الجار الملاصق ولو بانه في سكة اخرى ومن له جذوع على حايطة
 او شجرة في خشية عليه جاره وان في نفس الجدار فشره وهو على عذر
 الزور لا الترام فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه بطلبها
 وتسمى طلب موثقة ثم يشهد عند العفا او على المشتري او على البائع
 ان كان المبيع في يده فيقول اشترى فلا تهنه الدار وقد كنت طلبت
 الشفعة وانا اطلبها الان واشهدوا على ذلك ويسمى طلب تقدير والاشهاد
 ثم يطلب عند اخذ فيقول اشترى فلا تهنه الدار وانا شفعم اسبيل
 فمر بالتسليم التي تسمى طلب ضمنية وعكس ولا تبطل الشفعة بشا
 خيره مطلقا في ظاهر المذهب وعليه الفتوى وقيل يفتى بقول محذر انه
 ان اخره شهر ابله عذر بطلت فاذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل
 القاضي المدعى عليه ان اقر ملكه ما يشفع او يحل عن الحق على العلم
 بملكته او برهن الشفع سأل عن الشراء فان اقر به او يحل عن
 اليقين انه ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة او برهن الشفع
 قضى له لزم اخضاك وللمشتري جسر الدار ليعضنه لا تبطل دعوى
 فاذا الشفعة بشاخير الثمن بعد ما امر بادائه وللشفيع ان يخاصم
 البائع ان كان المبيع في يده ولا يسمع القاضي البينة عليه حتى يحضر
 المشتري فيفسخ البيع بمحضرة ويقضي بالشفعة على البائع ويجعل

ما يشترط احضار المشتري وقت الدعوى
 فاذا قضى له

العهدة عليه والكيد بالشراء خم للشفيع مالم يسلم الى الموكل و
 للشفيع خيار الترواية وان شرط المشتري البراءة منه **فصل**
 وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري
 وان برهنا فللشفيع وعند الجوف للمشتري وان ارعى المشتري
 ثمنه والبائع اول امه اخذ الشفيع بما قال البائع قبل قبض
 الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكس فبعد القبض يقر القول
 المشتري وقيله يتى الفاو في كل يعبر قول صاحبه ان خلفا في
 البيع وياخذه الشفيع بما قال البائع وان خط عن المشتري بعض
 الثمن ياخذه الشفيع بالباقي وان خط الكل ياخذه بالكل وان
 خط النصف ثم النصف ياخذه بالنصف الا خبره ان زاد المشتري
 في الثمن لا يلزم الشفيع الزيادة واذ كان الثمن مثليا للثمن
 مثله وان كان قيميا فقيمه وان كان موجلا اخذ بيمين حال او يطلب
 في الحال وياخذ بعد فسخ الاجل ولا يتجدد ما على المشتري لو اخذ الشفيع
 بالحال ولو سكت من الطلب يحل الاجل بطلت شفيعته خلافا للابويوسف
 ولو اشتري ذمتي بمحمرا وختم بياخذ الشفيع الذمتي بمثل المحرر وقيمه الخنزير
 والمسلم بالقيمة فمها ولو بئى المشتري او غرس اخذها الشفيع بالثمن
 وبقيمته او مغلو عين كما في الفحل وكلو المشتري فلم يتركه ولو تخلف بعد ما بئى
 الشفيع او غرس رجع على المشتري بالثمن فقط وان جفا الشجر او انهدم
 البناء عند المشتري ياخذها الشفيع بكل الثمن استا وان هدم المشتري

البناء اخذ الشفيع الوصية فحضرها وليس له اخذ النقص والمشتري
 المشتري الارض مع شجر شمر او غير شمر فاشترى اخذها الشفيع
 مع الثمر فيها فان جده المشتري فليس للشفيع اخذه وياخذ مملوكا بالحق
 في الاول وبكل الثمن في الثاني **باب ما يجب في الشفيعه** **باب ما لا يجوز**
 بطلها انما يجب الشفيع قسدا في عقار ماله بعض هو لا وان لم يكن
 قسمة كصوم حتام وبيز فلا تجب في عرض وفلك وبناء وشجر عابدين
 الارض ولا في ارض وصدقة وهبة بلا عوض منوط ومابيع بخيار
 البائع او بيعا فاسدا مالم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين
 الشركاء او جعل اجزا او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا او مهورا
 وان قبل بيعه مال وعندهما يجب حصته المالا ولا فيما صولح عنه
 بالكار او سكون ويجب فيما صولح عليه باحدهما ولا فيما سلمت شفيعه
 شمر بخيار الترواية او شرط او بخيار عيب قضاء وما رده وبلا قضاء
 او بالاقالة تجب فيه وتجب في العلو وحده وفي التسفل بسببه وفيما
 بيع بخيار المشتري وان بيعت ارض مجنب لمبيعة بالخيار فالشفيعه
 لماله الخيار بايعا كان او مشتريا ويكون اجازة من المشتري والشفيع
 الاولى اخذها منه لاخذ الثانية وان بيعت ارض مجنب لمبيعت كذلك
 فشفعها البائع ان بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم
 له بها لا يبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفيعه للمشتري وان اشترك
 البائع منه المبيع قبل الحكم بالشفيعه بطلت شفيعه وان بعد الحكم بقيت ^{الثانية}

على ملكه والمسلم الذي في الشفعة سواء وكذا الحرق العبد المأذون والمالك
ولو في بيع السيد كالعقار **فصل** وتبطل الشفعة بسلام الحال او
البيع ولو من الركبيل وبترك طلب الموائمة او بالتدبير وبالصلح
عن الشفعة على عوض وعليه رد وكذا الوبايع شفعة بمالك اذا
لو قال للمختارة اختارني بالغ او قال العترة لامرأة ذلوا واختارته
بطل خيارها ولا يجب العوض وتبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم بها
وموت الشفيع لا يموت المشتري ولا شفعه لمن باع او بيع له او ضمن ^{الذي}
او ساء المشتري بيعا او اجارة ونجس من اتباع او اتبع له ولو قيل
للشفيع انها بيعت بالغ فلم يعم بان انها بيعت باقل او بكيل او وزني
او عدلي متقارب قيمته لو اكلت فلا شفعة ولو بان انها بيعت
بعض قيمته لو ابدن ان قيمتها لو اقل او لو قيل المشتري فلا في سلم
فيان انه غيره فلا شفعة ولو بان انه هو مع غيره فلا شفعة وان
في حصته الغير ولو بلغه بيع التصرف لم يظفر ببيع الكل بل الشفعة ان
باعها الاثر اعان طول جانب الشفيع فلا شفعة له وان شري منها بالتمن
ثم شري باقيها فالشفعة في السهم فقط وان ابتاعها بتمن ثم دفع عنه
ثوبا اخذها الشفيع بالتمن لا بقيمة الثوب ولا انكره الحيلة في اسقاطها
عند ابي يوسف وبه يفتي قبل جوب او عند محمد بكه وللشفيع اخذ حصته
بعض المشتريين لا حصته بقبض البايعين والجار اخذ بعض مشاع
بيع ففوت في غير جانب وللعبد المأذون المدين الشفعة

في بيع سيد وبالعكس **فصل** تسليم الاب والوصي شفعة الصغير خلافا لغيره
فيما بيع بقبضه او اقل وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغابن فيه
كتاب الغيب يجمع نصيب شافع في معتق وتشم على الافراز والمبادلة
والافراز اقل في المثليات في اخذ الشريك خطه منها حال غيبة صاحبه ولو شترناه
فاقتسمناه فليحل ان يبيع حصته مراجه بخصته ثم والمبادلة اقل في غير
فلا يخذ ولا يبيع مراجه بعد الشراء والقيمة ويجوز عليها ان يطلب
الشريك في فتح الجلس غير وذوب الغاضي نصيب سهم زوجه من بيت المال
ليقسم بلا اجر فان لم يفعل نصيب ما يتقسم باجر يؤول له الغاضي وهو
على عدد الرؤس وعندنا على اقل السهام واجز الكيل والوزن على قدر الترام
اجماعا ان لم يكن للقيمة وان لم ينفذ الخلاف ويجوز ان لا يثبت غايبا
بالقيمة بغير التاك على قلم واحد ولا يترك القام يشتركون وضع الاقسام
بانفسهم بلا امر الغاضي ويقسم على الصبي ولبيه او وصيته فان لم يكن فلا بد من
امر الغاضي وانقسم عفا بين الورثة باقرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعدد
الورثة وعندنا يقسم العفار وغير العفار يقسم اجماعا وكذا العفار
المشترى والمذكور مطلقا مذكوران به هذا ان العفار في يد مالك لا يقسم
بغيره ان لهما ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعفار في ايديهم
ومعهم وارث غائب او وصي قسم ونصيب كمال او وصي لقبض حصته الغائب
او الصبي لو كانا العفار في يد الغائب او في يد غيره او في يد موعده او في
احدهم فلا الصغير لا يقسم كذا الوصف وارث واحد او كانوا مشترين وغايبا

احدثهم واذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة فم يطلب حصة
 وان نظروا الحال لا يقسم الا برضاهم واذا انتفع البعض دون البعض
 فم يطلب نصيبه لا يطلب الاخر هو الاصح ويقسم العوض من حصة واحد
 ولا يقسم الجبس في بعض ولا الجبرهم ولا الحام ولا البر والرقى ولا التوق
 الواحد ولا الى بطرين دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافهما وادرا
 في مصر واحد يقسم كل على حدة ولا اذا كان الاصل قسمة بعض ما في بعض
 جاز وفي مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار اوصية او دار حاقن
 والبيت في محلة واحدة في محلة بجوز وقسمة بعض ما في بعض المنازل
 المتداوية كالبيت والمباني كالدور **فصل** وينبغي للقاسم ان يقسم
 ما يقسم ويعدله ويذكره ويقوم بناء ويقدر كل نصيب بطريقه وشربه ويقل
 الانصاء بالاول والثاني والثالث ويكتب احماهم ويقدر في الاول من حصة
 اسمه ولا والثاني من حصة ثانيا والثالث من حصة ثالثا ولا يدخل الدار
 في القسمة الا برضاهم فانه وقع مسيل او طريقا لخدمهم في نصيبه لا بشرط
 في القسمة صير فعيه ان امكن والا فمحت ويقسم سائرهم من العلوهم من
 السفلى وعند ابويهم فاسم ما يسمون وعند محمد يقسم بالقيمة وعليه
 الفتوى فان اقتر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض نصيبه
 في يد صاحبه لا يصرف الا بحجة ويقبل شهادة القاسمين في اخلاف
 لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه حلف خصمه وان قال قبل ان يقدر
 بالاستيفاء صابني كما لم يسلم الى كذبة الاخرى الغاوي فمحت ولو ادعى

غنا

غنا لا يقسم كالباع الا اذا كان القسمة بقضاء والغبن الفاضل
 فتعبر ولو لمحتي بعض معين من نصيب البعض لا تقسم ويرجع بقسط
 في خط شريكه وكذا في الشاي وعند ابويهم فتعبر في بعض مشايخ في العمل
 تقسم اجماعا ولو ظهر بعد القسمة بين علي البيت محبط نقضه وكذا
 لو غير محبط الا اذا تبين بلا قسمة ما يغني به ولو ابرك القرياء اولاد
 الورثة من المهر لا تقض مطلقا **فصل** ويجوز المهاداة ويجوز عليها
 في دار واحدة يسكن فيها بعضا وهذا بعضا او هذا علوها وهذا
 سفليها وفي بيت صغير يسكن هذا شرا وهذا شرا او هذا شرا او هذا
 الفل في نوبة وفي بيت عبد يخدم بعد ابويهم وهذا ابويهم في عبد يخدم احدا
 احدهما والاخر الاخر ولو اتفقا على ان تقسم كل عبد على من يخدمه جاز
 استحبابا خلافا لكونه وفي دارين يسكن هذا هذه وهذه الاخرى ولا يجوز
 ذلك في دابة او دابتين الا برضاهم اخلافهم ما يجوز في استغلال دار
 او دارين هذا هذه وهذه الاخرى لا في استغلال عبد او دابة وما زاد
 في نوبة احدهما في الدار الواحدة مستحب في الدارين وفي استغلال عبد
 هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافهما على هذا الدليلان ولا يجوز في
 غرض او لبن غنم او اولاها وتجر في عبد ودار على السكنى والخدمة
 وكذا كل مختلف المنفعة ولا تبطل المهاداة بموت احدها ولا بموت ابويها
 احدها القسمة بطلت **كتاب الزعامة** في عقد على الزرع ببعض
 الخارج وهو كذا عنده وهذا جاز في بيعتي قال الحصري وابو حنيفة

المهاداة مفاعلة من القيمة
 او من القيمة وكانت احدهما هي
 الدار لا انتفاع صاحبه او يستغلا
 للانتفاع به كما اذا فرغ من انتفاع
 اي عبد به صاحبه

طلب

هو الذي فتح هذه المسائل على احواله لعلنا ان التماس لا ياخذ بقوله
 ويشترط فيها صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين وتعيين للذ
 ورت البرز وجن فيصيب الاخر والنخلية بين الارض والعامل والشركة والخارج
 فقد ان شرط احدهما ففان معينة او ما يخرج من موضع معين كما لا بد
 والتسوية وان يرفع قدر البذر والخارج ويقسم بيني وان يكون التين الاحدهما
 والآخر او يكون الحب بينهما ويحظر التين لغير البذر او يكون التين بينهما
 والحد احدهما وان شرط كون الحب بينهما والتين لب البذر او شرط رفع الفس
 صحت وان لم يرفع التين فهو بينهما وقبل لرب البذر اجر الحصاد والرفاع
 والرياس والتذرية عليه بالاحص فان شرط على العامل فسدت وعندنا يفسد
 انه يقع وهو الاصح وعليه الفتوى وشرطه على رب الارض فدا اتفاقا
 وما قبل الادراك كالتسوية والحفظ فهو على المزارع وان لم بشرط واذ كان البذر
 والارض لاحدهما والعمل والبقر للآخر او الارض لاحدهما والبقر للآخر او
 العمل لاحدهما والبقر للآخر صححت وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر
 والعمل للآخر بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر
 والبذر لاحدهما والباقي للآخر وان صححت فالخارج على الشرط وان لم يخرج بشئ
 فلا بشئ للعامل ومناى عن المضي بعد العقد اجر الرب البذر وان فسد
 فالخارج لرب البذر وللآخر اجر مثل عمله وارضه ولا يراى على ما شرط خلافه
 لمجرد وان فسد بكون الارض والبقر فقط لاحدهما والآخر اجر مثل ما هو الصحيح
 فسد والبذر لرب الارض والخارج كالحال وان للعامل نصيبا فاضلا عن

الارض الذي يؤخذ منها السواقي فصح
 يصح رخصتها حتى المازيات جمع
 ما زيان وهو اضر من النقص واعظم
 من الجدول فارس معرب وقيل ما يتبع
 فيه ماء النيل ثم سقى منه الارض منها

قد

قد يذره واجرة الارض واذ البذر عن المضي فقد كرت العامل الارض
 فلا بشئ له حكما وبشرط ديانة وتبطل المزارعة بموت احدهما وتفسخ
 بالاعذار كالجائز فتفسخ ان لزمت دين محو الى سبع الارض قبل نبات
 الذرة لا بعده ما لم يحصد ولا بشئ للعامل ان كان كرت الارض او حفر النهر
 وان تمت مدتها قبل ادراك الذرة فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض
 حتى يدرك ونفقة الذرة عليه ما بقدر حصتها وبشرط انفق بغير اذ
 الاخر والا قاضى بغيره وليس للارض اخذ الذرة بقلا وان اراد المزارع
 ذلك قبل لرب الارض اقلع الذرة ليكون بينهما او اعطيه قيمة نصيبه انفق
 انت على الترع واجري في حصته ولو ملك لرب الارض والزرع بقدر فعل العامل
 العمل الى ان يدركه وان كان العامل فعلا وارثه ان عمل الى ان يستحصل
 فله ذلك وان لم يرب الارض **كتاب المساقاة** هي دفع الشجر الى من يصلي به بجنه
 من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا في شروط الامدة فانها لا يقع بلا ذكرها ويقع
 على اول ثمره يخرج وفي الرطوبة على ادراك بذرها ولو دفع نخيلا او اصولا طيبة
 يقوم عليها او اطلق في الرطوبة فسدت ويغدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها
 وان احتمل خروجها وعدم جازيت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها افسدت
 والعمل اجر مثله وكذا كل موضع فسد فيه وان لم يخرج بشئ فلا بشئ له ونفقة المساقاة
 في النخل والكرم والشجر الرطب اصول الباذجان فان كان في الشجر ثمر ان كان يرب
 بالعمل صححت الا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها باعق وما قبل الادراك
 كالتسوية والتبليغ او الحفظ فعلى العامل وما بعده كالجراذ والحفظ فهو ما لو شرط

بشرط

على العامل فدت انفاقا ونظلم بموت احدهما فان كان الثمر خاما عند
 الموت او عام المدة يقوم العامل او وارثه عليه وان ادى الدافع او ورثته
 فان اراد العامل او وارثه صر به بسبب اختيار الاخر او ارادة بين ان يقيم
 على الشرط او بدفعوا قيمة نصيبه او ينقوا ويرجعوا كما في المزارعة ولا ينفذ
 بده عذر ومريض العامل اذا جرح منه العمل عذر وكذا كونه سارقا يخاف منه
 على الثمر والسقف ولو دفع فضاء مدة معلومة لم يفسد لتكون الارض
 والشجر بينهما لا يبيع والشجر لرب الارض والمغارس قيمة غرسه وعمله
كتاب النراج الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الوداج وتخل ويحج
 مسلم وكتباي ذمى او صرى ولو امر ان اوصيا او مجنونا يعقلان او اخرس او افا
 لاذبيحة وثنى او مجنونا او متقد او تارك شميته عملا فان تركها ناسيا فخل
 وكوه ان يذكر مع اسم الله غيره وصلا دون عطف وان يقول بسم الله اللهم
 تقبل من فلان فان قاله قبل الاضحية او التسمية او بعد الذبح لا يكره وان عطف
 حرمته نحو بسم الله وقلان وكذا ان اذبح شاة وسحق وذبح غيرها بلكي
 التسمية وان ذبحها بسفرة اخرى حلت وان رمى الى الصيد وسحق فاصاب غيره
 اكل وان سقى على اسم رمى بغيره لا يוכל والارسال كالرقى والشرط الذكر للص
 فلو قال اللهم اغفر لي اخل وبالحمد لله وسبحانه الله تخلص للوعطى وتمامه والست
 على الابل ذبح البقر والغنم ويكره العكس وتخل والذبح بين الحلف واللبنة التي
 على الحلق او سفلا او وسطه وقيل لا يجوز في العقد والعرق التي تقطع
 في الذبح الحلقوم والمرق والوجان وبكى فطخ ثلثه منها باثلاث وعاد

بجاء النراج

تجدد البذر من قطع الشجر واحد منها وهو رواية عن الامام وعند ابو يوسف البذر من
 قطع الحلقوم والمرق واحد الوجهين وقيل يتجدد معه ويجوز الذبح بكل
 ما افرى الوداج وانهر الدم ولو مرق او ليطه او سقا او طفر من زرع عين
 لا يالفا عين وندب احداث السفرة قبل الاضحية عكره بعد وكذا خبزها
 الى المذبح والتخع وقطع الرأس والتسليخ قبل ان تبرد والذبح من القفاة وتخل
 ان تبقى حية حتى تقطعت العروق والا فلا ولزم ذبح صيد استأنس وجاز
 جرح نعم توحش او توثب في البراء المبيك ذبحه ولا تخل الحنين بذكره
 انه اشعر ولا يخل ان تم خفله **فصل في** ويحرم الكل كل ذي ناب او مخلب آفة وشئ او ذئب
 من سبع او طير ولو ضيعا او ثعلبا او حمارا اهلية والبغال والغنم والضب

والبر بوع و ابن عرس والزنبور والسنجفاه والحشرات ويكره الغراب لا يذبح
 والعدا والرضم والبيعا والجلد ثمر عا في الاضحية وعندنا لا يكره الخيل
 في ذبح الفقع وعرب الزرع والارنب ولا يוכל من حيوان الماء الا السمك
 بانواعه كالجربش والمارع واليوكل الطافي منه وان مات بحر او بر ففجه
 روايتان ويحل هو للحر اذ يلا ذكوة ولو شاة لم يعلم حيوتها وحلت او خرج
 منها دم حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا **كتاب الاضحية** هي واجبة
 وغناب يوسف سنة وقيل هو قوسها وانما يجب على حر مسلم مقيم موافق
 عن طفله وقيل يجب عنه ايضا وقيل يصح عنه ابواه او وصية من ماله فيطعم
 منها ما يمكن ويسنده بالباقي ما يستغنى به مع بغائه وهي شاة او بدنة او سبع
 بدنة بان اشرك مع سنة في بقره او بغيره وكل يريد القرية وهو من اهليها اي اهل القرية يكون مسلم او
 اعمام بقدر الحاجة المضي

تجدد

والحناء جنس شجر والارنب
 الطافي كذري اراده
 سبيل ولدان بالبق
 والجراد اسم جحر كمنسوب
 الى العز وهو نوع منه

Copy University

ولم ينقص نصيب احدكم عن سبع فلوات احدكم عن سبع فلوات احدكم
 لا يجوز عن واحد منهم ويجوز
 ان كان كافرا او نصيبه اقل من سبع ولو اثنان ونحوهما
 لا جواز الا اذا خلط به من الكارعة او جلده ولو شرب بدنة لا اضحية شتم
 اشترك في خمسة شجارات او الا شتر او فيل الشراء احب واول وقدر بعد
 في الحرم ولا يذبح في المضر قبل صلوة العيد وآخره قبل غروب اليوم الثالث
 واعتبر آخره للغنم وضده والولادة والموت واولها افضل واكره الذبح لبدنه
 فان فات وقتر قبل ذبحها لم يرم النصيب بعين الذبوة حتى وكذا ما
 شراها فقير النضجة والغني ينصف بغيرها اشراها ولا وانما يجزئ فيها
 الجوز من الضئان والشيء فصاعدا من الجميع ويجوز الجماء والحصى والثلث
 والجرعاء التسمية لا بعينها والعور والعمى والفقراء التي لا تنفي والعرجاء التي لا تنفي
 لا تنفي الى النسك وتخطو عنة اليد والرجل وذات اربعة اكثر العين والاذن والذنب
 او الالبنة وفي ذهاب النصف وايمان ويجوز ان يذهب منه وقبل ان يذهب
 اكثر من الثلث لا يجوز وقبل ان يذهب الثلث يجوز ولا يضر تغييره اغنى اضطراره
 عند الذبح وان مات احد سبعه وقال ورثته اذ يجرها عنكم وعنه صح وكذا الذبح
 بدنة عن اضحية ومنعة وقدر وياكل من لحم اضحية ويطعم من شاء من غني
 وفقير ويذبحه ان لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه لذي عيال يضاعف
 عليه وان يذبح بيده ان احسن والا يامر غيره ويجزئها ويكره ان
 يذبحها كالبهي ينصف بجلدها او بجلده كجراب او حق او فراء او شتر
 ما ينفع به مع بقائه كفراء كفو لا ما يستهلك كجلد وشبهه فان بدل

لا يجوز عن واحد منهم ويجوز
 اشترك اقل من سبعه

صحة الذبح
 صحة الذبح
 صحة الذبح

صحة الذبح
 صحة الذبح
 صحة الذبح

اي حبل او كمال
 بغير

اللحم

اللحم او الجلد ينصف به ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط
 اشان فذبح كل شاة الا شتر ولا ضئان ويحلان ويحان وان شاة
 حاضن كل صاحب قيمته لحم وتصديقها وضحت الاضحية بشاة الغنم
 دون الشاة ولو بدية وضمن **كتاب الكراهية المكره والحرام اقرب**
 وعند محي كل مكره حرام ولم يلغظه به لعدم القاطع **فصل في المحلل**
 منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك ومندوب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة
 فاما ليس له على القوم ومباح وهو ما زاد الى التبضع لزيادة قعة البدن وحرام
 وهو الزيادة على القصد التقوي على صوم الغدا ونحوه لا يستحق الضيف بمغنى صاف
 ولا يجوز الرضا بصفة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء العبادات ومن امتنع
 من الميت حال المحضة اوصام ولم ياكل حتى مات اثم بخلاف من امتنع
 من التداوي حتى مات ولا باس بالتفكيك انواع الفواكه وتركه افضل
 واتخاذ الاطعمة شرف وكذا وضع الخبز على الماء اذ اكثر من قدر الحاجة
 ومسح الاصابع او التمكن بالخبز ووضع المسحاة عليه مكره وستة
 الاكل البسلة في قوله والحمل في آخره وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ
 بالثياب قبله وبالتيوج بعده ولا يحل شرب لبن الانسان لا بول ابل
 ولا شغل ان يذهب فضة لرجل او امرأة وحل ان يذبح عقيق ويكره خارج
 ورصاص **فصل في الكسب** افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحرفة ثم الصناعة جمع صنعت
 ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ومحتاج وهو
 الزيادة على ما ييسر به فقرا او يفتقر به قريبا ومباح وهو الزيادة على الجاهل وحرام

خط
 بالثقل بغير ياتر يشتر بمكر

الحلحة في اللغة اناء الحاح اي طوطا

اي فريسي بغير فرائض

في قوله وانما يفسد في قوله
 في قوله وانما يفسد في قوله

وهو الجسد للتفاخر والبطر ان كان من حل وينفق على نفسه وعياله
 بلا اسرف ولا تقدير ومن قدر على الكسب لزمه ان يحجز عنه لزمه القول وان ترك
 حتى مات اثم وان حجز وان حجز عنه بغير علمه ان يطعم او يلبس عليه من
 يطعم ويكره اعطاء سؤل المسجد وقيل ان كان لا يتخطى ارقاب الناس ولا يمر
 بين يدي مصلي لا يكره ولا يجوز قبول هدية امرء الجور الا اذا علم ان اكثر
 ماله من حل ولا يكره اجارته بيت بالسواط لئلا يثبت نار او كنية او
 بيعة او يباع فيه الخمر وعند ما يكره ويكره في المصرا جماعا وكذا في سواها
 غالية اهل الاسلام ومن حمل لذمتي خمر باجنط طاب له وعند ما يكره
 ولا يكره بقبول هدية العبد الفاجر واجابة دعوته واستعارته وكره قبول
 كسوته ثوبا او هداية احد النقاد وتقبل في المعاملة فتعوله الخمر ولو اشى او عذر
 او فلتقا او كافر القولة مشرب اللحم من ماء او كذا في قوله ومن يحسب
 في حرمه وقوله العبد والامة والصبي في الهدية والادب وشرط العدل في اللباس
 كما يخرج عن نجاسة الماء فيتمم ان اخبر بها عدل مسلم ولو اشى او عذر او عذر
 في الفاسق والمستحق ثم يعمل بغالب رأيه ولو ارفق فيتمم عند غلبة
 كذبه كان احوط **فصل في اللبس** الكسوة منها فرض وهو ما يستبرأ
 ويدفع ضرر الحر والبرد والا لا كونه من القطن او الكتان بين النقيس والحس
 وسنجد وهو الزايد لاخذ التريفة واطرها رقيقة الله تعالى ومباح وهو
 الجميل للترين ومكروه وهو اللبس ويستحب الابيض والاسود ويكره الاخر
 والمعصر والستة ارجا وطرفاء العامة بين كنفية قدامه بشعر قبل الوسط

النظر

النظر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد تجديد لغيره انقضاء ما انقضا
 وتجمل النساء ليس الحرير ولا تجمل الرجال الخاقدر ربيع اصابع كالعلم ولا يلبس
 بنو سدره وانفراشة خلافا لهما ولا يلبس بلباس سدره ابراهيم ومحمد
 غيره وعليه لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس الصبي فيما خلا فاهما ويجوز
 التحلي بالذهب والفضة للرجال الا الخاتم والمنطقة وحلقة السيف
 الفضة وسمار الذهب في ثقب الفم وكتابة الثوب بذهبة فضة وسند
 السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما ويتختم بحجر ولا صفر ولا حديد
 وقبل يباح بالحجر البشك وثبت الخاتم افضل لغير السلطان والقاضي والايدي
 يستعمل ائمة الذهب والفضة للرجال ولا النساء ويجوز اللؤلؤ والشرائح
 مفضضة والجلوس على بر مفضضة بشرط اتقاء موضع الفضة ويكره
 عند ابو يوسف وعند محمد بن وايتان ويكره الجلوس الضيق هببا او حرجا
 ويكره حمل خرفة لمسه العرف او المخاط او الوضوء ان للتكره وان الحاجة
 فلا هو الصحيح والتميم كالمسببه **فصل في النظر** وعنه ويجرم النظر
 الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب والخائف والى افضنه والقابلة والى اذن
 ولا يجاوز ذلك الضرورة وينظر الرجل الى ما سوى العورة وقد ثبت في الفلوق
 ونظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر من الرجل من الرجل ان امنت الشبهة
 وينظر الى جميع بدن زوجته وامته الى رجله وطأها ومن محارم وامته غيره
 الى الوجه والرأس الصدر الساق والعضد كما يكره بسبب طاهر المشاهدة
 في النظر والنسب لا ينظر الى البطن والظهار والفخذ وان ائمت ولا الى الخمار الاجنبية
 فحذ

فسيما او رضاعا
 لقوله في غصن بصرك
 الا عورة وجهك وامتك
 في غصن الرجل الموضع الذي
 يحل النظر اليه من محارم
 وامة ضيق

الا الى الزوج والكفين اذا من شهوره والا فلا يجوز لغير الشاهدين عند الاداء
 والى حكم عند الحكم ولا يجوز من ذلك وان امن ان كان تشابها ويجوز له ان يبيع
 لا يشترى او يبيع بامن على نفسه ويجوز النظر في المشرع خوف الشبهة
 عند ارادة الشراء او التسليم والعبد مع سيده كالاجنبي والمحجوب والحق
 كالفعل ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعانقه في الزنا ولا يقبض وعند يوسف
 لا يكره ولا يكره بالمصاحفة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل ويقول عن
 امته بلا ان ينزلها الا عن رضى الابرار والاذن ولا تغرض الامة اذا بلغت الزمان واحد
فصل في الاستبراء من مملوكة بشر او غيرها بحرم عليها وطهرها ودواها
 حتى تنبتى بحبضة فمن تحبض وبشره في غير هارفة من نفقة الحبض
 لا بايا سبعة اشهر وعند محمد باربعة اشهر وعشر في رواية بنصفها وفي الحال
 بوضعه ولو كانت بكرا او مشترية من امرأه او مال طفل او من بحرمة عليه وطهرها
 ويستحب الاستبراء للمبايع ولا يجب عليه ولا تنكح حيفه ملكها فيها ولا التي
 قبل القبض او قبل الاجازة في البيع الفضل وكذا الولادة وتكفي حيفه
 وجدته بعد القبض وهي محبوسة فالحمت ويحب عند ملكه نصفه شرعية لا عند
 عود الابنة وزد المفضونة بالمساجرة وفك امرهونة ولا يكره الحيلة للفقير
 عند البيع فاحذر واخذ بالاول ان علم عدم الوطئ من المالك الاول
 وبالثاني ان احمل والحيلة ان لم تكن تحته حرة ان يتن وتجرها ثم يشترى بها
 وان كانت تحته حرة فان ينزجرها بالمبايع قبل البيع او المشتري بعد البيع
 قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض او القبض لو لم يملك

ان لا يعدم
 حق في القصة

امتين لا يجتمعان نكاحا فله وطئ احدهما ودوا عليه فقط فان وطئها
 او فعل بها شيئا من الدوا على حرم وطئ كل منهما ودوا على حتى يحرم احدهما
فصل في البيع ويكره بيع العذرة خالصة وجاز او مخلوطة في الصبيح
 وراز بيع الشرفين والاشغاء كالبس ومن رأى جارية رجل مع آخر يسورها
 فائلا وكنتي صاحبها به او اشترى منها منه او وهبها اليه او تصدق بها على
 وقع في قلبه صدقة حل له بشرائها منه ووطئها ويجوز بيع بناء مكة وبكره
 بيع ارضه او اجازة نه اخلافها ووطئها رواية عن الامام ويكره الايجار
 في اقوات الادميين والبراهيم ببلد بقرها هذه وعند يوسف في كل ما يضر
 اخياره بالعاملة ولو ذبحها او فضة او ثوبا او ارفع الى حكم حال المحكم
 بيع ما يفضله عن حاجته فان امتنع باع عليه الا حيا في غلة خبضة ولا
 فيما جله من بلد آخر عند يوسف يكره وكذا عند محمد اذا كان يجلب منه الى
 المهر علاه وهو المختار ويجوز بيع العيص من نخلة ثم روى باع مسلم غر
 واوى دينه من غيرهما لمن لم يترك الدين اخذه وان كان لمدين ذميا لا يكره
 والشير اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة فعدت بافا حشاف لا يكره
 اهل الخيرة ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبسبب لا خيرة وائمة وملتظمة
 فهو محرر وتوجروا منه فقط **فصل في المنقولات** يجوز المابقة بالنسيئة
 والحيل والحيل البغال والابل والاقدام فان شرط فيها جعل من اجده الجانبين
 او من ثالث لا يسفر اجازة وان شرط من كلا الجانبين بحرمه والآن يكره نسيئة
 محل كقولهم ان يسفرها اخذ منها كان يسفها لا يعطيهما وفيما يبيع باليمن

ان يصدق البائع القائل
 بهذه الكلمات

ان يقر قوت الادميين

ان يقر قوته وقوت عياله

وروايه

ان كان الضعيف وعجز الحاكم
 عن حياضه حقوقهم الابل بالنسيئة

اخذ من الامر وعلى هذا واختلفا اثنان في مسألة واما الرجوع الى شيخه وجعله
 على ذلك جعلاً ووليمة ومن دعى فليجئ وان لم يجب ان لم يرضع منها شيئاً ولا
 يعطى شيئاً الا باذن صاحبها وان علم المدعو ان فيها له ما لا يجب ان يعلم
 حتى حضر فان قدر المنع فعلى ولا فان كان مقتدياً به او كان له من المائدة
 فلا يبعد ولا فلا بأس بالنعوذ قال الامام ابتليت مرة فصر وهو محمول
 على ما قبل ان يصير مقتدياً ودر قوله ابتليت على صحت كل الملاهي لان الابتلاء
 انما يكون بالمحرم والحرام منه ما هو جرمه كالسج وخي وقد ياتى به اذا
 فعله في مجلس الفرد وهو يعلم وان قصد به فيه الاعتبار وانما في
 ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والترجيع بقراءة القرآن والامتناع اليه
 وقيل لا بأس به وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجماعة
 والرحف والتذكر فما ظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجدا وكره الامام
 القراءة عند الغزو وجوزها محذوراً اخذ ومنه ما لا اجريه ولا يرضو قسراً
 وافعد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما ياتى به كالكذب والغيبة والنميمة
 والشتم والكذب حرام الا في الحرب الخدعة وفي الصلح بين اثنين
 وفي رضاء الاهل وفي رفع الظالم عن الظالم ويكره التعريض **بالحاجة**
 الحاجة ولا غيبة لظالم ولا انتم في السعي ولا غيبة المعلوم فاغتنبوا اهل
 قريه ليس بغيبة ويحرم اللعب بالترد والسطر يخ والاربعة عشر وكل من
 ويكره استخدام الخصيان ووصلوا التمسع شمرادني وقوله في الرغاء المشكك
 بمقتد القريه شك خلافاً لا بأس به وقوله المشكك بحق انبيائك ورسلك

ولمنا

وللمناء الملا في حرم ويكره تعشير المصطفى فلفظ الا لغيره فانه حسن ولا يخلو
 ولا يخلو بدخول الذم في المسجد الحرام ولا بعبادته ويجوز اخفاء اليه
 وانزل الحجر على الجدار الحقة للرجال والنساء لا يحرم مكاحلهن ونحوها ولا بأس
 بزرف القاض كفاية بلا شرط ولا يكره سفر الميعة واما الولد بده محرم والخلق
 بها في الاحتياج ويكره جعل الرأية في عنق العبد لا تقيده ويكره ان
 يقرض بقة لا درهما لياخذ منه ما يحتاج الى ان يستغفره والنسبة
 نفيل الاطافير وتنق لا يبط وحلق المعانة والتشارب وقصه حسن
 بدخول الحمام للرجال والنساء اذا انتدروا غرض بصره وسحب اخذ الاوعية
 لغسل الماء الى البيت وكونها من الخذف افضل ولا بأس بترجيط البيت
 بالبرد ويكره للزينة وكذا ارضاء الستر على البيت واذا ادعى الغز
 واجتال يتم بمنظر حسن وجوار حيلة فلا بأس والنعناعه باء الكفاية
 وصف الباقي الى ما ينفع في الاخرة او **كتاب احياء الموات** في امره لا ينفع
 به اعرابية او مملوكة في الاسلام ليس لها ملك معتق او ذمتي وعند محمد
 ان ملك في الاسلام لا يكون مولداً وبشرط عند جيبو فكونها بعيدة عن
 العام ولا يصح من اقصاء ولا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينفع بها اهل
 العام ولو قرى به منه ومن احياءها باذن الامام ولو نصبا ملكها وبه اذنه
 لا خلاف لهما ولا يجوز احياء ما قرب من العام بل يترك عملاً لاهل القرية
 ومطرحاً لخصايدهم ولا ما عدل عنه ماء الفرات ونحوها واحتل عوده
 اليه فان لم يجمل جاز ومن حجر خضاً ثلث سنين ولم يقرها اخذت منه

Copyrighted material

ودفعت الى غيره ومن حفر سيرا في ارض موات فلا حريم بها ان باذن الامام
وكذا ان يغسل اذنه عندها وحريم العطن اربعون ذراعا من كل جانب
الصحيح وكذا حريم الناضح وعندها الناضح ستون ذراعا وحريم العين
ثمانية ذراعا من كل جانب ويمنع غيره من الحفر حريمه لا فيما وراءه فان
حفر احد في ضمن النقصان ويكسر حفر فيما وراءه فلا ضمان وله الحريم
مما سوى حريم الاول وللغداة حريم بقدر ما يصلح او قيل لا حريم لها
سالم بظهور ماؤها وعندها هي كالبر وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعا
ولا حريم لها في ارض الغير الا بحجة وعندها مستأنة بقدر نصف عرض
من كل جانب عند ابي يوسف ويقدر عرض عند محمد وهو الاربعون مستأنة
بين النهر والارض وليس بدا احد لصاحب الارض فلا يغرس في صاحب
النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين مالم ينجس
وعندها هو لرب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الامام
في الفرس ويقول ما في القاء الطين ومن عرس شجرة في ارض موات
فلا حريم باخا في ارضه من كل جانب يمنع غيره من الفرس فيه **فصل في النهر**
هو النصب من الماء والشفة شرب بني آدم واليه اجماع الانهار المعظام
كالفرات وجلة غير مملوكة ولكل واحد فيها حق الشفة والوضوء ونصب
الرحى وكري نهر الى ارضه ان لم يضر العامة وفي الانهار المملوكة والحق
والبر والشفة لكل حق الشفة ان لم يخف الخسب لكثرة المواشي
والايتيان على جميع الماء لا في ارضه او شجرة الا باذن مالكه الاخذ للوضوء

وغسل الثياب

وغسل الثياب وشجرة الا بآلتي وحضره داره بالجوار في الاضحة وما
اخر من الماء يجب او كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضى صاحبه واربعة
ولو كان البر او العين او النهر في ملك احد فلم يمنع من يريد الشفة
من الدخول فانه لا يجد غيره لانه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول
فانه لم يفعل وخلف العطن قوتل بالسلامة وفي المحرر يغفل بالسلامة
بغير سلامة كما في الطعام حال المحنة **فصل** وكري النهر العظام
من بيت الملك وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكري ما كان على الرابطة لعل
اهل الشفة ويجوز من ارضه ومنته عليه من اعلاه واذا جاوز ارضه جاز
سقطت عنه وليس في ارضه الا بقدره بشركاؤه وقيل له ذلك وعندها
هي عليهم جميعا من لوله الى اخر محصر الشرب ونصب دعوى الشرب بل ارض
ومن كان له نهر يجري في ارضه غيره فارادت الارض منع الاجل فله ذلك
فانه لم يكن في يده او لم يكن جاريا فادعى انه له وفصد اجراءه لا يمنع
انه لوانه كان له حق الاجراء وعلى هذا المصنف نهر او على سطح او الميزاب
والمنحى دار الغزو ان ختم جماعة في شرب بينهم قسم قدر ارضهم ومنع
الا على منهم في سكر النهر بلا رضاهم وان لم يشرب ارضه بدون ولا يجوز احد
منهم ان يشق منه نهر او ينصب عليه رجلا او دابة او جبريلا اذن البغية
الا حرم في ملكه ولا ينقض بالنهر ولا بعمارة ولا ان يوسع في النهر ولا بغيره بالابام
او مناصفة بعد كون القسمة بالكون والان ينزكوه وان لم يضر الباقيين
ولا ان ينقض بعض كواه ولا ان يوسع فيه في ارضه ارضي له ليس منه شرب فان

رضى البقية بشئ من ذلك جاز لهم نقضه بعد الاجازة ولو شربهم من
 بعدهم والشرب يومئذ وبوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يجر ولا
 ينصرف به ولا يجعل لهم من ابدل له ولا يضمن من ماله امرضه فنشأ من
 جاره ولا من شئ من شرب غيره **كتاب الاشربة** تحريم الخمر وهي التي من ماء
 العنب اذا اغلى واشتد القذف بالزبد شرط خلافاً والطلاء وهو
 طين منه فذهب اقل من ثلثه فان ذهب نصفه سمي متصفاً وان طين ادى
 طينه يسمي يازقا اذا غلا والشد والسكر هو التي من ماء الرطب اذا غلا
 وشد ونفيع النبيذ اذا غلا واشتد واشتد طوفان التبريد من
 على ما في الخمر السكر حرام وحر من اذوقه الخمر فيجاء الخمر غليظة ويجاء هذه
 مختلف في غليظها وخفها ويكفر من شئ الخمر من هذه ويجاء بشرب قطرة
 من الخمر وان لم يسكن بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن متلفها خلافاً
 لما روي في الخمر عدم جواز البيع وعدم النضان اجماعاً ولو طين الخمر او غيره
 بعد الاستداد لا يحل ان يبيع الثلثان لكن قبل الاجتماع يسكر ويجل
 نبيذ التمر والنبيذ اذا طين ادى طينه وان اشتد ماله يسكر وكذا النبيذ
 العسل او النبين والحنطة والشعير الذرة والحنطين طينته ماله
 وكذا المثلث وهو عنب الميث اذا طين حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الخمر
 بالسكر من اربابان والتصحيح وجوبه ووقوع طلاء من سكرها تابع للخمر
 والحل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف انما هو عند قصد التقوى اما عند
 قصد التلذذ حرام اجماعاً وحل الخمر حلال ولو خلت بعبادة ولا يملك

في الدنيا

١٢٩

والذبا والحنطة والمزقة والتغير ويكره شرب مدي الخمر والامتناع
 ولا يحد شارب به بلا سكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر لا ان يداوى بها جرح
 ولا يبرأ به ولا ينقى ادمياً ولو صبغاً للدواي ولا ينقى الخمر في القيل
 لا يحمل الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا يكره ان يمس بها في السكب والمينة
 ولا يكره ان يمس بها في الخمر في الخمر لكن يحمل الخمر اليه دون عكسه **كتاب**
الصيد هو الاصطيد وهو جاز في الجوارح المعومة والمحدد من سائرهم
 وغيره لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل لحده وشعره ولا بد فيه من الجرح وكوة للسر
 او التي من سائر او كتابياً وان لا يترك التسميت عملاً عند الارسال الى
 التي وكوة الصيد ممنوعاً وان لا يفسد عن طلبه بعد التوارى عن بصره
 وان لا يشرك الملعون غير المعلم او من لا يحمل ارساله وان لا يطول وقفته
 بعد الارسال فيركب ان الصيد ويجوز بكل جرح علم من ذي ناب او مخلت
 التعلم بغالب التراجي وبالترجوع الى اهل الخبرة وعند هوا ورواية عن
 الامام يشترط في الذاب يترك الاكل ثلثاً وفي ذي النخيل الاجابة اذا دعي
 بعد الارسال فلو اكل منه الباقي اكل لا ان اكل الكلب منه او الغنم فان
 اكل او ترك الاجازة بعد الحكم يتعلم حرم ما صار بعده حتى يتعلم وكذا
 ما صار قبله ويقتضيه ملكه خلافاً لما فان شرب الكلب من دما ونهض فقطع
 منه بعضه فربماها وابتعد اكله وان اكل ماله البضفة بعد صيده وكذا لو اكل
 ما طعمه صاحبه من الصيد اكل هو ينفق منه بعد لعن صاحبه بخلاف ما
 لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد وان حقد من ولز بجره لا يؤكل وكذا ان

Copyrighted material

كل غير معلوم او كل مجبوس او كل ترك مسدود التسمية عدا وان ارسل كل كلب
فرضه مجبوس في فتر جرحه او بالعكس وان لم ير مسدودا فتر جرحه مسلم وغيره
فالعبرة بالظاهر وان ارسله ولم يستم ثم رجعا فتم في العبرة بحال اللسان وان ارسله
على صيد فاخذ غيرة حل ما دام على كمين ارساله وكذا لو ارسله على صيد
واحدة فاخذ كل واحد حلت وان ارسل الفهد فكنى حتى يتمكن ثم اخذ حل وكذا
الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فتقله ثم اخذ اخر احلا كما لو رمى
صيدا فاضاد اثنين واذا رمى سهرا وسمى الكل ما اصاب ان جرحه وان تكسها
عدا حرم وان وقع لسهمة في حائل وغاب لم يفعد عن طلبه ثم وجده والكل
فيما جرحه ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة التسمم بخلاف فعد عن طلبه
ثم وجده والكل فيما جرحه الحي كالحكم فيما جرحه التسمم وان مره فوقع في ماء
او على سطح او جبل او شجر او حائط او جرة ثم ترقى فيما حرم وكذا لو وقع
على رمح منصوب او قضبة قائمة او صف اجرة في جرحها وان وقع على الارض
ابناء حل وكذا لو وقع على صخرة او آجرة فاستنفذ وان لم يخرج حل
وان وقع في الماء فمات حرم وان كان الطير مائتا فوقع فيه فان انقضى
فيه جرم والا حل ويجزى ما قتله المراضع بهرضه او البندق ولم يخرج وان
اصابه بحجر جرحه بجده فان ثقبه لا يؤكل وان خفيف الحدا وان لم يجرحه لا يؤكل
مطلقا ولو مره بسيف او سكين فاصابه ظهره او مبيضه لا يؤكل بشرط في
الجرح الاماء وقبل ان كبير الا بشرط وان صغيرا بشرط وان اصاب النهم ظله
او قرنه فان ارماه حل والا فلا وان رمى صيدا فقطع عضو منه كل دون

العضو

العصاة وان قطع ولم يبينه فان احتمل التمام لكل العضو ايضا والا فلا
وان قد نصفين او اثلثا والاكثر من جانب العجز كل الكل وكذا الوقطع
نصف رأسه او اكثر واذا درك الصبة حيا صوة فوق صوة المذبوح فلا
يذمه كونه فان تركها فقد كتمانها حرم وكذا الوغبر يمكن في ظاهر الزاوية
وان لم يجر من صوته الامثلة صوة المذبوح وهو ما لا يتوهم بغاؤه فلم
يذكره حيا وقبل عند الامام لا بد من تركية ايضا فان ذكاه كل وكذا ان
ركي المنزلية والنطحة والمقوفة والتي تفر الذئب بطنا وفيه صوة خفية
او جليلة حل وعيد الفتوى وعند ابو يوسف ان كان لا يعين منه لا يخلو عند
محمد ان كان يعين فوق ما يعين المذبوح حل والا فلا ومن رمى صيدا فا
شخنه واخرجه من حيث الامتناع ثم رماه اخر فقتله حرم وضمن قيمته
بحر حيا للاول وان لم يشخه الاول حل وهو الثاني ومن ارسل كلبا على صيد
فادسه فضره فصبر ثم ضره فقتله اكل وكذا الوارسل طيبين فضره احدهما
وقته الاخر الوارسل حيا نكل من كلبه فضره احدهما وقتله الاخر حل وهو
للاول والوارسل الثاني بعد حرج الاول حرم وضمن كما في الرمي ومن سمع
حشا فظنه انسانا فراه وارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكل **كتاب**
الزهر هو شئ محقق يمكن استيفاءه منه كالدين وينقذ بايجاب
وقبول ويتم بالقبض محورا معترغا ميثرا او التخلية فيه وفي البيع قبض والقبض
ان يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض لم يرجع ويومضون بالاقل من قيمة من
الدين فله ذلك وما سواه صلا من الزهر من مستوفيا الدين وان قيمته اكثر

121

كانت العاصي

المحيط

او مناسبات في المقام

والرهن به **وما لا يجوز** لا يقبض رهن المتاع وان كان متاعا محتمل القسمة او
 الشريك والوطر فدخله فالاجير ولا رهن الثمر على الشجر ولا الثمر في الارض
 بدنها ولا الشجر والارض مشغولين بالثمر والزرع ولو رهن الشجر بمواضعها
 او الدار بما فيها جاز ولا يجوز رهن الحر والمذنب واثم الولد والمخاض ولا بالامانة
 ولا بالذكور ولا يجوز ما مضى بغيره كالمبيع في يد البائع ولا بالكفالة بما
 ولا بالفصاح في النفس وما دونها ولا بالشفقة ولا باجرة الذابحة والمغنية
 ولا بالعبد الجاني والمذنب ولا يجوز للمسلم رهن نفسه ولا رهنها بمسلم
 او ذمي ولا يضمن من رهنها ولو ذميا وبضمنها اهل بيوتها من ذمي ويصح بالذمي
 ولو موعدا بان رهن ليقضه كذا فلو هلك في يد المرتهن لزمه دفع ما وعد
 ان مثله قيمته او اقل براس مال التسليم وعن الصرف وبالمسلم فيه فان هلك في
 محل العقد فقد استوفى حكما وان افرق فاقبل النقد والهلاك بطل العقد والرهن
 بالمسلم فيه رهن ببدله اذا فسخ وهلاكه بعد الفسخ هلاك بالاصل ويصح بالاعيان
 المضمونة بنفسه اي بالمثل او القيمة كالمضيق والمهر وببدل الصلح
 عن دم عمد وببدل الصلح عن انكار وان اقر المذمي بعدم الدين ولو رهن الاب
 لدينه عبد طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمه امثاله مقطوعا من دينه ما ولو
 رهنه الاب من نفسه وابن آخر صغير له او من عبد تاجر لادب عليه صح بخلاف الوصي
 وان استدان الوصي لغيره في كسوته او طعامه ورهن به مائة صح وبولي الطفل
 ان يبلغ نفقته الرهن في شيء من ذلك مالم يقض الدين ولو رهن الذهب والفضة
 وكل مكمل موزون فان رهنه بجنسها فله كما اعتلها من الدين والاعين للجودة

والرهن

والرهن به **وما لا يجوز** وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطول الرهن
 بالباقي ويعتبر قيمته بغيره ويهلك على ملكه الرهن فكفنه عليه
 وللمرتهن ان يطالب الرهن بدينه وحسبه وان كان الرهن عنده وله
 ان يحبس الرهن بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه الا ان يبشره وليس عليه
 ان كان الرهن في يده ان يملك الرهن من بيعه للايقاع وليس للمرتهن الا
 شفعاء بالرهن ولا اجارته ولا اعارته وبغير ذلك منعديا ولا يبطل به
 الرهن واذا طلب دينه من باحضر الرهن فاذا حضره امر الرهن تسليم كل
 دينه او اقسام المرتهن بتسليم الرهن وكذا الوطالبة بالدين في غير بلد العقد
 وليس للرهن حمل وموتة فان كان له حمل وموتة فله ان يستوفى دينه بلا
 احضار الرهن وكذا ان كان وضع عند عدله ولا يمكن باحضاره ولا
 باحضار غيره بآء المرتهن باسم الرهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم
 حصته حتى يقبض الباقي والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه ورجته وولده وخاله
 الذي في عياله فان حفظه بغيرهم اودعه ضمن كل قيمته وكذا ان تعدي فيه او
 جعل الخاتم في خنصره فان جعله في اصبع غيرها فلا وعليه مؤنة حفظه ورثته
 الى يده او رثته كاجرة بيت حفظه حافظه واما جعل الابن والمداواة
 الفداء من الجناية فمنع علم المضمون والامانة وموتة بتقيد واصلا على الرهن
 كالنفقة والكسوة واجرة الراعي واجرة ظئر ولد الرهن ونحو البستان وتلقيح
 نخلة وجذارة والقيام بما صالحه وما اداه احدها متاوجبا على صاحبه بلا اشتراط
 وبالمقاضي يرجع عن الامام للرجوع ايضا ان كان صاحبه جازا **باب ما يجوز**

والرهن به
 وما لا يجوز
 وما لا يجوز
 وما لا يجوز

University

وعندها هلاكها بغيرها ان خالفت وزهرها فتنين بخلاف الخ ويجعل
 من هذا مكان الهالك ومن يرى على ان يعطى بالثمن من هذا بغيره وكفيلة بعينه
 حتى لو كانا فان امتنع عن طاعة لا يجزى للبائع فسخ البيع الا ان دفع
 الثمن حالا او قيمة الرهن وهذا من شرطه وقال للبائع اسلك هذا حتى
 اعطيك الثمن فهو من عند البائع وديعة ولو من عند جليل حتى
 وكل ما رهن لكل منهما والمضيق على كل حصته دينه فانها يباي في حفظه فكل
 في ذنبه كالعدل في حق الآخر فان قضى دين احدها فكلها رهن عند الآخر ولو
 رهن اثنان من واحد حتى ولو ان يسلك حتى يستوفي جميع حقه مناه والوادي
 كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه وبرهنا عليه يبطل بهانها
 ولو بعد من الرهن قبل او يحكم يكون الرهن مع كل نصفه رهن باحقة **باب**
الرهن بوجه عند العدل ولو اتفقا على ارض الرهن عند العدل حتى ويتم قبض
 العدل ولا يحددها اخذ منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه الى احدها وهذا
 في ذبه على المرتهن فان وكل الرهن العدل او المرتهن او غيرهما ببيعة عند
 حلول الدين حتى وان شرطت في عقد الرهن لا ينفك بالفضل ولا بموت الرهن
 او المرتهن وله بيعه بغيره ورثته ويبطل بعت الوكيل ولو وكل بالبيع مطلقا فكل
 بيعه بالنقد والنسيئة فلو نزل بعهده عن بيعه نسيئة لا يعتبر به ولا ببيع الرهن
 ولا المرتهن الرهن بلا رضى الآخر فان حل الاجل والرهن غائب اجر الوكيل على
 بيعه كما يجزى الوكيل بالخصوصه عليها عند غيبته موكله وكذا لا يجزى لو شرطت
 بعد عقد الرهن في الاصل فان باع العدل فتمت من ماله وهذا كماله ان كان

قوله حتى لو كانا
 في ذنبه كالعدل
 في حق الآخر

او فاه المرتهن فالحق الرهن وكان هالكاً فلم يستحق ان يضمن الرهن
 ويصح البيع والقبض او العدل ثم العدل ان ساء ضمن الرهن ويصح
 او المرتهن عند هوله ويبطل القبض فيرجع المرتهن على الرهن بدينه
 وان كان الرهن قائماً اخذ المستحق ورجع المشتري على العدل بنمذته ثم
 هو على الرهن بفتح والقبض او على المرتهن على الرهن بدينه وان لم يكن
 التوكيل مشروطاً بالرهن يرجع العدل على الرهن فقط قبض المرتهن منه
 او لم يقبض وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فلم يستحق ان يضمن
 الرهن قيمته فيصير المرتهن متوفياً وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها ودينه
 على الرهن **باب النصف في الرهن وجنائه وجنائه الجناية على بيع**
 الرهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه فان اجاز صار
 منه رهناً مكانه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ في الاصل وان شاء المشتري
 صر الى النصف الرهن او رفع الامر الى القاضي لفسخه وفتح غنق الرهن
 الرهن وتديره وسيلاده فان كان مؤسراً طوب بدينه ان حالاً واخذت قيمته
 الرهن فجعلت رهناً مكانه لو مؤجلاً وان كان معسراً سعى المعلق في الاصل
 من قيمته من الدين ورجع به على كسبه والمدبر وام الولد في كل الدين بلا رجوع
 وان لانه كاعتاقه مؤسراً ان انغم اجنبي ضمنه المرتهن في قيمته وكانت رهناً
 مكانه ولو اعاد المرتهن الرهن من رهنه خرج من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه
 ولم الرجوع متى شاء والواعاد احدها باذن الآخر من اجنبي خرج من ضمانه
 ايضاً ولو هلك في ذبه تجاناً ولو لم يمت من امان يره رهنه فان مات الرهن قبل

لا العجز عن شرف الزوال
 في موسم كان او مفسراً

او يرجع الرهن الى يد المرتهن

اي المبيع

رقة فالمرتهن احق به من سائر الغرماء ولو استعار المرتهن الرهن من راعه
 واستعمله بآذنه فذلك حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل ان يملكه
 او بعده فلا وجه لاستعارة شيء لغيره فان اطلق رهنه بما يشاء عند
 من شاء وان قيد بقوله او جنى او مرتهن او ببلد تعبد به فان خالف فان شاء المغير
 ضمن المستعير بضم الرهن بينه وبين مرتهنه او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه
 ويدينه على المستعير وان واقع ذلك عند مرتهنه صار مستوفيا دينه او قدر قيمة
 الرهن لو اقل من الدين وطالب بالرهنة بياقينة وجب للمعير على المستعير مثل الدين
 او قدر القيمة ولو هلك عند المستعير قبل رهنه او بعد فذلك لا يضمن وان كان
 استعماله قبل ولو اراد المعير ان يملك الرهن بفضاء الدين المرتهن من عنده
 فذلك لا ويرجع بما ادق على الرهن ولو قال المستعير هلك في يدي قبل الرهن
 او بعد الفكاك او ادعى المعير هلكا عند المرتهن فالقول المستعير لا يخلو
 في قدر ما امره بالرهن به فالمعير وجبانية الرهن على الرهن مضونة وكذا جناية
 المرتهن في سقط من دينه بقدرها وجبانية الرهن عليها او على مالها هلكا خلافا
 لما في المرتهن ولو رهن عبد ايساوي الف بالالف موجبة فضاءت قيمته ما كان
 فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل يقبض المرتهن المائة فضاءت عن حقه
 ولا يرجع على راعه بشئ وان باعه بالمائة بامر راعه رجع عليه الباقي وان
 قتل عبد لا يعدل مائة فدفع به افك الرهن بكل الدين وعند محمد ان شاء
 الى الرهن وان شاء افك بالدين وان جنى الرهن خطاء فراه المرتهن ولا يرجع
 فان ابى دفعه الرهن او فراه وسقط الدين ولو مان الرهن باء وجب الرهن وقضى

الدين فان لم يكن له وصي نص الغاضي له وصيا وامره بذلك **فصل رهن**
 عير اقيمة عشرة بعشر فتمت غلله وهو ما يوافق رهن بها وارحت
 ثاة قيمة عشرة بعشر فمات فدفع جلد لها وهو ساوي درهما من رهنه
 وغناه الرهن كولد له وصوفه وثمره الرهن ويكون رهنه مع الاصل يفتك
 بحقه من الدين يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبل وقيمة النماء يوم
 الفكاك ان اصاب الاصل سقط وما اصاب النماء افك به ويصح التزاد في الرهن
 ولا ينقح في الدين فلا يكون الرهن رهنا باخلافا لا يبيح وان رهن عبد الفاع
 بالف فدفع مكانه عبد لا يعدلها فالاول رهن حتى يتر الى راعه والمرتهن امين
 في الثاني حتى يجعله مكانه الاول برء الاول ولو ابر المرتهن الرهن عن الدين او رهن
 منه فهلك الرهن هلك بكاشي ولو قبض دينة او بعضه منه او من غير او بشيء
 عبثا او صالح عنه على شئ او احوال به اخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين
 وبه ما قبض الى من قبض منه ونيطل الحوالة وكذا الوصا دقا على عدم
 الدين فتهلك بالدين **كتاب الجنايات** القتل ما عمد وهو ان ضربه
 بما ينفي الاجزاء من سلاخ او محردة من حجر او شدة او حرقه بنار او عند
 بما يقتل غالباً وموجب الاثم والقصاص عينا لا ان يعفى ولا كفارة فيه
 واما شبه عمد وهو ضربه قصداً بغير ما ذكر وموجب الاثم والكفارة والدية
 المخلطة على العاقلة لا القود وهو فيما دون النفس وما خطا وهو
 في القصد بان يرمى شئ صاخنة صيداً او جريماً فاذا هو اذ في موصوف
 او في الفعل بان يرمى غرضاً فيصيب آدمياً او مائماً اجري مجرى الخطاء

سقام انقلب على آخر فقله وموجها الكفارة والادانة على العاقلة وانما قتل
بسيب وهو مخوان بخوبى سبب الوضوع جحر في غير ملكه بلا اذن فلهذا كان انسان
وموجه الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب جرحا من الارث الا هذا
باب ما يوجب القصاص من الارث يجب القصاص بقتل من هو مخوف الدم
على التاميد عمدا فيقتل الخبز بالحر وبالعبد والمسلم بالذمي لا يقتل
عسائيل بل الممنان بمنته والذكر بالانثى والعاقلة بالمجنون والبالغ
بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله لا الاصل
بغيره بل يجب الدية في مال الفاتل في ثلث سنين ولا السيد بعبد او
مدبره او مكاتبه وعبد ولده وعبد بعبد له وان ورث فصا صاعا عليه
سقط ولا قصاص على شركاء الاب والمولى او المخطى او الصبي او المجنون وكل
من لا يوجب القصاص بقتله وان قتل عبد الرهن لا يقتض حتى يحضر الرهن
وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث مع سيده فلا قصاص ان لم يكن وفاء يقتض
سيده وكذا ان كان وفاء ولا وارث غير سيده خلاف المجرم ولا قصاص الا
بالسيف ولا بالمعقولة يقتض من قاطع يده وفاء فرسيه وان يصالح لا
ان يعفو والصبي كالمعقولة والغاضى كالبهيمة الصحيح وكذا الوصي الا انه
لا يقتض في النفس من قتل ولد اولياء صفاء كبار فلكبار القصاص
من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما ولو احدى الكبار نظر جماعة من قتل
بحدية لا تقتض منه ان جرحه وان يظهر او عصاه فلا وعبد الدية وعندها
تقتض كذا الخلافة كل مثقال وفي التفرقة والخنق وان تكرر قتله اجماعا

والقصاص

والقصاص في القتل عمدا ضرب السوط ومن جرحه فام يزل ذان من ضيقه انقص
من جرحه واذا التقى القفان من المسلمين واهل الحرم فقتل من قتل
قتل جرحا فعليه الدية والكفارة للقصاص ومن مات بفعل نفسه يد حية
واسد فعلى زبد ثلث دينة ومن شرب على المسلمين سقا وجب قتله والاشئ
بقتله ولا في قتل من شرب على آخر سلاخا ليل او نهارا في مصر او غير مصر
عليه عصا ليل او مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه ولا على من قتل
من سرق مناه ليل او اخرجه ان لم يمكن الا بقتل او بدين القتل ويجوز القصاص
على قاتل من شرب عصا نهارا في مصر او شرب سقا وضربه ولم يقتل ورجع ولا
يجوز او قتل على آخر سقا فقتله الا اخر عمدا فعليه الدية في ماله ولو قتل
جملا صاعا عليه ضمن قيمته **باب القصاص فيما دون الدية** وهو فيما يمكن فيه
خفظ المماثلة اذا كان عمدا فيقتض بقطع اليد من الفصل وان كانت اليد
من يد المفلوج وكذا الرجل وفي مارت الانثى وفي الارن وفي العين ان ذهب
ضوها وهي قائمة لان قلعت فجعل على الوجه قطن وطوبى بالعين
بمراة محبة حتى يذهب ضوها وفي كل شجة تراعى في المماثلة كالموضحة
والقصاص في عظم سوى السن فيقطع ان قلع ويسردان كروا لغير طرفة
وانثى وصر وعبد او طرفة عبد ين ولا في قطع يد من نصف الساعة والارجائة
بأن ولا في اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الخشفت فقط وطرف المسلم
والذمي واه وخبر المجني عليه بين الفصل واخذ الارش لو كان يد الفاطم
مثلا او ناقصة الاصابع او راس الشاخ اصفر او كبر السن وعيب الشجة ما بين

فرضه وقد استوعبت ما بين قريتين المشجوع **فصل** ويسقط القصاص
 بموت القاتل ويغفو الاولياء وبصلحهم على مال وان قتل ويوجب حالا وبصلح
 بعضهم او عفوهم ومن بقي حصته من الدية في ثلث سفين على القاتل هو
 الضحية وقيل على العاقلة ولو قتل حرة وعبد شقي صافا من الحر وسيد
 العبد رجلا بالصلح عن دمه بالوفى فصالح فري نصفان ويقتل الجمع بالفرق
 والفرق بالجمع اكتفى ان حضر اولياء وهم وان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية
 ولا يقطع يدان سيد وان امير كينا فقطعا معا بل بضمنا ان دبرها وان قطع
 رجل عني رجلين فلم يقطع يمينه ودية **فصل** ان حضر معا وان حضر احدهما
 وقطع فللاخر الدية وضح اقرار العبد بقتل العمد ويقتضيه ومن مري حلا
 عمدا فنفذ الى اخرهما ان اقتضى الاول وعلى عاقلة الدية للثاني **فصل**
 ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بها مطلقا ان تخلف ما بين يديه الا ان اختلفا
 عمدا وخطا اخذ بها الا ان كانا خطائين بل تكفي دية وفي العمدتين بوجوبها
 وعندهما يقتل فقط ولو ضربة مائة سوط فبرئ سبعين ومات من عشرة
 وجبت دية فقط وان جرحته وبقي الاثر ولو لم يمت بحكمه عدل ومن
 قطعت يده عمدا فعفا عن القطع فان منه فعلى فاطمة الدية في ماله وعندها
 هو عفو عن النفس عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية فهو
 عفو عن النفس اجماعا والعمد من كل المال والخطاء من ثلثة والشبهي
 كالقطع وان قطعت امرأة يد رجل فتر وجها على يده ثم مات فعليه
 مهر مثلها وعليها الدية في ماله ان عمدا وعلى قتلها ان خطاء وان قتلها

على

على البدن ما يحدث منها او على الجناية ثم ما قبله من المثل في العمد ويرفع
 على العاقلة مقداره في الخطاء والبدن وصية لهم فان خرج من ذلك سقط
 ولا يقدّر ما يخرج منه وكذا الحكم عندها في الصورة الاولى ومن قطعت يده
 فان بعد ما اقتضاه من القاطع قتل فاطمة ومن قتل له ربي عمدا فقطع
 يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد ومن قطعت يده فاقصبت من
 طهر افسري الى تقطيعه دية النفس خلافا لما فيها **باب الشرارة في القتل**
واعيان حاله القود يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث ولا يكون
 احدهم خصما عن البقية فيه بخلاف المال فلو اقام احد بنين حجة بقتل لهما
 عمدا او الاثر غابت لزم اعادة ما بعد عود الغائب خلافا لما وفي الخطاء و
 الدية لا يلزم ولو برهن القاتل على الغائب فالحاضر خصم وسقط القود وكذا
 لو قتل عبد لرجلين واحدهما غائب ولو شهد وليا قصاصا بقتلها
 لفت فان صدقها القاتل فقط فالدية بينهما اثنتان وان كذبها فلا شيء
 لهما ولا ضرة لثالث الدية وان صدقها اخوها فقط عزم القاتل
 ثلث الدية ثم ياخذانه منه وان خالف شاهد القتل فزمانا او مكانا
 او البينة او قال احدهما ضربه بعصا وقال الاخر لا ادري بماذا قتل بطلت
 القصة وان شهدا بالقتل وجهلا الا انه لزم الدية ولو اقر كل من رجلين بقتل
 زيد وقالوا ليه قتلناه جميعا فاقبل قتلها ولو شهدا بقتل زيد عمرا الا ان
 ان يقتل بكرا يامر دعي عليه قتلها فاقبل قتلها والعبرة بحالة الرمي لا الوصول
 في تبه حال الرمي عند الامام فلو رمى مسلما فانه قد وصل اليه فمات

بعضنا على كل حال والى ما يقتضيه العقل والشرع
 الذي عفا عنه من القتل لا يجرى الا الى نفسه انما عفا عنه
 القود وما لا يجرى عنه من القتل لا يجرى الا الى نفسه انما عفا عنه
 القود وما لا يجرى عنه من القتل لا يجرى الا الى نفسه انما عفا عنه

يجب الدية خلافا لهما ولو رمي مرتدا أو كافرا قبل الوصول لا يجزئ انفاقا
وان رمي عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا وعند محمد فصل ما بين
قيمتهم مائة وغير مائة وان رمي محرم صيدا فخل فوصل وجب الجزاء وان
رماه حلالا فاصرم فوصل فلا وان من قضي عليه برجم فرجع شهيدا
فوصل لا يضمن ولو رمي مسلما صيدا فقتل فوصل حل وفي العكس محرم
كتاب الديات الدية المفلطة من الابل مائة ارباعا بثلثي اصاب
وبنات لبون وحفان وجذاع من كل خمسة عشر وعند محمد اثنتون
حققة وثلثون جذعة واربعون شنية كلها خلفات بطون اولادها
ولا تغليط في غير الابل وهي شبه العمد والمخففة وهي في الخطا
ومابعد من الذهب الفدينان ومن العرف عشرة آلاف ومن الابل
مائة اخماسا ابن مخاض وبيت مخاض وبيت لبون وحققة
وجذعة من كل عشرين ولادية من غير هذه الاموال وقال امرأ
ومن البقر ايضا مائتا بقرة ومن الغنم الغاشاة ومن الحلل مائتا
حلة كل حلة ثوبان وكفارة شبه العمد والخطاء عتق فيه مؤنة
وان عجز فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها وضحى اعتاق
مرضع احدا بوبه مسلما الجنين والمرتدة في النفس وما دونها
نصف ما للرجل وللذمي مثل ما للمسلم **فصل في النفس الدية**
وكذا في المادون وفي اللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف
وفي الصلب ان منع الجماع وفي الاقضاء اذا منع استحاك

البول وفي الذكر دية حشفة وفي العفل وفي السمع وفي البصر وفي النتم وفي
الذوق وفي اللحية ان لم تنبت وفي شعر اللحية وكذا الحجاب والاهلا
وفي العين وفي الاذن وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليد اليمنى
وفي الرجلين وفي اشعار العينين وفي كل واحد منها اثنان في البدن نصف
الدية ومثلهما اربعة ارباعها وفي كل اصبع من يدا وجوارحها وفي كل مفصل
منها ثمانية ماضلان نصف عشرها ومثايله ثلثة ماضلان ثلثة وفي كل
شعر نصف عشرها وفي كل عصف نصفه فدية وان كان قايما كدبره وبعين
ذهبه **فصل** لا فدية في الشجارات الا في الموضحة كانت عمدا وفيها خطاء
نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم وفي الشامة وهي التي تفسد العظم
عنها وفي المنفلة وهي التي تنقل العظم عشرها ونصف وفي الامة وهي تصل
الى اتم الدباغ ثلثها وكذا في الجايغة فانغذت فمها جافقان ويجب ثلثها
وفي كل من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدامعة وهي التي تخرج منه ماء شيب
الدم والدامية وهي التي تسيل الدم والباضة وهي التي ينضج الجلد
والمنلاحة وهي التي ياخذ في اللحم والسمك وفي جلدته وفي العظم
تصل اليها الشجاة حكومة عدل وعن محمد فيها الفصل كالموضحة والشجاة
تقتض بالوجه والراس والجايغة بالجوف والجنب والظفر ومثلهما جوارح
وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبدا بابل هذا الاثر ومعه فانقص من قيمته
وجب ثلثه من دية يفتي وفي اصابع البدن وحدها او مع الاثر نصف الدية
وفي نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كفها اصبع عشر الدية

وان فيها اصوان فحسها والشيء في الكف وعند يها يجب الاكثر من امرش
 الاصابع او الاصابعين ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلثة اصابع فدية الاصابع
 وهي ثلثة اعشار اجماعا وفي الاصبع الذي يحكمه وكذا في القمار وحبة
 الكوسج وندي الرجل ونكر الخصى والعينين ولسان الاخرس والبدن المشلاه
 والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوراء وكذا في عين الطفل ولسانه
 وذكره اذ لم يعل صحتة ذلك وما يد على ابصاره وتحرك ذكره وكلامه
 وان شج حلا فذهب عقله او شعر راسه خل ارش الموضحة في ابدية واذ ذهب
 او بصره او كلامه لا بدخل وان ذهب باعينا ولا قصاص ويجب ان يرش
 العينين وعند يها القصص في اصبع قطعت فثلث اخرى وعند يها نقص
 في المعطوعة ويجب الدية في الاخرى ولو قطع مفصلها الا على فستد ما بقي
 فلا قصاص بل الدية فيما قطع وحكمه عدل فيما نزل واللو كقصص
 فلو بد باقية ابل دية السن كلها وكذا الواحدا واصفرا واحضرا ولو طو
 كلها بضربة وهي فائمة فالدية في الخطا على العاقلة وفي العمد في ماله
 ولو قطعت من رجل فثبت مكانها اخرى سقط ارشها خلا فالها ودين
 التي سقط اجماعا وان عاد الرجل سنة المقلوعة الى مكانها فثبت
 عليها اللكم لا يسقط ارشها اجماعا وكذا لو قطع طذنه فالصغرها فانعت
 ومن قطعت سنة فاقصص من قالوها ثم اثبت فعليه دية سن المقتضنة
 ويستثنى في اقصاص السن والموضحة حولا وكذا الموضحة فستد فستد
 فلا اجلة القاضى فجاء المضروب وقد سقطت سنة فاختلغا في سبيلها

فان قبل

فان قبل مقتضى السنة فالقول للمضروب وان بعد مضربا فلا مضارب فلو شج حلا
 والتمت ونبت الشعر لم ير بقلها اثر يسقط الارش وعند ابو يوسف يجب ارش
 اللوم وهو حكمة عدل وعند محمد اجرة الطبيب لو جرحه يضرب فزال النش
 وان بقي في حكمة عدل بالاجماع ولا يقتضي جرح او طرف او موضحة لا بعد البر
 وكل عمه سقط لشره كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعمه البقي
 والمجنون خطا ودية على قلته والكفارة فيه الاحرام ارش المعنوق كالجنون
فصل ومن ضرب بطن امرأة فامتن حينا فعلى عاقلته غرة خمسمائة **ميتا**
 درهم فان القته حيا فاند دية وان ميتا وماتت الام فغرة ودية
 وان ماتت القته حيا فماتت فديتها ودية وان ميتا فديتها فغرة وموجب
 في الجنين يوم ثلث عند ولا يرث منه المضارب في جنين الامة نصف عشر
 لو ذكر او عشر قيمته لو انش وعند ابو يوسف ان نقصت الام ضمن نقصانها
 والا فلا ضمان فان ضربت فحتر سيدها حملها فالقته حيا فان ماتت قيمته
 لاديتها ولا كفارة في الجنين والمسيكين بعض خلفه كذا في الخلق وان بشرت
 دواة او عالجت فمجرها الطرح حينها فالغرة على عاقلته ان فوكت بلا اذن
 ابيه وان بادنه فلا **باب ما يحدث في طريق العامة**
 كنيفا او سيرايا او جرحا او كانا وسعة ذلك ان لم يضربهم ولا من رتبهم
 وفي الطريق الخاص لا يبعد بلا اذن الشراكاء وان لم يضربوا على عاقلته
 دية سقطها فيها وكذا لو عثر بنقصه انسان وان وقع العائر على
 اخرها فانما انما على من احذنه وان اصابه طرف الميزاب الذي في

الحايطة فلا ضمان وان اصابه الخارج ضمن كمن حفر بئر او وضع حجر في
 الطريق فتلف به انسان وان تلوث به بهيمة فضاها في ماله والقاء التراب واتخاذ
 الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامام فان فعله شيئا من
 ذلك باذنه فلا ضمان ولو مات الواقف في البرجوع او غمرا فلا ضمان على
 حائفة وان بلا اذن وعند محمد بن عبد القمان وكذا عند ابو يوسف في النغم
 لافي الجوع وان وضع حجر ففتى اه اخر فضان ما تلغ به على الثاني ولو
 جذاحا في دار ثم باعها فضان ما تلغ به عليه وكذا لو وضع خبث
 في الطريق ثم باعها وبرى الى المشرق من افر كها المشرق فضان
 ما تلغ به على البايع ولو وضع في الطريق حجر فاحرق شيئا منه ولو اضر
 بعد ما حركته الترحي الموضع اضر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه
 ويضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلغ بسقوطه منه وكذا من دخل حصر
 او قنديل او حصاة الى مسجد غير بلا اذن فعليه احدى خلتا
 لهما ولو اذ دخل هذه الاشياء الى محبة لا يضمن اجماعا وكذا لو تلوث
 شئ بسقوطه من دار وهو لا يضمن من جلس في المسجد غير مصطف
 احد ضمنه خلافا لهما والفرق بين جلوسه لاجل الصلوة والتعليم
 او الفداء الغرات او نام فيه في اثناء الصلوة وبين ان يقر فيه ويقعد
 للحديث ولا بين محبة وغيره اما المعنى ففعل على هذه
 الخلف وقيل لا يضمن بالاخوف وفي الجالس مصلتا لا يضمن اجماعا
 وان من غير اهله ولو استأجر بيت الدار عملة لاضرار الجناح او

الظلمة

الظلمة فتلف به شئ فالضمان عليهم ان قيل فلو غرغ عملهم وان بعد
 فعله ويضمن من حب الماء في الطريق العام ما عطبه وكذا ان رثه
 بحيث ينلقا وتوضا به ولو سرج الطريق وان فعل شيئا من ذلك
 في سكة غير نافذة وهو من اهله او قود فيها او وضع مناعا لا يضمن
 وكذا ان رث ما لا ينلق عادة او بعض الطريق فتعد المارة المارة عليه
 ووضع الحنبة كالرث في استيعاب الطريق وعدمه وان رث فناء حائفة
 باذن صاحبه فالضمان على امره حتى نال ما لو استأجره لينقله في
 فناء حائفة فتلف به شئ بعد فراغه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق
 فالضمان على الاجير ولو كسر الطريق لا يضمن ما تلغ بوضعه ولو جمع
 الكناس في الطريق ضمن ما تلغ بها ولا ضمان فيه ما تلغ بشئ فعلة الملك
 وفي فناء له فيه حق التصرف باذنه لم يكن للعامة ولا مستركا لاهل سكة
 غير نافذة وان استأجر من حفره في غير فناءه فالضمان على المستأجر ان لم
 يعلم الاجير انه غير فناءه وان علم فعلى الاجير ان قال هو فناءه وليس في
 حق الحفر الضمان على الاجير قياسا وعلى المستأجر حتى ان او من بني قنطرة
 بفرازة الامام فتعد احدا المور عليها فعطبه فلا ضمان على البايع في
نقطة ان مال حايطة الطريق العامة فطوبى ربه بنقصه من مسلم او متني
 واشهر عليه فلم ينقصه فمذمة يمكن نقضه فيها تلغ به نفسا او مالا ضمن
 عاقلة النفس وهو المالك وكذا لو طوبى به من يملك بنقصه كالباطل ووصيه
 والرهن بفك الرهن العبد التاجر والمكاتب لا يضمن ان باعه بعد الشهاد

وسلخه الى المشتري فسطر ولا ان طول يديه من لبعلكه كما من بين وبين
 والمودع وان نبأ ما لا ابتداء ضمن ما نفع بسقوطه وان لم يسطر البتة
 كما في اشراء الجناح ونحوه فان مال الى رجل فالطلب لرجلها وسكانها
 فيصح ثاجيله وبراءه ولا يصح الثاجيل فيما مال الى الطريق ولو كان
 او المشهد ولو كان الحايط بين خفي فله رد على احد من ضمنه من غير
 نصفه وان حفر احد ثلثة في دارهم لم يمسك بغيره ولا شريكه او بني حايط
 ضمن ثلثي ما تلف به وعندنا نصفه **باب اجنبية البرية وعليه** بعض
 الركاب ما وطئت دابة او اصابته بيدها او جرحها او راسه او ضربه او صدمت
 او ما نحت برجلها او ذنبها الا اذا وقعوا ولا ما عطب برؤسها او بولها سائر
 او متوقفة لاجلة فان او قهر الا لاجلة ضمن ما عطيته فان اصابته بيدها
 او جرحها حصاة او نولة او انارت عبارة او حجر صغيرا ففقاء عينا او فسد
 ثوبا لا يضمن وان كبر ضمن ويضمن القايد ما يضمنه الركبة وكذا السابق
 في الاصح وقبل يضمن النخلة ايضا ولا كفارة عليها ولا امر ما ارث
 او وصية بخلاف الركاب وان اجمع الركب والقايد او الركب والسابق
 فالضمان عليها وقيل على الركاب وحده وان اصابهم فارس او ملبان
 فاننا ضمن عاقلة كل دابة الاخر وان تجاذبا جحلا فانقطع فانا ان
 على ظهرها فمما هدرنا على وجهها ففعل على قلته كل دابة الاخر وان اختلفا
 فدية على وجهها على عاقلة من على ظهره وان قطع اخر الجمل فمما هدرنا
 ينها على عاقلة وان ساق دابة فوقع سرجها او غير من ادواتها على

فان

فان ضمن وكذا فايد قطار وطى بعينه انسا وانفس على عاقلة
 والمال في ماله وان كان مع القايد سابقا فالضمان على عاقلة ما فافا
 ربط بعينه على قطار بغير علم فايد فوطيه انسا ضمن عاقلة القايد الدابة
 ورجعوا بها على عاقلة الرابط ومما رسل برهمة او كلبا وساقه
 ضمن ما اصابته فوه وفي الطير لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة والكلب
 اذا لم يسبق او تغلت بغيره لئلا او رافا اصابته مالا او نفسا ومن
 ضرب دابة عليها اركب اخصها فتحت او ضربت بيدها احدا او نفرت
 فصدته فان ضمن هو لا الركاب ففعل ذلك حال السير وان او قهر الا في
 ملكه فعليه وان نحت الناحي فدمه هدر وان ألقت الركاب فضائه
 على الناحي وان فعل ذلك باذن الركاب فهو كفيل الركاب لكن ان وطئت
 احد في فوهها بعد النخيل بالاذن فدينه عليه ما يستمسك على دابة
 يسير بها فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة الصبي بما غرموا من
 الدابة على الامر وكذا النواول الصبي سلا حاققتل به احدا وكذا الحاكم
 في نحرها ومما فايد او سابق وان نخره شي مستحب في الطريق فالضمان
 عامه نصيب ولا فرق كون اللا نحن حيا او بالغا وان كان عددا فالضمان
 في قيمته وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك دابة
 فالدية على العاقلة وان غير فالضمان في مال الجاني ومما فقاء عين
 فصاب ضمن ما نقصها وفي عين الغرس او البغل او الهمار او بغير الخيل
 او بقرته ربع القيمة **باب اجنبية النخيل والجدلية عليه** جنابا

وان لم يكن محمد

المملوك لا يوجب الادفع او احدا المولى يدفع والا قيمة واحدة فله
سكان محمد لا يوجب الادفع او احدا المولى يدفع والا قيمة واحدة فله
وتبها وان شاء فداها بائنها حالا فان مات العبد قبل ان يختار شيئا
بطل حق المولى عليه وان بعد ما اختار الفداء لا يبطل فان فداها في شيء
فالحكم كذلك وان حتى جناية بين دفعه بها فيقسم ثلثه بثلثي حقوقها
او فداها بائنها فان باعها او وهبها او اعتقه او تبرع بها او استوفىها غير
عالم بما ضمن الاقل من قيمته ومن المارش وان عالما بما ضمن المارش
كما لو علق عنقه بقتل زيد او مريم او شجرة ففعل وان قطع عبد يد
خبره عما فرغ اليه فاعتقه فسرى فالعبد يصل بالجناية وان لم يكن
اعتقه يرد على سيده فيقادر ويعفى وكذا لو كان القاطع حرا فصالح
المقطوع على عبيد ودفعه اليه فان اعتقه ثم سرى فهو صليح وان لم
يعتقه فسرى ردوا قيدا وان حتى ما دون مديون خطاء فاعتقه سيده
غير عالم بما ضمن الرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه لو الجناية الاول
من قيمته ومن ارشها ولو كذبت ما دون مديونته يباع معها فيبذل ولو
جنت لا يدفع في جنايةها ولو قهر رجل ان يذبح عبد فقتل ذلك العبد
ولو القهر خطا فلا شيء له وان قال مقتول قتلته اخا يرد قبل عتق وقال
بل بعده فالقول للمعتق وان قال المولى لا اية اعتقا فقتل يرد قبل
العتق وقال لا بل بعده فالقول له وكذا اهل مال منها الا الجماع والغلة
وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه بغير رده اليها ولو امر عبد بحرق رواق
قائما المولى

صيا

صيا بقتل رجل فقتله فالدية على قتله القاتل ورجوع العبد
بعد عتقه لا على القتي الامر ولو كان مأمورا العبد مثله دفع السيد
القاتل او فداها ان كان خطاء او المأمور صغير ولا يرجع على الامر
في الحال ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء
وان كان عمدا او المأمور كبير اقتصر وان قتل عبيد حريين لكل منهما وليا
نفعا احدى وليي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او ذبح لهما
وان قتل احدهما عمدا والاخر خطاء نفعا احدى وليي العبد فري
لولي الخطاء ونصف الاخر وليي العمد او دفع اليهم ينقسم ثلثا
عولا وعندنا ارباعا من اربعة وان قتل عبيد اثنين فربا لهما
نفعا احدى بطل الكل والا بدفع العاقب نصف نصيبه الى الاخر
او يرد به برجع الدية وقبل تخارج الامام ~~محمد~~ دية العبد قيمته
فان كانت قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية الى عشرة دراهم وكذا
لو كانت قيمة الامه كدية الحر او اكثر في النقص بحسب القيمة بالغلة
ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمته الرقيق ففي يده نصف
قيمته ولا يزداد على خمسة آلاف الا نكح ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق
فسرى اقتصر منه ان كان وارثه سيده فقط الا فلا وعند محمد لا فصاح
اصلا وعليه ارش البدن وما نقصه من حق المقتول ومن قال العبدية احد
كما حر فشيئا فبئس في احدى ما ارشها له وان قتل فدية حر وقيمة
عبدان القاتل واحدا وان قتل كلا واحد فقيمة العبدين في نفعا عيني

Copyrighted material

عبد فان ساء سيده دفع اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شئ له
وعندها ان امسكه فله ان يتخذه نقصا **فصل** وان جردت
وامر ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش فان جنى اخري شارك
ولي الثاني وفي الاولي في القيمة ان دفع اليه بقضاء والا فان
شاء اتبع وفي الاولي ان شاء اتبع الموطر وعندها اتبع وفي الاولي بكل
حال وان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنبا لا يلزمه الا قيمة واحدة
وان اقر المدبر بجنابة خطا لا يلزمه شئ في الحال ولا بعد عتقه
باب غصب العبد والعتق المدبر الجنابة ذلك ولو قطع سيده
عبد فغصب فمات من القطع في الفاصلة ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده
عبد الفاصلة مات برى الفاصلة ولو غصب مجورا مثله فمات في يده ضمن
ولو غصب مدبر فمات في يده غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده
قيمة لهما او ربع بنصفها على الفاصلة يدفعه المرب الا في الصورة
الاولي ثم ربع ثانيا عليه عند فمات لا يدفعه ولا يرجع ثانيا في الصورة
الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والفق في الفصيلين كالمدة
الا انه يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وحكم نكاح الرجوع والدفع
كما في المدبر اختلافا وانفاقا ولو غصب رجل مدبر اثنين في يده
في كل منهما غنم سيده قيمته لم يرجع بها على الفاصلة دفع نصفها
الى الاولي ورجع عليه ثانيا انفاقا وقيل فيه خلاف فمات من
غصب شيئا فمات فيه في يده او بجنى فلا شئ عليه وان بصاعفة

او نهب

او نهب حية فعلى عاقلة دينه ولو قتل حتى عبدا مورعا عتقه
عاقلة وان اكل طعاما او تلف مالا او دعه عند فلا ضمان خلافا
للابي ولودعه عند عبده مجورا مالا فله ملكه ضمن بعد العتق لا المال
علا فله والا فراض والاعارة كالايداع فيها والمراد بالصبي العاقل
وفي غير العاقل ضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا
مالا اتلفه بلا ايداع ونحو **باب القسامة** اذا وحدهت في محلة
به ان القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينه او انخرق او ضرب
ولم يدرك قتله وادعى وليه قتله على اهلها او بعضهم ولا يثبت له خلف
نفس جلاء منهم يختار اهلهم لولي بالذمة ما قتلناه ولا علمنا له قتله
فجر على اهلها بالذمة وما نكح خلفه كما كبير ولا يلحق الولي وان كان لولي
فان نقص اهلها من الجنب كرتة اليه من اليمين الى ان تتم ومن كل جرح
يعلق ومن قال منهم قتله فلا ن استثناء في يمينه وان ادعى الولي القتل
على غيرهم سقطت عنهم ولا يقبل شهادتهم على غيرهم خلافا لهما
ولا على بعضهم اذا دعاه اجماعا ووجوده اكثر البدين او نصفه مع
الرأس كوجود كله ولا فاسامة على حتى ومجنون وامر وعبد ولا فاسامة
ولادة في ميت لا نرب او يخرج الدم من فوه او في انفه او دبره او كبره او
وجدا فل من نصفه ولو مع اسه او نصفه مستقرا بالطول وان وجد
على دابة يسوق ارجل الذئبة على عاقلة وكذا لو كان يقودها او امر بها
وان اجمعوا فويلهم وان وجد على دابة بين قريتين فعلى اقربهما وان وجد

في دار نفسه على عاقبته وعند باب البيت فيه وان وجد في داره
 فعلية القبيلة وعلى عاقبته الدية وان كانت العاقلة حضور
 بدخلت في القبيلة ايضا خلافا لابي يوسف والاكثرت عليه القبيلة
 على الملة ان دون السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهو على
 اهل الحظ ولو بقي منهم واحد في المشتري وعنده على المشتري
 ايضا وان لم يبق من اهل الحظ احد فعلى المشتري وان بيعت
 داره وان لم يقبض فعلى البايع وعندها على المشتري وفي البيع
 بخيار على ذي اليد وعندها على من يملك له ولا تدرى عاقبته
 ذي اليد الا بحجة انها له وان وجد في داره شئ من سها ما مختلفة
 والقبيلة والدية على الراس ان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاك
 والركاب وان وجد في مسجد محلة فعلى ايها ولو بين في شين فعلى
 اقربه ولو ان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان وان
 في غير المملوك كالنوارع على بيت المالك وكذا ان وجد في المسجد الجامع
 وكذا ان وجد في المسجد وعند ابي يوسف على اهل المسجد وان برتية
 ليس بقرية يسمع منها الصوت فهو هدر وكذا في وسط القرية وان
 حطب بالسطح فعلى اقرب القرى من ذوان التي قوم بالسوق ثم اجلو
 عن قبل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى وليته على القوم او على معين
 منهم فسقط عنهم ولا يثبت على القوم الا بحجة ولو وجد في معسكر ارض
 غير مملوكة فان في خبة او في ساطع ارض رتبة والافضل الاقرب منهم

قد قالوا

قد قالوا عدوا فلا قبيلة ولا دية ولا ارض مملوكة فالعكر كالسكان
 والقبيلة على المالك عليهم خلافا لابي يوسف ومن جرح في قبيلة ثم الى اهله
 ولم ينزل فان اشترى حتى ماتت فالقبيلة على القبيلة عند الامام وعند ابي
 لاشي فيه ولو جرح رجل فجل ومات في اهله فلا ضمان على الرجل
 عند ابي يوسف وفي قبيل قول العام بضمن ولو ان رجلين كانا في بيت فواحد
 احدهما مذبحا ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لابي يوسف ولو وجد القتل
 في قرية لامة كسر الجبين عليها وتري عاقبته وعند ابي يوسف على عاقبته
 القبيلة ايضا قال المناخوت المرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في
 هذه الملة ولو وجد في ارض رجل في قرية ليس صاحب الارض منها فهو
 على صاحب الارض **كتاب الغافل** هو جمع معقولة وهي الدية والعاقلة
 من يوديتها وهم اهل الديوان ان كان الغافل منهم يؤخذ من عطاياهم في
 ثلث سنين فان خرجت ثلث عطايا في اقل او اكثر اخذ منها وسبب
 يكن منهم فعاقبته قبيلة يؤخذ منهم في ثلث سنين من ثلث واحد ثلثة
 دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهم وثلث لا يزيد هو الاخر وقيل في كل
 سنة ثلثة دراهم او اربعة فان لم يتبع القبيلة لذلك قسم اليهم اقرب الغافل
 سباعا في ثلث العصابة والغافل كاحدهم وان كان يمتن بتناصرت بالحر
 او بالحلف فعاقبته اهل حرفته او حلفه وقائل المقتضى مولى المولاة مولا
 وعاقبته وعاقلة ولولا الملا عنه عاقلة امة فان ارعاه الا ببعدها
 غفلوا عنه رجوعا على عاقبته بما عزموا وانما تغفل العاقلة ما وجب

بنفس القدر فلا تغفل اجنابة عمدا ولا جنابة عبدا ولا ما لم يصر
او باعتراف الا ان يصدر منه ولا اقل من نصف عشر الذرية بل ذلك عكس
الحاجة لا يدخل النساء والتصبان في القدر ولا يفعل لم عن كافر ولا
بالعكس يفعل الكافر وان خلفا ملة ان لم يكن العداوة بين
الملتين ظاهرة كالمهود مع النصراني وان لم يكن للذمتي عاقلة فالذمة
في ماله في ثلث سنين والمسلم يفعل عنه بيت المال وقيل كالذمي وان جنى
حزبا بعد خطافه القاتلة **كتاب الوصايا** الوصية تملك مضافا
الى ما بعد الموت وهي مستحبة دون الثلث اذ كان الورثة اغنياء او يتفق
بانصابتهم والا فتركها اجتنابا ليقبح بما زاد على الثلث ولا القاتلة بغيره
ولا الورثة الا باجازه الورثة ونصح بالثلث الاجنبي وان لم يجزى وارث
من المسلم للذمتي وبالعكس ونصح للمسلم وبه وان كان بينه وبين ولادته اقل
من ستة اشهر ولا تنصح اليمامة له وان اوصى بامه دون حصة الوصية
والاستثناء والادب في الوصية من القول ويعبر بعمد من الموصي ولا اعتبار
بالزور والقبول في حيوة وبه تملك الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي
قبل القبول فانه عكسها او نصير لورثة ولا تنصح من صبي ولا مكاتب ولا
ترك وفاء والوصية مؤخر عن الدين فلا تنصح من يخطب دينه بماله الا ان
يسير في الغرماء والموصي ان يرجع في وصية فولا دفعا يقطع صفته
اما الكفر في القصد او بغير ملكه كالبيع والهبة وان شراه او رجع بعد ذلك
او بوجوب الموصي به زيادة لا يملك التسليم اليها كانت التسوية البناء في

الدار

الدار في القطن وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع لا غيل الثوب
ويخص الدار لو هدمها والمجور ليس رجوع عند تخلف الا بغيره والفقير
اخر الوصية او كل وصية اوصيت بها فلان في حرام ولو قال ما اوصيت
لفلان فهو لفلان من رجوع الا ان يكون فلان الثاني ميتا وينبطل هبة المريض
المريض ووصية الاجنبية نكحها بعد هلاكها وكذا القرض ووصية هبة الكافر
او الرقيق ان سلم او عتق بعد ذلك وهبة المعقد والمفلوج والاشتر والمملوك
من كل ماله اذ طال ولم يخف منه موته والا فمن ثلثة **باب الوصية بثلث المال**
ولو اوصى بثلث من اثنين بثلث ماله ولم يجز وارثة قسم الثلث بينهما نصفين وان اوصى لثلاث
ولو اوصى لثلاثة او بنصفه او بثلثه ينصف الثلث بينهما او عندهما
بثلث في الاول ويخمس في الثاني **كتاب الوصية** الوصية في الثاني
في الثالث لا يصير الموصي له بالزيادة على الثلث عند الامام الا في المحاباة
والسعاية والدرهم المرسدة وينبطل الوصية بنصب يمينه ونصح بمثل
نصيب يمينه ولو كان له ابنان فلم يوص له الثلث وان ثلثة فالربع وان
اوصى بجزء من ماله والتعيين الى الورثة وان بسمهم فالسكس وعندهما
شرا نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في غيرهم
في عرفنا التهم كالحذر وان اوصى له بسكس ماله ثم بثلث ماله واجاز
وافله الثلث وان بسكسه ثم بنسبه فله السكس سواء اخذ
المجلس او خالف ولو بثلث درهم او غنم او ثياب وهي من حصة واحد
فذلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا كل مكمل ومزود

ثلث
ولو اوصى لاحدهما بثلثه
وللآخر بثلثه
فقسم
انثا
يربع

من الورثة

وان بثلث شيا به وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث ما بقي
وان بثلث عبده فذلك وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان والاول
كالعبد وان اوصى بالثلاثة غير ودين فغيره عي ان ضربت من الثلث
والادفع ثلث العبد وثلث ما يسوق من الدين حتى يتم وان اوصى
بالثلث لزيد وعمر وواحد ه اميت فكله للثلاثي ان قال بين زيد وعمر
فالتصديق للثلاثي وان اوصى بثلث ماله وماله فالتصديق ثلث ماله عند الموت
وان بثلث غنم ولا غنم له او كان فذلك قبل موته بطلت وان استغنا
ثم مات صحت في التصديق وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له فله
فيهم او ينظر لرياسة من غنم ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لاهل
لاديه وهن ثلث والفقراء والمساكين فلهن ثلثة اجزاء ولكل فريق
خمس وعند ثلثة اسباع ولكل فريق سبعان وان اوصى بثلث ماله
لزيد والفقراء فله نصف لهم ونصف وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه وان
اوصى بمائة لزيد ومائة لعمرو ثم قال ليكم اشرككم معها فله ثلثها
لكل ولو جازاة لزيد وخمس لعمرو فليكم نصف ما كل منهما وان قال
لقلان عاين فصداقوه فانه يصتدق الى الثلث فان اوصى مع ذلك
بوصايا غير ثلث لهما وثلثان للورثة ويقال لكل صدقوه فيما فخذ
اصحاب الورث بثلث ما اقرقابه والورثة بثلث ما اقرقابه ويختلف كل
على العلم بدعوى الزيادة على ما اقرقوا وان اوصى بعين لورثته ولا اجني
فلا جني نصفه ولا شئ للورث وان اوصى لثلاثة بنو شوي

متفاوتة

متفاوتة فكل عتوب وليد رايها هو الورثة بقول لكل عتوب عتوبك
الورثة فان سيموا ما بقي فلهي الجيد ثلثا جديدها ولذي الرزق ثلثا
ورثتها ولذي الوسط ثلث كل منهما وان اوصى بيت معين من دار مشترك
فصمت فان خرج البيت فصب الموصي فهو للموصي وعند محمد له نصفه والا
فله قدر ربحه وعند محمد زودر نصف ربحه والا فله كالموصية وقبل الا خلا
فيه لم يرد وهو المختار وان اوصى بالف عين من ماله غير فله ثلثها الا
جاء بعد موت الموصي له المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو اجازا على
الثلث وان اقر احد الابنين بعد القسمة بموصية ابيه بالثلث فعليه
رفع ثلث نصيبه وان اوصى بامته فولدت بعد موتها للموصي ان خرجا
من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه وعندهما من ماله التبرع
باب العتق المرض البقرة الى التصديق في الميراث فان كان في
التصديق من كل المال وان مرض الموت فن ثلثة المضاف الى الموت من الثلث وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت
وان كان في الصحة ومريض صحته كالتصديق في المرض الموت والميراث
والكفالة والهبة وصية في اعتبار من الثلث فان اعاق وجاب وصفاق
الثلث عنها فالحيات او طان قدمت وهما سواء ان اضررت وان اعاق
ببن محبات بنين فنصف للاولي ونصف بين العتق والاخيرة وان جاب
بين عتقين فنصف بالمحبات ونصف للعتقين وعندهما العتق او لي
في الجمع وان اوصى بان يفتق عنه بعد المائة عبد فله ذلك من امواله بطلت
الهبة وعندهما يفتق بمائة ولو كان العتق حج بمائة اجماعا ونظر

يعتبر به
هو ما اوجب حكمه بعد موته كانت
هو ما اوجب حكمه بعد موته كانت
هو ما اوجب حكمه بعد موته كانت
هو ما اوجب حكمه بعد موته كانت

الوصية بعقوبة عبده لو جنى بعد موت سيده فادفع بها وان فارق فلا ولو اوصى
 له بدينه ثلث ماله وترك عبدا فادعى بدينه ثلثه في الصحة والورث عتقه
 في الموصوف القول للوارث والاشيئ له بدينه الا ان يفضل الثلث عن قيمته او
 على ادعواه ولو ادعى رجل على الميت دينه والعبدا عتاقه في وصيته فصدقه
 الوارث سوي العبد في قيمته وتدفع الى المخرج وعندها لا يشيئ وان جتمعت
 وصايا وضاف الثلث عنها فدمت الفريضة وان اخرها وان وشاوي في
 الفريضة او غيرهما فدم ما قدمه وقبل تقدم التركة على الحج وقبل بالعكس
 ويقدم الحج والزكوة على الكفارة في القتل والنظا واليمين والكفارات
 على اصدقة الفطر وصدقة الفطر على الاصلية وان اوصى بحجة الاسلام
 اجمع عند رجلا من يده ركبا او وقت النفقة والامن حيث تفي وان
 خرج حاجا فمات في الطريق واوصى ان يخرج عنه حج عنه عن بلد له وعندها
 من حيث نعت الخسنا او على هذا الخلاف وادامات الحاج عن غيره
 في الطريق **باب الوصية للاقرب وغيرهم جارا لانسان مالا**
 صفة وعندها من يسكن محلة ويجمعهم سجدها ويستوي فيه الساكن
 والمالك والذكر والانشي والمسلم والذمي وصهر من هو ذر من امرأه
 وحته من هو زوج ذات رحم منه يستوي في ذلك الحرة والعبد والاقرب الا
 بعد واقارب واقرباء وذوقر ابنه وامر حامه وزواحم وانساب الاقرب فالاقرب
 من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي الجدات
 وان يكن له زوج محرم بطلت وتكون للانشين فصاعدا وعندها من

الى اقصى اهل البيت الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم فمن اعمان
 وقال ان الوصية لعمية وعندها لكل على السواء ومن لم يعم وحالا ان نصف الوصية
 ونصفها بين حاليه وان لم يعم فقط فنصفها له وان لم يعم وعمته وخاله وخالة الوصية
 لهم والعمية على السواء وعندها لكل على السوية في جميع ذلك واهل الرجل زوجته
 وعندها من يعولهم وتنضم نفقتهم والاهل بيته واهل بيته من غير
 الاب وجنات اهل بيته ابية والوصية لبي فلان وهو اب صلب للذكر خاصة
 وعندها وهو وراثة عن الامام يدخل الاناث ايضا ولو رثته للذكر مثل حظ
 الانثيين ولو ولد فلان للذكر والانشي على السواء ولا يدخل اولاد الابن عتقوا
 اولاد الصلب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت وان اوصى لبي
 فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون فهو باطنة وان لا يتامهم او عيالهم لم يدخلهم
 او املهم فملفق والفقير منهم خاصة والذكر والانشي ان كانوا يحصون
 والفقير منهم خاصة ان كانوا لا يحصون ولموا اليه من امن اعترفهم الصحة
 او المرض ولا وارثهم ولا يدخل موال الموالاة ولا موال الموالاة عند
 عدمهم وبطل ان كان له معتقون واقل الجمع اثنان في الموصل بالمال
 رث **باب الوصية بالخدمة والتسكني** نفع الوصية بخدمة
 عبد وسكني داره وبغلة مأمدة معينة وايدا فان خرج ذلك من الثلث
 سلم الموصل له والا فسمت الدار ونهنا في العبد يومين لهم ويومها
 لهم فاذا مات الوصي له رثت لاورثة الموصي وان مات في حياة الموصي
 بطلت من اوصى له بثلثة الدار والعبد لا يجوز له التسكني ولا استخدام

في الاصح والمناوصى بالخدمة والتسكن ان يواجر وان اوصى لم يمتد بسنة
 فله الميراث وما يستقبل وان اوصى لم يصون غنمه او لغيرها فله ما يوجد
 من ذلك عند موته فقط قال ابد الاول **باب وصية الذمي** ولو جعل
 ذمي ذمي بعت كنية في وصية شتمت فري مبرك ولو اوصى به لقوم ستمين
 جاز من الثلث وكذا في غير المسمى خلافا لما اوتى وصية شتمت لا فائدة
 له في دارنا بكل مال لمسلم اذ ذمي وان اوصى ببعضه رد الباقي الى الورثة ونحو
 الوصية له ما دارنا من مسلم اذ ذمي وصاحب الهوى ان لم يكن به
 فهو كالمسلم في الوصية والا كما مر تدو وصية الذمي تعتبر من الثلث ولا يفرق
 لوارثه ويجوز لزمي من غير ماله بالخير في دار الحرب **باب الوصية**
 ومن اوصى امرئ فقبل الى وجهه ورد في غيبته لا يرتد وان رد في حياته
 يرتد وان لم يقبل ولم يرتد حتى مات الموصي فهو صحيح بين الفضول وعدم
 وان باع شيئا من التركة لم يقوله الرد وان غير عالم بالايباء فان
 رد بعد موته ثم قبل صح ما لم يجرى ينفذ قاض مرة ان اوصى الى
 عبدا وكافرا فاسق اخرجه القاضي ونصب غيره وان الى عبدا فان كان
 كل الورثة صفاء صح خلافا لما وان فيهم كبير بطل اجماعا ولو كان الوصي
 عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره وان كان قادرا لم يباين الا يخرج
 وان شكا اليه الورثة او بعضهم منه ماله يظن منه خيانة وان اوصى الى
 اثنين لا ينفرد احدهما الا بشرا حاجة الطفل وقبول الهبة لم يرتد
 وربعة معينة وتفيد وصية معينة واعتناق عبد معين ورد بمفق

وصية الذمي
 وصية المذنب
 وصية المجنون

او مشي بشره فاسدا وجمع او موال ضايعة وحفظ المال وبيع ما
 يحاف تلغه وعند ابي جعفر النفقة مطلقا فان مات احد الوصيين اقام
 الغاضق غيره مقامه ان لم يوص الى احد وان اوصى الى الحي جاز ويتصرف
 وحده ووصي الوصو وصي في الترتيبين وكذا ان اوصى اليه في احد ماله خلا
 لهما ونقص تسمية الوصي عن الورثة مع الموصي فلا يرثه ورثه الموصي
 لو هلك عظيم في يد الوصي للمقامسمة معهما عن الموصي في بيعه عليه ثلث
 ما بقي لو هلك حفظه في يد الوصي وصحت للغاضق لو قاتلهم عنه واخذ قسطه
 رد الوصية صح لو قاسم الوصي الورثة فضاء عنه يؤخذ الثلج ثلث ما بقي
 وكذا رد فعه لمن صح فضاء في يده وعند ابي جعفر ان يقي من الثلث شي
 اخذ الا فلا وعند محمد لا يؤخذ شي ولو باع الوصي من التركة عبدا مائة
 الف جاز ان اوصى ببيع شي من التركة والتصدق ببايعه ووصية
 وقبض عنه فضاء في يده لا تحقق المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو
 قسم الوصي التركة فاصاب الصغير شي فقبضه وبايعه وقبض عنه
 فضاء ولا حق ذلك لشي رجع في مال الصغير الصغير على بقية الورثة
 بحضته ولا يصح بيع الوصي ولا شراءه الا بما يتغابن فيه بقى ان من
 نكح كان فيه نفع خلافا لما ولا دفع المال مضارة وشركة وبضاعة
 وقبول الحوالة على الاملا لا على الاعسر ولا يجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز
 للاب الاقراض للموت ولا ينجز في مال الصغير ويجوز بيعه على الكسب الغائب
 غير العقار ووصي الاب حق على الصغير من جده فان لم يوص الاب فالجد

Copyrighted material

كالات **فصل** شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد مصر القبل الا
 ان يدعي زيدا كذا الوشيد ابن الميت ففتش رارة الوصيين بمال التقدير
 وكذا الكيس في مال الميت وصحت له في غير ذلك عند ما تفتح للكيس
 العجراين وشهادة الوصية على الميت جائزة لانه لا بعد الغرل وانما
 صم ولو شهد رجلان اخرين بولين الف عامية والآخران لم يجمعنا
 خلافا لابي يوسف ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا تفتح ولو شهد احد
 الفريقين للآخر بوصية جارية والآخر له بوصية الف لا تفتح ولو شهد احد
 الفريقين للآخر بوصية جارية وللآخر له بوصية عبد صحت وان شهد الآخر
 له بوصية عبد صحت وان شهد الآخر له بوصية ثلث لا تفتح **كتاب**
الغنى هو من ذكر وفرج فان بال من احدها اختبره وان بال منهما اعتبر
 السابق والسابق ياقى التسبق فهو شكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لما
 فاذا بلغ فان ظهر بعض علامات الرجال من نبات لحته او درته
 على الجماع او احتلام كالرجل فرجل وان ظهر بعض علامات النساء
 من حضرة رجل وانكسر ندي وتزول لبن فيه وتلين من الفطمي فافادة
 فان لم يظهر او تعارضت فالحال محال الاشكال قبل البلوغ فاذا
 بيع **الحول** اخذ فيه بالاصح فيبقى بقاءه
 ويقف بين صف الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعيد من الما
 صفين جانب ومن خذاه من خلفه وان في صفه اعاد هو فلا يمس
 حريم ولا حليا ويلبس الحياض احرمة ولا يكتشف عند جل والامراة ولا

يخلو

يخلو به غير محرم من رجل وامراة ولا يسافر بلا محرم ولا يجتنب رجل ولا امراة
 بل يتابع له امه تحتنه من ماله ان كان ماله والا فمن بيت المال ثم يتابع
 فان مات قبل ظهور حاله لا يفسل بل ينتقم ويكف في خمسة انوات ولا
 يحضر بعد ما اهو غل رجل ولا امراة ويندب تبجته قبر ويوضع
 الرجل خايلي الامام ثم هو ثم المرأة ان اصاب عليهم جنة وله اخيرا النصيبين
 من الميراث عند الامام فلو مات ابو عنه ابن فلا يرثه وان ولد له وعنده
 الشقي نصف النصيبين وهو ثلث من سبعة عند ابو يوسف ومن
 اشق عشر عند محمد ولو قللتين كل عبد واحد كل امراة في حرة لا ينفق ماله
 يبين ولو قال بعد ثوب اشكاله ان اذكر او انثى لا يقبل قبله قبل **سبايل**
في كتابه الاخرس واجامه بما يعرف فمزمع بنحو تزوج وطلاق وسبع
 وشراء ووصية وقود عليه اول كالبان ولا يتخذ لثوب ولا غيره ومعتقل
 التسان ان امتد ذلك غلقت اشارة فهو كالاحرس والافلا والكتابة
 من الغايب يستحب حجة قالوا الكتابة اما متبين مرسوم وهو كالنطق
 والفايئ الحاضر واما متبين غير مرسوم كالكتابة على اليد او في الحجر
 ويسرى فيه واما غير متبين كالكتابة على اليد والماء والاعتراف واذا
 اضططفت الشاة التزينة بمئة اقل من مائة **في كتابه**
 الاضبار ويحكي عند الاضطرار اذا اضر من امر الشاة لتسلطه بدم
 وراحم فالحق من مرفقة جاز الحق كالف ولوجع السلطان الخارج
 لراحم جاز خلا الغرض لودفع الارض المملوكة الى قوم يطمعون بالخارج

Copyrighted material

جاز ولو نوي قضاء رمضان لم يعبث عن اتي يوم صحه ولو عن مضاف
 فلا في الاصح وكذا في قضاء الصلوة لو نوي ظمرا عليه مثلا ولو نوي اول
 ظمرا او اخر ظمرا وظهر يوم كذا وقبل يصح فيه ما ايضا ولو ابلغ الصائم
 بزاق غيره وان كان حبيبه لزمه الكفاية والا فلا وقتل بعض الحاج عليه
 في ترك الحج وموافق الامراته عند شاهد بين فعلن من شري فقالت شدم
 لا ينقصد النكاح بغير ما لم يقل قبول كرم ولو قال لها خويشتن اوزن
 من كروا ندي فقالت كروا نديهم فقال يذنبهم ينقصد ولو قال الرجل اخرج
 خويشتن را بين امرئاي كلتي فقال وانتم لا ينقصد ولو منعت المرأة
 زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها كانت ناشرة ولو سكن
 في بيت الفصح فامتنعت منه فانه لو قال اسكن مع فتكو ويريدتا علي
 حد فليس لها ذلك ولو قالت ملطلاقا قال فقال داره كبره او داره
 با او كبره بادران نوي يقع والا فلا ولو قال داره است او كبره است
 يقع وان لم ينو ولو قال ربه احكام كبره اسكنا يقع وان ينوي ولو قال
 وني مرانثا ندينا قيامت او هم عم لا يقع الا بالنية ولو قال لها حيلة
 زنا كن فهو اقرب بالطلاق التثنية ولو قالت حيلة خويشتن كن
 فلا ولو قالت له كايين من تحت ومراجعتك يازدر فاطمة اسقط مهر
 والا فلا ولو قال العبد يا مالكي اولامته انا عبدك لا يعقني ولو عني الى
 فقل فقال بيسر سو كذا واست كه ابن كارتكنم فهو اقرب باليمين بالله
 تعالى وان قال بيسر سو كذا بطلاق فاقرب باليمين بالطلاق فان قال

قلت

قلت ذلك كذا بالصدق وكذا لو قال امر سو كذا خانه استكرايت
 كما ركنتم ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بها باردة فقال البائع
 بدوم يكون فصح البيع العفار المتنازع كما يحرم من بدري
 اليد مال سبرهن المدعي لا يصح قضاء القاضي في عفار ليس
 ولايت واقضي القاضي في حادثة بيينة شتم قال رجعت عن قضاي
 او بدلي غير ذلك ووقفت في تليس الشهود او بطلت حكمي ونحو ذلك
 لا يعتبر القضاء ما صحت ان كان دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ومن
 له على آخر حق فبها فو كانت سئالا عنه فاقربه دهم يرونه ويسمعونه
 وهو لا يرهم صحت شراكتهم عليه وان سمعوا كلامه ولم يرونه فلا ولو
 بيع عفار وبعض اقارب البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع
 دعواه بعده ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلبت
 اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة في مرض منها وقال بل في صحته او القول له
 ولو اقرت بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقرت حلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا
 فيما اقرت واست عطل فيما ادعى عليه عندا يوفى ويدين في الاقرار ليس بين
 الملك ولو قال اخر وكنتك بيع هذا فسكت صار وكيداً ومن وكل امرئته
 بطلاق نفسها لا يملك غيرها ولو قال لآخر وكنتك بكذا على اني متى غرتك
 فانت وكنتك فطر يقي عزله ان يقول عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما غرتك
 فانت وكنتك فطر يقي ان يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة وعزلتك عن
 الحجرة وقبض بذلك الصلح قبل التفرق بشرط ان كان ديناً بدريين والا فلا

النصف والثالث للام عند عدم الولد الابن والاشنين من الاخوة والاخوة
 ولها ثلث ما يبقى بعد فرض واحد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين
 ولو كان مكان الاب فمهما جدد فلها ثلث الجميع خلافا لابيوسف والاشنين
 فصاعدا من ولد الام يقسم لذكرهم وانما هي بالسوية والذكر الواحد
 منهم نكلا وانثى وللام عند وجود الولد وولد الابن والاشنين من الاخوة
 والاخوات والاب مع الولد او ولد الابن وكذا الجد الصحيح عند عدم
 وهو من لا تدخل في نسبة الميت ام فان دخل في ذفا سدد للجد
 الصحيح وان قدرت مع الوجد من بنات الصلب والاخت لا بد كذا
 مع للاخت الموحدة لابوين **فصل** والعصبة بنفسه في نسبة
 الى الميت انثى وهو يأخذ ما بقية الفرائض وعند الفريضة يجمع
 المال واقرهم جزء الميت وهو ابن وابنة وان سقط فم اصله وهو الاب والجد
 الصحيح وان علم جزء ابية وهو الاخوة لابوين او اب شتموه وان
 سقطوا ثم جزء جد ابية كذا والعصبة بغيره من فرضه النصف
 يصر عصبة ياخوتهم ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها
 واخوها عصبة لا يصر عصبة بكافة ونبت الاخ والعصبة مع غيره
 الاخوات لابوين والاب مع البنات وبنات الابن وبنات الابوين من العصباء
 مقدم على ذوالاب حتى ان الابوين مع البنت تحجب الاخ لابيوسف وللد
 الزنى وولد الملا عنه مولى ام والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة واخر
 العصباء مولى العنافة ثم عصبة على الترتيب المذكور من ترك امولاه

وابن مولاة واخاه فالجد او ولد عندهما بنويان والعصبة انما يؤخذ
 ما فضل عن زوج الفريضة ولو تركت زوجا واخوته لام واخوته لابن
 بدين وانما النصف للزوج والام والثلث للاخوة لام ولا يشترط
 الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحامرية **فصل** في حجب الحرمان من
 في حقه الابن والاب والبنت والام والزوج والزوج ومز عدم حجب
 الابعاد بالاقرب والاقرب بذا القرابين ومن يدي بشخص اليرث
 مع اولاد الام حيث يدين بها ويرث معها ويجب الاخوة بالابن وابنة
 وان سقط وبالأب والجد وحجب اولاد العلات بالاخ لابوين ايضا وعند
 لا يحجب الاخوة لابوين والاب بالجد بغير سموة وهو كانه ان لم ينقصه
 المقاسمة عن الثلث عند عدم ذى الفرض او التدرج عند وجود
 والفتوى على قول الامام ويكتمل بنات الصلب الثلثين سقط بنات
 الابن الا ان يكون محذرا يمتن او اسفل منهن ابن فيعقب من محذرا ومن
 فوقه من ليست بذات ام ويسقط من دونه وان كتمل الاخوات لابوين الثلثين
 سقط الاخوات لاب الا ان يكون منهن اخ لال والجدان كل من يسقط بالام
 والابواب حاصنة بالاب ايضا وكذا بالجد الام الاب والقرين منهن من
 ابي جهة كانه وارثة كانت القرين ومحجوبة كام الاب معه فاما حجب
 ام الام واذا جتمع جدتان احدهما ذات قرينة كام ام الاب والاخرى ذات
 قرينتين كام ام الاب وهي ايضا ام ام الام فثلث الثلثين لذات القرينة
 وثلثا لالاخرى عند محمد ويصفى عند ابو يوسف والمهرم بالقتل ونحوه

هذا كله الام مولاة وعند ابن سفيان
 للام الثلثين والباقي للابن ولو كان
 مكان الاب جدد فله للام ثلثا والابن ثلثا

لا يجب المحبوب يجب كما ترى في طاعة وكما الاخوة والاخوات تجوز الالة
 وتجوز الام من الثلث والتمسك **فصل** واذا اذات سهام الوريضة
 فقد عالت اربعة محارج لانقول الاثنان والثلثة واربعة والتمانية
 وثلاثة نقول الستة عشرة ونزواشفعا والاشي عشر والسبعة عشر
 ونزواشفعا واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المنية
 وهي امرأة وبنات وابوان والذين ضد القول بان لا تستقر السهام الوريضة
 مع عدم العينة فيك الباقي على نرى السهام سوى الزوجين بقدر ما لهم
 فان كان من يترك عليه جنا واحد فالمسئلة من عدد رؤسهم وان كانوا جنسين
 واكثر فمن عدد رؤسهم فمن اثنين لو كان في المسئلة سدسان ومن ثلثة
 لوسدس وثلث ومن اربعة لوسدس وثلث ومن اربعة لوسدس ونصف
 ومن خمسة لوثلاث ونصف وسدسان ونصف او ثلثان وسدس وان كان
 مع الاول من لا يترك عليه اعطى فرضه من اقل محارجة ثم قسم الباقي على رؤسهم
 فان استقام لزوج وثلث بنات الا فاذا افترض ضرب وفقر رؤسهم في محرج فرض
 من لا يترك عليه كزوج وست بنات وان باين ضرب كل رؤسهم فيه
 كزوج وثمان بنات وان كان مع الثاني من لا يترك عليه قسم الباقي على المسئلة
 والاضرب من يترك فاذا استقام كزوجته واربع جدات وست اخوات الام والاضرب
 جميع مسئلتهم في محرج فرض من لا يترك عليه كاربعة زوجات وست بنات
 وست جدات ثم يضربهم من لا يترك عليه في مسئلة من يترك عليه
 متافعي من محرج فرض من لا يترك عليه ويصح بالاصول الانبية **فصل** في رؤسهم

فرض

فرض ليس بعينه ولا رؤسهم ويترك كما يترك العينة عند عدم
 زى السهم فمن انفرد منهم امر جميع المال ويترك بغير الدرجة
 ثم بقوت القرابة ثم يكون الاصل وارتا عند اتحاد الجماعة وان اختلفت
 فلقرابة الاب الثلثان والقرابة الام الثلث ثم يعتبر الزوج في كل فريق
 كما لو انفرد وعند التسوية والقرب والفوت والجره للذكر مثل حظ
 الانثيين ونعتبر ايدان الفروع ان انفقت الاصول وكذا ان اختلفت عند
 اليوسف وعند محمد تؤخذ النصف من الاصول والعدد من الفروع وتقس
 على الاول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكر على حدة والانثى على
 فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك ان كان والدافع
 حصته كل اصل الى فرع ويقول محمد يفتى ويقدم جزء الميت وهم
 اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفل ثم اصله وهم الاجداد
 الفاسدون والجدات الفاسدات ثم جزء ابيه وهم اولاد الاخوات
 الام وبنات الاخوة ثم جزء جدته وهم النعمات والحالات والاخوان والاعمام
 لام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء ابيه وام وهم عمات الاب والام وحالاتها
 ثم اخواتها واعمام الام واعمام الام وبنات اعمامهم واولاد اعمام
 الام **فصل** والفقر والحرابي اذا لم يعلم ايتهم مات اولاً يقتسم
 كل على ورثته الاحياء ولا يترك بعض الاموات من بعض وان اجتمع
 ابناء عم احدها اخ لام اعطى التسلس فرضا ثم اقسى الباقي عشق
 ولا يترك المحو بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابتان لو انفرد

Copyrighted material

الشخص ورثا بها يثبت بها وان كانت حديها لا تحب الاخرى يثبت بها
ويوقف بالمثل نصيب واحد هو المتعار عند محمد بن يوسف نصيبين
وان خرج اكثر حيا ثم مات وان قل له فلا **فصل** في المسئلة الاولى
بموت بعض الورثة قبل القسمة فتصح المسئلة الاولى
الثانية فان استقام نصيب الميت الثاني على سبيل الاول
ضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول وان وافق نصيبه
مسئلة والا فاضرب كل الثاني في الاول فالاصل من التصحيح
المستلزمين ثم اضرب كل ورثة الميت الاول في وفق التصحيح
الثاني او في كل سهم او في كل سهم ورثة الميت الثاني في وفق
فيما يدور في كل سهم فما خرج فهو نصيب كل فريق فان مات ثلث
فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا تفعل
ان مات رابع او خامس وهلم حيث **حساب الفرائض** الفريضة
نوعان الاول النصف ونصف وهو الربع ونصف نصفه وهو
الثلث والثاني الثلثان ونصفها وهو الثلث ونصف نصفها وهو
التكس والنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة والثلث
من ثمانية والثلثان من ثلثة والتكس من ستة وان اختلف
النصف بالنوع الثاني او ببعضه فمن ستة او الربع من اثني
عشر والثلث من اربعة وعشرين واذا انكسر سهم فريق عليهم
وبايت سهامهم عددهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة كما مر في ستة

اخوة وان انكسر سهم فريقتين او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم فاضرب
احد اعدادهم في اصل المسئلة كثلث سنات وثلاثة اعمام وان دخلت
الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة كاربعة زوجات جدات
واثنى عشر عماد وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب وافق احدهما
في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثلث وافق والا فجميعه والمبلغ
في الرابع كذلك ثم الحاصل المسئلة كاربعة زوجات وخمس عشرة عم
جدة ثمانية عشرة بنتا وستة اعمام وان تبايسنة الاعداد فاضرب
كل احدها في جميع الثاني ثم المبلغ في الثلث ثم المبلغ في الرابع
ثم الحاصل في اصل المسئلة كما مر اثنين وعشرينات وستة جدات
وسبعة اعمام فان كانت المسئلة محايلة فاضرب ماضية في الاصل
فيه مع العدة في جميع ذلك **فصل** في تداحل العددين
بانه يطرح الاقل من اكثر مرتين او اكثر مرتين فيفقيه او بقسم اكثر
على الاقل فيقسم صحىة كالخنة مع العشرين وتوافقها بان
ينقص الاقل من اكثر من الجانين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا
في واحد فبها متباينان وان في اكثر فبها متوافقان فان كان اثنين
فبها متوافقان فان كان اثنين فبها متوافقان بالنصف وان ثلثة
فبالثلث او اربعة فبالاربعة هكذا الى العشرة وان في احد عشر
وهلم جردا وان اردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب
فيها كان من اصل المسئلة فيما مضيه في اصل المسئلة فما خرج فهو

نصيب كل فرد وان شئت فانسب سهام كل فريق وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الفقراء فانظر بين التركة والتصحیح فان كان بينهما موافقة فاضرب سهام وارث من التصحيح في فوق التركة ثم اقسّم الحاصل على فوق التصحيح فما اخرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسّم الحاصل على جميع التصحيحات فما اخرج فهو نصيبه وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق في القسمة بين الفقراء اجعل مجموع الديون كالنصحیح وكل دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور ومن صالح من الورثة او الفقراء على شئ من اثاره ثم نصيب من التصحيح او الديون والله قسم الباقي على سهام من بقى اوديونهم تمت

قال الفقير بهذا احسن ملتبس الاجماد لم اكن في عدم ترك شئ من مسائل الكتب الاربعة والتمس من الناظر فيه ان اطلع على الاخلال بشئ منها ان بالحكمة محله فان الانسان محل النيات وليكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسئلة فانه عاكره بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في موضع آخر فالتفت بذكرها في احد الموضعين ثم ان زدت مسائل كثيرة من الهداية ومن مجمع البحرين والبراز شيا من غيرها حتى سمل الطالب على من شئت عليه صحة شئ من ما ليس في الكتب الاربعة والله حسبى ونعم الوكيل وقد تم تبصيره بين المتصلون من اليوم

الملك

الثلاثا ثلث عشر من رجب المعظم سنة ثلث وعشرين وسماحة ابيه ايوما مقاييس يومق ايجون بودعاه على يد الفقير الى الله الفتي ابراهيم ابن ابراهيم الحلي والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وعلى التابعين فقال لهم باذان اليوم الدين امين وقذوف الغراغ من سويد في اليوم الرابع في وقت الظهر ماه

غفر الله له ولوالديه واصر اليها واليه ولجميع المؤمنين والمنات من الشياطين وبوجه الكريم ويسلطات اقد امين عنت الكتابيعون الله صادقا ولما كان ذلك ايمان له كبره اللههم انزقنا ايماننا الملك الوهاب غفر الله له عمهم

رجل قتل نفسه فانه يغسل ويصل عليه عند ابي خنيفة وعندها لا يصل ولا يغسل مسبله ومن شتم الاعيان فقد كفر طلقه اصر اثلثه فطليقات ولا يستحائنه خيرا لزارقين وازقنا وانت حتى تتكلم ربه غيره ومن شتم الله في نفسه كفى وتيل بكلمة اخرى لا شتم الله لان الفم موضع الايمان

واقرن الفم فقد شتم الاعيان واقرن ذلك كفر وقبح الصلوات وطلقات واخلفوا في افواه الكفر وقال ابي خنيفة كفى شتم افواه الكفر موضع كلام

هوكم ايوما مقاييس يومق ايجون بودعاه على يد الفقير الى الله الفتي ابراهيم ابن ابراهيم الحلي والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وعلى التابعين فقال لهم باذان اليوم الدين امين وقذوف الغراغ من سويد في اليوم الرابع في وقت الظهر ماه

غفر الله له ولوالديه واصر اليها واليه ولجميع المؤمنين والمنات من الشياطين وبوجه الكريم ويسلطات اقد امين عنت الكتابيعون الله صادقا ولما كان ذلك ايمان له كبره اللههم انزقنا ايماننا الملك الوهاب غفر الله له عمهم

رجل قتل نفسه فانه يغسل ويصل عليه عند ابي خنيفة وعندها لا يصل ولا يغسل مسبله ومن شتم الاعيان فقد كفر طلقه اصر اثلثه فطليقات ولا يستحائنه خيرا لزارقين وازقنا وانت حتى تتكلم ربه غيره ومن شتم الله في نفسه كفى وتيل بكلمة اخرى لا شتم الله لان الفم موضع الايمان

واقرن الفم فقد شتم الاعيان واقرن ذلك كفر وقبح الصلوات وطلقات واخلفوا في افواه الكفر وقال ابي خنيفة كفى شتم افواه الكفر موضع كلام

هر دعاء ایمان هر کس
 بود دعاء ایلد مشغول
 اولسم صاحب برکته و
 اخساره برکته و
 ایمان ختم اوله الله
 یا وای الاسلام واهله
 مکتبا بالاسلام حتی تلقا
 ای به دعاء ایمان اللهم انی
 اعوذ بک من الهم والحزن
 واعوذ بک من الفقر والبخل
 واعوذ بک من الجبن والبخل
 وقهر الرجال اللهم افنی
 بکلک عن حرامک و
 اغنی بفضلک باب کف
 او غلات اغنی ایومک
 بوایه کریمه یازوب
 بشکتم بغایت لر
 افسر کان هذا الحدیث
 تعجبون وترضون
 ولا تبتلون وانتم سامعون
 وای الله وای عیدوه
 یا الله یا رحمن یا رحیم
 لا حول ولا قوه الا بالله
 العالی العظیم تمت

باب حامله خاتون او غلات طفرکن زحمت جگسه
 کو کر جن بوقون حامله خاتون او غلاتین التته دتوده
 یا ذل الله تعالی باب هذا دعا اجته طوطان کشیه اوقیه
 یا ذل الله تعالی قور طولور اغوذ بوجه الله الکریم ویکلمات
 الله التامات التي باب هر کم بوايات بیک کترة او قوسه
 بقا غیه او فوره عاجله دعا بود رب نجاتی من القوم
 الظالمین باب هر کم جین طودسه بود دعاء یزوب
 در لودره دوادر یزب ایجره لود دعا بود ربسم الله الرحمن الرحیم
 العظمة لله السلطان الابرهان والقدرة لله الهبة لله
 العزة لله الکبریا والملك یا ارحم الراحمین
 باب برکسه بود دعاء برامایه یه برار موده یا بریار بشکره
 یا برینور نسینه نه اولوسه اوقیه محبوبه یدیه ایکی
 عشقندت بی قمر راوه تجرید کاف کاف کاف کوفی
 کوفی کوفی کاف کاف کاف کاف کاف کاف کاف کاف
 کفافی باب یتمش یدی در لوباش اغرسینجون کترة
 وکم من نعمت الله شاکرا و اغفر لساکن اجوعا
 باب برکسنگ برشی عجله هر وقت در صکره
 بوایتی شریفی بوز کترة اوقیه اندک صکره و بوز کترة
 اول شهادت کلمسی اوقیه اندک صکره بوایتی

بوز کترة اوقیه هبوسی بیش وقتده بیک اولور بوزی ایت
 و بوزی شهادت انشاء الله تعالی اول مبارک ایت بودر
 واذ فتلت نفلسا فادرا تم فیها والله مخرج ما کنتم تکتمون
 برکسه تک برشده سی او غور نشه بر یوش طولومک اون یدی
 کترة یاسن سور سن او قویار وهر او قود قیه طولومک او فوره
 سین و بک بقله سن طولومک ایچندت نفس جقمیه در سکه اول او ج کون
 هر کم او غوری لدریسه طولوم کبی شیشه او غور لدریغین ویرمز
 سه هلاک اوله طولومک اغزین جوزه لر حلاص اوله اگر جوز
 مز لر سه هلاک اوله اول دخی با او غسل ایده اون برکته صلوات
 کترة صبحانه دیکلامن سوبایدت باشلیه یا ذل الله تعالی
 اشهدات لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 استغفر الله العظیم واسئال الله الجنة واعوذ به من النار
 من قاله فاشته الحرم مرة واحدة اعتق الله ثلثه من النار
 ومن قاله اثنان اعتق الله ثلثاه من النار ومن قاله ثلث مرات
 اعتق جميع اعضائه من النار هذا دعاء مصابح تفل وعن حذیفة قال کان
 رسول الله علیه وسلم اذا احدث مضجعه من اللیل وضع یده تحت خده ثم یقول
 اللهم یا سمیک اموت و احیا و اذا استیقظ شبه قال الحمد لله الذی احینا بعد ما
 اماتنا والیه النشور هذا بعد طعام الحمد لله الذی اطعمنا وسقینا وجعلنا من المسلمین
 یتدوخی وقت بش کترة بسمله اوقیون یدی کترة بود دعاء اوقیه جمیع قور قودت امین اوله
 اعوذ بالله وقدرته من شر ما جردوا حازه برکسم هر صباح بوز کترة سبحان الله وبحمده
 سبحان الله العظیم و بحمده استغفر الله دیم حق تعالی جمیع کتاها لرین برافیه
 اگر دکر کوبکی قند اولو اولور سم ده اگر صباح نمازک ستر ایله فرض الا عند
 در کم عیشک فقر کورمه

لا اله الا الله وحده لا شريك له هذا دعاء قرآن اوقود قد اوقيه
وهو حتى الذي لا يموت الهى اوقنان قرأت عظيم الشانك مزدي واجري وثوا
سيد الخير وهو على كل شيء
قدير بر كنهه صباح اوتربني اولا حضرت حبيب اكبرك صلى الله عليه وسلم
كره ديسم حق لغاوت رضوان الله تعالى عليهم اجمعين روح باك شريف لربيه
كناهن يار لغيم واوت
دساجه سن يوكسره واصل ومتواصل قلى ويده والينك واصحابك وازواجك
حضرت اسمعيل اولاد واتباعك ارواح لربيه واصل ومتواصل قلى ويده تابع تا
نعت اوت كنهه ازاد اتمجه
ثواب ويده وقيامته يعين ائمة مجتهدين مصنفين مؤلفين محدثين رحمهم
ثواب بون زياده
كسبه كسبه مكر شول الله اوقاح لربيه واصل ومتواصل قلى ويده وعلى الخصوص بو
كسبه اولاه بوكماحي دنياه كمش لربيه وكمش لربيه ارواح لربيه واصل
ثواب زياده ديش
اولاه حديث شرفه ومتواصل قلى ويده بادش هه احوال عالم اعلام ايدي ويده
وذكر اولاهم الله بده وخرده اولان عساكر اسلام دارما منصور مضر و
اغفر لامه محمد الله اعداى دين مقهور مدمر قلى ويده وكفار حاكسا الرينه
الرحم ائمة محمد الله اسير اولان مسلمانة اسات وجهله خلاص ايدي ويده
استقامه محمد الله حسن خاتم نصاب ايدي ويده وطالب علم لره علم نافع
اجب اقم محمد الله حسن خاتم سكرات مؤتى اسان ايدي ويده بونيه الفاي
بر كنهه هه صباح
بنار يديك اردنجه وعمل صالح حسن خاتم سكرات مؤتى اسان ايدي ويده بونيه الفاي
مد او مت ايده اول
كسب ابدانك شيخ
هه اشرائط استخاره اكر بر كنهه بر خير حاجت ايجون استخاره
يملك دل سه اوله ايلى ركعت نماز قيله اندن مكره دنيا كلام
سليدن اوت بشكره صلوات شريف كتوره واندن اوج كره
اخلاص بركره اية الكرسى اوقيه واندن مكره بر كره بودعاء
صلغ النى باشنك التنه فيوب يات ياذن الله تعالى خير كوره

بسم الله الرحمن الرحيم
تاريخ
طغدي

هذا دعاء استخاره لبسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي استخبرك بعلمك واستقدرك بقدرتك
واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر
وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم
وان هذا الامر خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة
امري عاجل امري واجله فاقد لي ويسر لي ثمر بارك لي
فيه اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ودنياي
ومعاشي وعاقبة امري عاجل امري واجله واصرفه عني
واقضي عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به انك على
كل شيء قدير و قد ورد في جماع اعلام شريفة ادبك ايده الله جنتنا الشيطان
وجنت الشيطان هارز قنا بويلر وبودعاء اقد غندن مكره قل هو الله احد سور سنه
اقبوب ايده الله ان ترزقني من هذه الوقعة ولدا شمتة محمد دعاء ايمان
صاحده اغشده اقيم يارب يارب خطاين بامر الله قولوا فعلا بن قولك كن
كفر صادر اولد سيم تبت ورجعت الى دين الاسلام انا بريء سوا دين الاسلام آمنت اخر
مسلم اخذ وقتله ايمان سر كتمدن خوف ايدين كسار مشغول اولى ككر الله اعلم
وربوه اللهم سلام ديننا والاسلب وقت النزاع ايماننا ولا تسلط علينا من لا يحنا
وارزقنا خير الدنيا والاخرة انك على كل شيء قدير